وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق

أطروحة تقدمت بها

مليحة جبار عبد الكعبي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

موسى خلف عواد

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَاب ﴾

صدق الله العظيم

سورة(ص) / الآية (٢٦)

إقرار المشرف

اشهد ان أعداد الأطروحة الموسومة بـ " **جدلية الدور الاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق** " جرى بإشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.

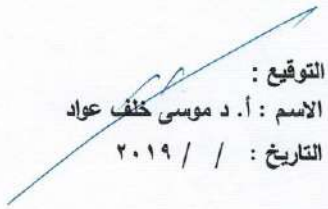

التوقيع :
الاسم : أ. د موسى خلف عواد
التاريخ : / / ٢٠١٩

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم : أ.م. د سوسن كريم هوايدي
التاريخ : / / ٢٠١٩

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الأطروحة الموسومة " **جدلية الدورالاقتصادي للدولة وإشكالية التنمية الاقتصادية في العراق**" قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.د جعفر طالب كريم

التاريخ : / / ٢٠١٩

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

الدراسات العليا/دكتوراه

اقرار لجنة مناقشة اطروحة دكتوراه

نقر اننا لجنة مناقشة طالبة الدكتوراه(مليحة جبار عبد) قسم الاقتصاد أطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من قبل الطالبة والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة ( ) في العلوم الاقتصادية وعليه وقعنا.

اعضاء لجنة المناقشة:-

ت	الاسم	اللقب العلمي	التوقيع	الصفة
١-	د.نوري عبد الرسول الخاقاني	استاذ		رئيساً
٢-	د.كريم سالم حسين	استاذ		عضواً
٣-	د.عبدالعظيم عبدالواحد الشكري	استاذ		عضواً
٤-	د.سامي عبيد محمد	استاذ		عضواً
٥-	د.صالح مهدي البرهان	استاذ		عضواً
٦-	د.موسى خلف عواد	استاذ		عضواً ومشرفاً

ملاحظة(١):- ضرورة متابعة كل عضو من اعضاء لجنة المناقشة ملاحظاته ويكون مسؤولاً عنها وفي حالة تعذر احدهم متابعة الملاحظات فبإمكانه تخويل احد الاعضاء ليكون بديلاً عنه ولا تروج الرسالة الا بعد استكمال جميع الملاحظات والاجراءات واستحصال توقيع جميع الاعضاء

ملاحظة(٢):- يرجى التوقيع على الاستمارة بعد الاطلاع على التصحيحات واعادتها الينا مع التقدير.

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد على قرار لجنة المناقشة

الاستاذ المساعد الدكتور

علي جواد كاظم

العميد

/ / ٢٠١٩

الاهداء//

إلى نبي الرحمة والهدى .... ورسول الإنسانية جمعاء سيد المرسلين وخاتم النبيين..

صلى الله عليه وآله وسلم

إلى أساتذتي ...

على مدى مسيرتي الدراسية ..... وفاء وعرفانا

إلى

كل صاحب فضل في أن يرى هذا البحث النور...

إلى الروح الطاهرة التي سكنت أرض النجف والتي تعجز الكلمات عن وصفها

أمي الغالية رحمك الله...

إلى والدي براً واحساناً

إلى رفيق الدرب، شريكي وسندي في الحياة...

زوجي الغالي...

إهدي هذة الثمرة لعلها تفي بمعاني الحب والوفاء

شكر وأمتنان

الحمد الله الذي خلق الانسان وأحب وزرع فيه حبه وجعل نور قلوبنا أيماناً ونور عقولنا علماً فهدانا بالنورين للفضائل وأعاننا بفضلة على الاعتراف أحسنها أما بعد.

أحمد الله عز وجل أن سدد خطاي ووفقني إلى إتمام هذا البحث، واعترافاً بالفضل لأهله ووفاء لمن قدم لي معروفا" وتمسكا"،إذ قال في محكم آياته(...لئن شكرتم لأزيدنكم ...)ابراهيم الآية(٧).

ومصداقاً لقول رسول الله (صلى الله علية وسلم):من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

وإقراراً بالفضل فإنه ما كان لهذا البحث ليرى النور لولا جهود الذين منحوني علمهم ،لهم آيات الشكر والامتنان والتقدير..

أسجل شكري وتقدير للأستاذ الدكتور موسى خلف عواد لقبوله الاشراف على اطروحتي وتتويجا لما غمرني به من رعاية منذ أيام دراستي الأولية وحتى إعداد هذه الأطروحة.وفقه الله وأدام عليه الصحة والعافية.

وأقدم شكري وامتناني الى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الاطروحة وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات ستغني الاطروحة، وان فاتني أشياء ففي توجيهات أساتذتي الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها ما يغني البحث ويجعله اصلب عوداً ، فلهم الشكر والتقدير .

وكما اتوجه بجزيل شكري وتقديري إلى السيد العميد (الدكتور علي جواد الكناني) عميد الكلية الذي لن انسى وقفته معي خلال مدة الدراسة، ،وشكري الجزيل إلى السيدة رئيس قسم الاقتصاد الدكتورة(سوسن كريم هودان) والتي لن انسى مساندتها ووقوفها بجاني ودعمها لي لها مني جزيل الشكر والتقدير لكل ما قدمته لي ، وشكري الى المقوم العلمي لتقيم البحث علمياً وكذلك شكري الى المقوم اللغوي،وشكري إلى كل اساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم خلال الدراسة التحضيرية وهم(الاستاذ الدكتور كريم سالم حسين والاستاذ الدكتور سالم عبد الحسن رسن و الاستاذ الدكتورعبدالكريم جابر شنجار و الاستاذ الدكتورنبيل مهدي الجنابي و الاستاذ الدكتورعبد العظيم عبدالواحد الشكري و الاستاذ الدكتور نزار كاظم صباح والاستاذ الدكتور رحيم جبار ظاهر و الاستاذ الدكتور بتول مطر عبادي و الاستاذ المساعد الدكتور سوسن كريم هودان،وإلى جميع الاساتذة الذين ابدوا المساعدة لإتمام متطلبات البحث وهم الاساتذة(الاستاذ الدكتور عبدعلي كاظم المعموري والاستاذ الدكتور كامل علاوي والاستاذ الدكتور حسن لطيف الزبيدي والاستاذ المساعد الدكتور حيدر

حسين ال طعمة والدكتور عبد الزهرة فيصل والدكتور قيس وذلك لتزويدهم لي بالمصادر والمعلومة فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.

ولايفوتني أن أتقدم بشكري وتقديري الخالصين إلى موظفي المكتبة المركزية و كلية الادارة والاقتصاد في جامعات (بغداد والكوفة وكربلاء والقادسية)،وبيت الحكمة ومكتبتي العتبة الحسينية والعباسية)لتسهيل الحصول على بعض المصادر .

وأخيراً وليس اخراً اتقدم بجزيل شكري وتقديري لافراد عائلتي،وبخاصة زوجي(رياض)لمساندته لي خلال مدة الدراسة فجازاه الله خير الجزاء.

وأقدم شكري وتقديري الى كل من قدم لي المساعدة والعون وفاتني ذكره.

الباحثة

الملخص

يشكل اقتصاد أي بلد الحجر الأساس في بناء كيان الدولة ،ويمثل عاملاً أساسياً في خلق الاستقرار، لكونه يمثل البنية التحتية والتي تسهم في خلق القيم الاجتماعية ، وتمثيل شكل الدولة السياسي،وأي اصلاح اقتصادي أوتحقيق تنمية اقتصادية ،يعدالنتيجة الأساسية في تحديد طبيعة الدولة الجديدة والمتماسكة متمثلة بالقيم الاجتماعية المعتمدة على الديمقراطية على الصعيد السياسي، ومن ثم فأن الاقتصاد هو الوسيلة والأداة .

إن بلدنا العراق وعلى الرغم مما يعانيه من ظروف صعبة بسبب الاختلالات الهيكلية ،وبالرغم ما يمتلكه من موارد اقتصادية، ولكونه يعاني من لعنة المورد وهي لعنة النفط والتي هي ذات صلة قوية بالتنويع الاقتصادي،لذلك يجب التوجة إلى الاصلاح الاقتصادي من أجل صناعة تنمية شاملة ، وهذا يتطلب أن يتم تقديم دراسة تحليلية لجميع اتجاهات التنمية الاقتصادية في العراق، من خلال الدولة، ولا يجب أن يكون فقط بإطار نظري ،وإنما الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ،أي إعطاء دور للقطاع الخاص وكذلك التنويع الاقتصادي لبلدنا.وبالاعتماد على الفرد العراقي والمجتمع المدني وذلك من أجل التشخيص الاساس للتنمية في العراق ،وبألاسلوب التحليلي من خلال تضمنه كل الإشكاليات التي تواجة التنمية في العراق، من أجل أن تصاغ انطلاقة تنموية للاقتصاد العراقي لكونه يمتلك المقومات والفرص المهمة، والتي تمكننا من تحقيق التنمية، ومن أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية،يجب أن نبدأ بما يمتلكه الاقتصاد العراقي من ثروات، وكيفية انفاق تلك الاموال ووفق الخطط التنموية،وصولاًالى الاهداف المطلوب تحقيقها.

إن الظروف التي مربها الاقتصاد العراقي، منذ أربع عقود مضت بدءاً من الحرب العراقية الايرانية في بداية الثمانينيات،ومن ثم العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت عليه وخلال التسعينيات، ومن ثم الحرب التي سببت في احتلال العراق ،أدت إلى تدمير ماتبقى من البنية الأساسية في الاقتصاد العراقي وحصول تراجع في مؤشراته الاقتصادية ، وهذا كله أنعكس على مسار التنمية في العراق.

وفي ظل غياب المنهج الفكري للاقتصاد العراقي للقوى السياسية التي امسكت بالسلطة بعد ٢٠٠٣ ، والتي كانت تقوم على تغير الطبيعة السياسية لنظام الحكم وتحويل وجهة الاقتصاد نحو اقتصاد السوق وكان برنامج التحول الاقتصادي ضمن استراتيجية انمائية جديدة، والتي تضمنت ستراتيجية التنمية الوطنية وميثاق العهد الدولي، ولكن كل الجهود التنموية تعثرت لغياب الرؤية الاقتصادية الوطنية،وغياب المشروع السياسي والاقتصادي الوطني، وبسبب عدم وضوح الأولويات الموضوعة عند صانعي القرار الاقتصادي، والتي كان هدفها تحويل قطاع النفط من كونه قطاعاً مهيمناً وممولاً الى قطاع منتج للثروات عن طريق مساهمته في تحفيز القطاعات الاخرى.

ومن خلال دراستنا، تم التوصل الى ان تحقيق تنمية شاملة لابد من ان تكون هناك علاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني،ومن اجل خلق اقتصاد متكامل وقوي والذي يسير نحو النضوج،فلابد من تنشيط الاقتصاد يسهم في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني،فضلاً عن تحقيق أهداف استراتيجية،وتكون عن طريق تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وبالاعتماد على السلع المصنعة محلياً وخلق منفذ تجاري وتمكين القطاع الخاص الوطني من العمل بكفاءة وفعالية متميزة.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
أهمية البحث	١
مشكلة البحث	٢
هدف البحث	٢
فرضية البحث	٢
منهجية البحث	٣-٢
حدود الدراسة	٣
الفصل الأول **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والفكري للدولة وخلفية تطورها في النظم المختلفة**	٤١-٤
تمهيد	٤
المبحث الأول: الدولة: النشأة والمفهوم والتطور التاريخي للدولة	١٦-٥
أولاً: الدولة لغة واصطلاحاً	٥
١-المفهوم اللغوي والاصطلاحي **للدولة**	٥
٢-مفهوم الدولة / السلطة (كل النظم قبل ١٦٤٨)	٦
٣- المفهوم الحديث للدولة	٨-٧
ثانياً: نشأة الدولة وتطورها	١٦-٩
المبحث الثاني: الدورالاقتصادي للدولة ووظائفها في ظل النظام الرأسمالي	٣٠-١٧
أولاً: الدور الاقتصادي للدولة عند الماركنتيلية	١٧
ثانياً: الدور الاقتصادي الليبرالي	١٩

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً: الدور الاقتصادي للدولة في المذهب الكينزي	٢٢
رابعاً: الدور الاقتصادي للدولة في النيوليبرالي	٣٠-٢٤
المبحث الثالث: المفهوم الاقتصادي للدولة ومكانتها في الاقتصادات المركزية والنامية	٤١-٣١
أولاً: دور الدولة في الاقتصادات المخططة (المركزية)	٣٢-٣١
ثانياً: دور الدولة في الاقتصادات النامية	٣٣
١- في أطار مدرسة التبعية	٣٤-٣٢
١- في أطار مدرسة المركز/ المحيط (الاطراف)	٣٦-٣٥
ثالثاً: جدلية المنظور الفكري للدور التنموي	٤١-٣٦
الفصل الثاني: الدور الاقتصادي للدولة واتجاهات التنمية في العراق ١٩٢١ - ٢٠٠٣	٩٧-٤٢
تمهيد	٤٢
المبحث الأول: الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨	٥٤-٤٣
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والدور المركزي للدولة في العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨)	٦٩-٥٥
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في ظل النظام المركزي (١٩٦٨-٢٠٠٣)	٨٨-٧٠
الفصل الثالث: الدولة والاقتصاد واشكالية التنمية بعد عام ٢٠٠٣	١٠٠-٨٩
تمهيد	٨٩

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: محددات التحول من النظام المركزي الى اقتصاد السوق	٩٠-١٠٢
المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في ظل اعتماد اقتصاد السوق	١٠٣-١٢٢
المبحث الثالث: مناهج ومسارات تنموية مقترحة في العراق	١٢٣-١٣٤
الاستنتاجات	١٣٥-١٣٦
التوصيات	١٣٧
المصادر	١٣٨-١٥١

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور الانفاق الحكومي والايرادات للسنوات ١٩٥٢-١٩٥٨	٤٩
٢	مساهمة الايرادات العامة في الموازنة للفترة من ١٩٥٢-١٩٥٨	٥٠
٣	الناتج المحلي الاجمالي و تغطية الايرادات للنفقات في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨	٦٣
٤	مصادر ايرادات التنمية الحكومية والخاصة المحلية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨	٦٤
٥	اعداد الطلبة والمعلمين والمدارس ١٩٦٠-١٩٦٣	٦٥
٦	الإنفاق الجاري وتقسيماته الرئيسية للمدة ١٩٥٩- ١٩٦٧	٦٨
٧	تغطية الايرادات للنفقات في العراق للمدة (١٩٦٨-١٩٨٠)	٧٢
٨	مصادر تمويل التنمية في العراق ١٩٦٨-١٩٨٠	٧٣
٩	خطط التنمية القومية للفترات(١٩٨١-١٩٨٥)و(١٩٨٦-١٩٩٠)	٧٧
١٠	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي وتغطية الايرادات للنفقات في العراق ١٩٨٠-١٩٩٠	٧٨
١١	(ايرادات الدولة ١٩٨٠-١٩٩٠)	٧٩
١٢	الانفاق الحكومي والايرادات العامة ونسبة تغطية الايرادات للنفقات	٨٢
١٣	مصادر ايرادات التنمية للدولة في العراق ١٩٩٠-٢٠٠٢	٨٤
١٤	التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)	١٠٣
١٥	الايرادات النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧	١٠٥
١٦	مساهمة الصادرات والاستيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي	١٠٧

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٧	حجم الانفاق بشقية(النفقات التشغلية والاستثمارية)	١٠٩
١٨	**نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧**	١١٣
١٩	**متوسط نصيب الفرد من الدخل للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)**	١١٥

قائمة الإشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	**المناهج الأربعة لمجلس الأعمار للمدة (١٩٥١-١٩٦٠)**	٤٦
٢	**تطور الانفاق الحكومي والايرادات في العراق**	٤٩
٣	**مساهمة الايرادات في الموازنة العامة للدولة للفترة (١٩٥٢-١٩٥٨)**	٥٠
٤	**مساهمات ايجارات الدولة من ١٩٥٢-١٩٥٨**	٥٢
٥	**تخصيصات الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات(١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٥/١٩٦٦)**	٥٨
٦	**تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات (١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/١٩٧٠)**	٥٩
٧	**معدل النمو السنوي في مختلف القطاعات الاقتصادية**	٧١
٨	يوضح نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي(٢٠٠٣-٢٠١٧)	٧٤
٩	يوضح نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي(٢٠٠٣-٢٠١٧)	١١١
١٠	**تطور معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)**	١١٨

المقـدمة

تعد الدولة ظاهرة اجتماعية وسياسية مهمة، يؤثر سلوكها الاقتصادي في حركة النشاط الاقتصادي، ومسيرة التنمية واستدامتها، لذا فان هذا السلوك اصبح صانع التغيير بما تمتلكه الدولة من أدوات وسياسات تنفذها من خلال مؤسساتها، والتشريعات التي تقرها وتنفذها. مع ذلك كانت علاقة الدولة بالاقتصاد وما زالت مثار جدل بين الاقتصاديين، يذهب بعضهم الى القول بضرورة تدخلها لتأمين الاستقرار، وتحقيق التنمية، فيما يذهب اخرون الى القول بعدم ضرورة هذا التدخل اعتمادا على قدرة السوق على ضمان العمل التلقائي. وبين هذين الاتجاهين يرى تيار اخر بان تدخلا مناسبا يبقى ضروريا لضمان تحقيق أهداف التنمية وضمان استقرار الاقتصاد عبر سياسات يتم تصميمها بكفاءة لتحقيق الأهداف التي صممت من أجلها.

وبالنسبة للعراق فقد عملت الدولة على ممارسة أدوار متباينة بحسب المرحلة التاريخية، وطبيعة الفكر السائد، وحجم الموارد المتاحة. مع ذلك فان الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من أمتلاكه للخصائص والفرص التي تمكنه من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن الدولة لم تستطع أن تمارس دوراً تنمويا فاعلًا، حتى بدت التنمية الاقتصادية ملفا معلقا والفرد العراقي بقى بعيدا" عن حقه في التنمية المستدامة. ولم تستطع الدولة أن تقوم بدور فاعل في تحقيقها. لذا كان لابد من النظر في جدلية العلاقة بين الدور الاقتصادي للدولة والتنمية في العراق وطرحها على بساط البحث، تأسيسًا على أهمية هذه العلاقة والاشكاليات النظرية والعملية التي تثيرها.

أولاً :-أهمية البحث Study Importance

يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول إشكالية العلاقة بين الدولة والتنمية في العراق، منذ تأسيس الدولة العراقية إلى وقتنا الحالي، وما أنطوت عليه من سوء الإدارة الاقتصادية وتوالي الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي، بحيث عجزت السياسات التنموية عن تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي وتحريره من هيكلهِ الأحادي الجانب، والتي أخذت بالاعتمادية الكبيرة في ظل تراجع اسهام القطاعات الاقتصادية الاخرى بصورة تدريجية، والتي نجم عنها تحول العراق الى مستهلك لأغلب السلع نتيجة تدهور قطاعات الانتاج الحقيقي، وتراجع القطاع الخاص.

ثانياً:-مشكلة البحث Study Problem

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الدولة على أداء دور تنموي فاعل ومستدام يؤثر إيجابا في الاقتصاد العراقي ويعزز قدرته على تحقيق التنمية الشاملة على الرغم من توافره على موارد اقتصادية – مادية وبشرية- يمكن توظيفها بشكل يخدم اليات التطور التنموي، ويمهد لفكاك الاقتصاد من القيود الريعية التي استحكمت حلقاتها مع مرور الزمن.

ثالثاً:-هدف البحثStudy Objective

يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي تؤديه الدولة في العراق من خلال أدوارها المتعاقبة، ومن خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومن ثم تقويم قدرتها على تنفيذ برامجها التنموية و تقديم الحلول التي تتوافق مع قدرات وامكانيات البلد المادية والبشرية من خلال التغيرات الاقتصادية الجديدة.

رابعاً:-فرضية البحثStudy Assumption

أن أخفاق الدولة سواء في ظل النظام الاشتراكي في الحقبة الماضية أو التحول الى نظام أقتصاد السوق في المرحلة الراهنة،في تخصيص الموارد الاقتصادية وتنميتها وأستدامتها ساهم في خلق أقتصادي ريعي غير قادر على الايفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية في ظل قطاع خاص فاعل وبنية اقتصادية جاذبة للاستثمار.

خامساً:-منهجية البحث:Study Approach

اعتمد البحث على منهج الاستقراء وبالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، وبذلك هو يحلل الوقائع والاحداث وباستخدام البيانات الاقتصادية من اجل الوصول الى النتائج، و التحليل يحدد اوجه القصور والخلل في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في العراق

وما يطرأ على بنية الاقتصاد العراقي وذلك باستخدام وتطبيق السياسات والخطط التنموية والتي بإمكانها ان تسهم في تطور الاقتصاد العراقي.

سادساً:-حدود البحثStudy Limitations

حدود البحث المكانية هي العراق ويكون من خلال الاعتماد على الخطط والسياسات التنموية باستخدام البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي .

أما الحدود الزمانية فقد غطى البحث المدة ١٩٢١-٢٠١٧

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والفكري للدولة وخلفية تطورها في النظم المختلفة

تمهيد

تاريخياً لم تظهر الدولة إلى الوجود دفعة واحدة، بل مرت بمراحل متعددة ولفترات زمنية طويلة تمخضت عن ولادتها. وهو ما فرضته تطورات احوال البشرية وحاجتها، وتؤكد العديد من الدراسات بأن تطور الدولة هو نتاج تفاعل بين الحضارات، فمن حضارة مصر إلى حضارة بلاد ما بين النهرين مروراً باليونان وروما وإلى عصر النهضة والتنوير الاوربي، حدثت تراكمات وأوضاع أفرزت واقعاً متحفزاً دوماً لاكتساب الخبرة في الحكم وتطوير النظم السياسية، وما حدث من انتقالات في النظم السياسية من الاستبداد إلى الديمقراطية المباشرة، ومن ثم إلى الديمقراطية غير المباشرة عبر التمثيل السياسي، جاءت عبر تاريخ طويل هيمنت فيه الميتافيزيقيا ردحاً طويلاً من الزمن، فيما بدأت اطروحات بعض المفكرين تتناول أسس الحكم والنظم وسلطة الملك، والجهات الساندة له، ولا سيّما الكنيسة وطبقة الاقطاع.

لابداً مع التطور بدا لزاماً أن يتم الانتقال صوب تنظيمٍ أكثر رقياً، وقد ساعد الصراع في أوربا على تبلور فكرة الدولة القومية، التي عدت أهم مخرجات التفاعلات الاجتماعية والسياسية، وهو ما أسس لنشوء الدولة المعاصرة التي هي نتاج اوربي بامتياز، وفق لأسسها التي اقيمت عليها، والتي تشكل ملامح الدولة المعاصرة بمختلف نظمها وتوجهاتها. الدولة عند بعضهم تعني توفر أركان وأساسيات تتمثل بالأرض، الشعب، السيادة، الحكومة، والحدود الجغرافية، وهذه هي نتاج لاحق لمعاهدة (وستفاليا Westphalia ١٦٤٨)،وأصبح مفهوم الدولة يقصد به هيئة أو جهاز مؤسسي يتوسط بين الشعب والحكام، حيث يمثل مجمل العلاقات القائمة بينهما، أيا كانت طبيعتها وتمثيلاتها، والدولة عبارة عن هيئة جهاز مؤسسي يمثل الوسط بين الحاكم والمحكوم.

المبحث الأول

الدولة: النشأة والمفهوم والتطور التاريخي

أولاً: مفهوم الدولة اللغوي والاصطلاحي

١ – المفهوم اللغوي للدولة

يعنى مفـهوم الدولـة: الدولة في اللغة (تعني الغلبة يقال: اللهم أدلني على فلان وأنصرني عليـه، ودالت الايام، أي دارت. والله يداولها بين الناس وتداولته الايدي، أي أخذته هذه مرة وهذه مرة [١].

وفي اللفظة الانكليزية (State) تشير إلى الحالة والاستمرار والدوام، وبين المفهومين فرق كبير، فهي بالعربية هي حالة التغير، بينما نجدها تشير في الانكليزية إلى حالة الثبات والدوام [٢]. وفي اللغة اللاتينية Position تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae ويعني الشؤون العامة.

٢ – المفهوم الاصطلاحي للدولة

الدولة (state) اصطلاحاً تتحدد في معنيين اثنين، وهما (الأول يفيد كونها ذلك الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ اليه الحكومة أو السلطة، لكي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف، أما المعنى الثاني فهو يكون مرادفاً لمعنى المجتمع ،وهو بذلك يعني أن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة[٣]. فالدولة يمكن أن يعبر عنها من خلال تحديد الاركان الأساسية لها ،والتي تتمثل في (الارض والشعب والسيادة والحكومة والحدود الجغرافية)، وهذه هي نتاج لاحق لمعاهدة (وستفاليا Westphalia ١٦٤٨)، والتي قسمت أوربا على ضوئها، وأصبح مفهوم الدولة يقصد به (هيئة أو جهاز مؤسسي يمثل وسطاً مؤسسياً بين الشعب والحكام، بما يتضمنه من مجمل العلاقات القائمة بينهما، أيا كانت طبيعتها وتمثيلاتها).

---

[١] **اسماعيل بن جماد الجوهري، الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧٠٠.**

[٢] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٨.

[٣] حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص٢.

ومن أجل تحديد طبيعة الدولة ،علينا أن نفرق بين الدولة والحكومة والمجتمع،فالدولة أكثر اتساعاً من الحكومة والحكومة جزء من الدولة ولكون المجتمع هو مجموع من الأفراد يعيشون في اقليم معين وبينهم علاقات متبادلة على اساس من التعاون وتقسيم العمل، ويعد للمجتمع الحديث مقومات الأساسية يعتمد عليها وهي (اللغة والنظام الاقتصادي) ، وتعد الدولة شكلاً من أشكال تنظيم العلاقة بين المحكومين والحاكمين.

وإن الوظائف التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع ما هي الا انعكاس للحاجة التاريخية في زمن ومرحلة ما،ويكون الاعتماد فيها على وعي المجتمع وتطوره وعلى علاقاته مع طبقاته، أما السلطة، فأنها تكون تحت المستوى الذي يحدد العلاقة بين طبقات فوقية وأخرى أدنى، اما الحكومة فإن دورها يتمثل في تحديد مسارات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وضبطها ،والتي تمثلها (السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية)،والاختلاف في أشكالها في مجتمعين يكون في الانتماء إلى (تكوين اجتماعي) مثلاً (رأسماليين) ، وهذا على الرغم من الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال كلا المجتمعين. ومن الملاحظ أن العديد من المصادر، فأنها تعتمد في لفظي الدولة والحكومة الواحد بديل عن الأخر،وأن الدولة يمكن تعريفها من الناحية الاقتصادية (بأنها المؤسسة التي توضع وتحدد وتطبق السياسة الاقتصادية).

وأية دولة يجب أن تكون مدعومة بالجهاز العسكري والبيروقراطي، وكذلك من الذين يردون خدمة وصيانة استقلال البلد وبالاضافة الى خدمة مصالح المجتمع وتطبيق المعايير والقوانين ، وكذلك يكون دورها ومن خلال مؤسساتها في العمل الى جانب المؤسسات الخاصة ،وأن يكون لها تأثير واضح على المجتمع والاقتصاد، والذي يتباين بين مجتمع وأخر وكذلك بين دولة وأخرى [١] .

ثانياً: المفهوم الدولة / السلطة (النظم قبل ١٦٤٨)

إن البداية التي ابتدأت بها البشرية،وذلك من مراحلها الأولى (قبل التاريخ Per-History)، بنشوء(السلطة) مع تكون (العائلة) ثم (العشيرة)،وهذا يكون من خلال المستوى الذي يتميز بالصفة المتواضعة والبسيطة في تطور القوى المنتجة ، وأن تحديد مصطلح الدولة والمجتمع ليس بالمهمة السهلة ،في الوقت الذي تمثلت الملكية في الدور الحاسم في ظهور الدولة وما

---

[١] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٤ .

تميز به من سلطتها وهي (القهر ،والقمع)، وعندما قامت الدولة بدورها الاقتصادي كان هذا ليعود نتيجة لتطور الحضارات في وادي الرافدين ووادي النيل، وإذ مارست الدولة البابلية والتي كانت تعد من أقدم الدول في التأريخ، حسبما ورد في الوثائق التاريخية التي يعود تأريخها إلى ٤٥٠٠ ق. م، بعض جوانب الحياة الاقتصادية، إذ تتحدث عن الأموال المنقولة وغير المنقولة وكيفية أنتقالها من فرد لآخر، مثلما أشرت قوانين (بلاد ما بين النهرين) عام ٣٥٠٠ ق. م (قانون اوركاجينا- اشنونا- اورنمو) ومن ثم شريعة حمورابي، إلى دور الحرفيين ، ودور الصناع ، ووضع الفقراء والمساكين الذين كانوا يتمتعون بحقوق أقل من الاحرار، غير أنهم بقوا محتفظين بحريتهم الشخصية، مثلما أشارت إلى الصناعات الحرفية، واستخدام النقود المعدنية والفضة لأغراض التبادل، أما حضارة مصر القديمة فإنها تركز بالشكل الأساس على الزراعة والرعي.

ثالثاً: مفهوم الحديث للدولة (معاهدة وستفاليا- ١٦٤٨) عصر النهضة والتنوير

لم يظهر مفهوم الدولة الحديث دفعة واحدة ،وإنما مر بمراحل تطويرية متعددة ، وتعد الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب مؤتمر وستفاليا Westphalia (١٦٤٨)، أول نواة تنظيمية لإرساء دعائم نظام دولي، على الرغم من عدم شموليته واقتصاره على بعض البلدان الموقعة على الاتفاقية[١]، وإن التعرف الواضح لمفهوم الدولة بحد ذاته هو نتيجة لصراع ايديولوجي ،ولكن تعريفها متنوع وواسع، وهذا يعود للنظريات المختلفة التي تناولت وظائف الدولة، إن اصطلاح ((الدولة) يتمثل بمجموعة من النظريات المترابطة والمتداخلة، والتي تكون حول مجموعة معينة من الظواهر السياسية.

وترسخ وجود الدولة القومية وسيادتها في أوربا بعد معاهدة وستفاليا عبر الاعتراف بحدود الدول القومية، أقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذه الدول على اراضيها ومواطنيها، وهي الأساس في تأسيس الدولة القومية واندماج مكونات كل دولة معاً في إطار علاقات متساوية بينها على قاعدة المواطنة داخل الدولة الواحدة، بجانب قاعدة الاستقلال بين الدول القومية من جانب آخر.

---

[١] عبدعلي كاظم المعموري، (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأميركية، بيروت، دار روافد،٢٠١٧،الطبعة الاولى، ص٢٤.

لذا فإن الفرق بين دور الدولة الوطنية في الماضي والحاضر، هو فرق كمي وليس نوعياً، فهو فرق في المدى وليس في الطبيعة، وبما يثبت قول آرثر لويس (إنّي لم أعلم بوجود أي مجتمع في أي مكان أو زمان لم تقم فيه الدولة بدور فاعل في ضبط الإنتاج والتوزيع)[١].

لا شك في أن مفهوم الدولة الحديثة الذي تشكل لحق به الكثير من التغييرات مثل تطور مفهوم الدولة القومية، ثم التنازل عن جزء من السيادة في مقابل الأمن الجماعي للدول تحت مظلة عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وغيرها من منظمات متخصصة انضمت لها الدول طواعية للحصول على منافع في مقابل التنازل الشرطي والجزئي من حق السيادة المطلق.

إن الدولة الحديثة تقوم على مبدأ تساوي المواطنين جميعاً في الحقوق والواجبات بإزاء القانون، أما في دولنا العربية فتعتمد العلاقات الطابع الموضوعي المؤسسي .

وباتت مهام الدولة الجديدة مختلفة تماماً عن مهام دولة الرفاه (Welfarstate)، والتي وصفت بأنها تهتم بالنشاطات التي تقوم بها الدولة في مجالات الخدمات الاجتماعية، كتقديم الاعانات النقدية، وتوفير الرعاية الصحية، ونشر التعليم، وتقديم الغذاء والمأوى وغيرها من الخدمات الاجتماعية .

ان المهام التي تقوم بها الدولة الجديدة، هي(توفير الخدمات الأساسية للمجتمع والتشريع والقضاء والضرائب وسياسات الاستقرار الاقتصادي)، وبالتالي فإن كل الدراسات السابقة تناولت الدولة، كما كانت وليس كما يجب أن تكون.

و تُترجم نشاطات الدولة أهداف القوى السياسية الاجتماعية، التي أسهمت في بنائها ومنح صلاحياتها التي تدير العملية الاقتصادية الاجتماعية في تلك الوحدة الاقتصادية، فحدود نشاط الدولة وفعلها الاقتصادي الاجتماعي، والمؤسسات التي تعتمد عليها، تحددها طبيعة الأهداف المبتغاة من قبل القوى السياسية والاجتماعية المهيمنة على السلطة السياسية فيها [٢].

---

[1] Lewis, Arther, The Principles of Economic Plahwing unwin University Book, London, 1965, p.8.

[٢] هلال ادريس، دور الدولة في ظل العولمة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٩٤.

رابعاً:- نشأة الدولة وتطورها

النظرة التاريخية لتطور الدولة هي أنها وجدت لتنظيم الري والسقي وشق الترع والانهار ومواجهة الفيضانات)، واذا تتبعنا شكل الدولة بدءاً من عصر فجر السلالات أو ما يسميها (رايلي) بالثورة الحضرية في سومر حوالي ٣٠٠٠-٣٥٠٠ ق. م. منطلقين من المدينة/الدولة (City-state) ،مروراً بنظام دولة القطر الواحد فالنظام الامبراطوري، يكشف لنا مسارات الدولة في حضارة وادي الرافدين، فما يمكن ملاحظته أن هذه الحضارة تفردت بكونها احتضنت أول ظهور للسلطة/ أو الدولة في التاريخ، وهي دولة المدينة (الوركاء- أور- نفر- بابل)، وهي أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري.

وفي المجتمعات القديمة كانت السلطة تتركز في يد شخص واحد، يتم اختياره حاكماً عليهم بسبب قوة الشخصية التي يتمتع بها.

ومرت الدولة منذ نشوئها الى الوقت الحاضر بأدوار مختلفة في الحياة الاقتصادية، ومن أجل تتبع التطور التاريخي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي، لابد من البدء بالعصور القديمة التي كان للدولة فيها دورُ في الحياة الاقتصادية.وكمايلي:-

١- اليــونان

كان الفكر الاغريقي يدور بشكل ثابت حول مشاكل محددة من حياة البشر، وتركزت هذه المشاكل على فكرة المدينة / الدولة الهيلينية (Polis)[١]. ويعد الفلاسفة اليونان أول من تطرق إلى دور الدولة في الاقتصاد، إذ بينو أن سبب قيام الدولة هو عامل اقتصادي ناشئ من عدم تمكن الفرد من اشباع حاجاته لوحده، فهو بحاجة الى دولة تضم مجموعة من الأفراد يشبع كل منهم حاجات الآخر، فضلاً عن مسؤولية الدولة عن تقسيم العمل بين أفراد الطبقة الحاكمة .

واستمراراً في تحديد المسار الاقتصادي للحضارة اليونانية، ولا سيّما في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، نجد ترسيخ الدولة المدنية بسبب التدرج الحاصل في المجتمع القبلي إلى المجتمع المدني، وبأسس اقتصادية جديدة، والأمر الآخر هو ثبوت منهج دعائم الملكية في ضوء تغيرات أسس الداخل والخارج،وتنامت معه الحاجة الماسة إلى استخدام النقود لتسهيل عملية التبادل، وأخيراً كل تلك المقدمات أو جدت انقساماً وصراعاً في طبقات المجتمع نفسه، وأظهرت

---

[١] **جوزيف، أ.شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي،الجزء الثاني، ترجمة حسن عبدالله بدر، مراجعة عصام الخفاجي، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة ، ٢٠٠٥، ص٩٤.**

للواقع طبقة أرستقراطية تتكون من كبار ملاك الأراضي، وطبقة صغار ملاك الأرض والحرفين وطبقة العبيد[١].

وتم اعتماد الفكر الاوربي بشكل واسع على فلسفة منظري هذا الاتجاه، لأن المجادلات الاقتصادية الحاضرة في العصور الوسطى، اعتمدت على آرائهم وبشكل محدد على إراء كل من افلاطون وارسطو وابيقور، بمعنى أن جوهر الحياة الاقتصادية في اليونان القديم، بوجود المدينة متماثل لوجود المدينة في عالم اليوم [٢] . وسوف نتطرق لآراء فلاسفتهم في دور الدولة:

أ- افلاطون (Plato): إن لأفلاطون رؤية وفلسفة خفية (esoteric) في تأسيس الدولة السياسية، الغرض منها هو سد احتياجات اقتصادية في حياة الفرد، وهي متعددة والقصد من ذلك ايجاد توازنات بين افراد المجتمع وزجهم سياسياً في فئة سياسية معينة، والهدف من ذلك هو تحقيق اقصى اشباع ممكن من هذه الحاجات المتعددة [٣].

إن أساس تنظيم الدولة هو تقسيم العمل، ووجود التخصص لكل فرد في مهنة معينة يجسد فيها موهبته وكفاءته، وقد اهتم افلاطون في دراسة إشكاليات تتعلق بمجال الاقتصاد ويمكن بيانها في عدة محاور، الأول تناول أصل نشوء الدولة، والثاني يتناول التقسيم الطبقي للمجتمع، ولو وقفنا على المحور المتعلق في أصل نشوء الدولة، نرى أن السبب هو ما حصل من تغير في تقسيم المجتمع، على ثلاث طبقات، وكل طبقة تزاول نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي، الأولى طبقة المنتجين مهمتها الأساسية اشباع الحاجات المادية للمدينة، أما الطبقة الثانية فهي طبقة الجنود وتتركز مهمتها بالدفاع في حال تعرض المدينة لأي اعتداء داخلي أو خارجي، وثالث الطبقات هي طبقة الحكام ويتلخص واجبها في وضع القوانين ومن ثم العمل على ترسيخها والعمل بها.

ب-ارسطو (Aristotle): ارسطو لم يقبل فكرة افلاطون القائلة بأن الدولة قد نشأت عن العائلة الابوية والقرابة (gens)، ولم يعط أهمية لفكرة العقد الاجتماعي (Social Contract)[٤]، وأخذ بنظرية التطور العائلي بوصفها أصلاً لنشأة الدولة، لكنه يعزو أن أصل

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الاولى،مؤسسة التاريخ العربي،بيروت،٢٠٠٢،ص٢٢.

[٢] محمد دويدار، مبادى الاقتصاد السياسي، ج١، مطبعة التونسي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦٦ .

[٣] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة، مصر ١٩٨٦، ص ٣٢-٣٣ .

[٤] **جوزيف، أ.شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٠٠**

الدولة هو ناتج من تطور تأريخي، وهدفها أوسع من اشباع الحاجات المادية للأفراد، فالدولة عنده هي كيان أوسع من اجتماع الأفراد، لغرض تبادل السلع المنتجة ومن ثم تحقيق مستوى معين من الاشباع، بل يصفها بأنها مجتمع (أو اجتماع)، يتنامى بين الاسر وتجتمع القرى لتكون بمجموع افرادها جماعة متكاملة مكتفية وبشكل ذاتي

إن التمييز بين الدولة والمجتمع تمييز غريب لطريقة التفكير عند ارسطو، إذ لا يمكن للمدنية أن توجد مع الدولة، أو صورة الدولة ولا ترتبط بالخاصية الملزمة التي ينسبها ارسطو إليها (بالسيادة القانونية).

ج–آراء ابيقور في وجود الدولة: يرى ابيقور أن أصل الدولة ومصدر السلطة فيها ينطلق من الشعب، لكونه يرجع في ذلك إلى نظريته العقدية وفكرة العقد الاجتماعي، وعلى الرغم من اختلاف نشأة أصل الدولة، لكنها في الواقع ليست سوى ظاهرة اجتماعية، وقد أخذت صورة الحاضر من التطور التاريخي الطويل متأثرة بمؤثرات عدة، تتباين بين ما هو ديني واقتصادي، واجتماعي، و سياسي، وبسبب تلك التباينات يصعب تحديد نظرية عامة محددة لبيان أصل نشأة الدولة [١]. لكننا نحاول تتبع ذلك وعلى النحو الآتي:

المرحلة الأولى: التي تسمى المرحلة الملكية، اقتصر دور الدولة فيها على الواجبات الخارجية المتمثلة بالدفاع الخارجي.

المرحلة الثانية: والتي تمثلت بمرحلة الجمهورية، ازداد تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وازدياد أهميتها في تنظيم العمل المتعلق بالعبيد، وقيادة الحملات الاستعمارية لتوسيع الاراضي الزراعية.

المرحلة الثالثة: التي سميت بمرحلة الامبراطورية الرومانية كان دور الدولة في النشاط الاقتصادي ضعيفاً، وكان دور الدولة في هذه المرحلة مقتصراً على الأمن والدفاع الخارجي فقط[٢]، وبالتالي فإن روما على عكس اثينا اولت اهتماماً لوظائف الدولة، كونها امبراطورية ولها سيطرة على شعوب أخرى، وهو ما دفعها الى تنظيم الحكم والسلطة، وقدمت التقديس للملكية الفردية بصفتها المطلقة، وبالحرية التي منحت لأي مالك، في ان يفعل ما يشاء، على الرغم من

---

[١] زكي نجيب، قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٣٠.
[٢] ابراهيم كبة، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج١، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٢٠.

تراث اثينا المتمثل في التباين بين تبني افلاطون للملكية العامة وتناقض ارسطو معه في تشجيع الملكية الخاصة، وهو ما تبناه الكثير من مفكري اثينا.

وعلى وفق ذلك نلحظ أن الرومان كانوا أكثر واقعية وبراغماتية من اليونانيين، لذلك لا يُمكن العثور على أبحاثٍ ومؤلّفات فلسفيّة رومانيّة حول الآراء الاقتصاديّة التي كانت سائدةً عندهم، لكن ظَهرت القليل من الآراء الاقتصاديّة الرومانيّة التي عبّرَ عنها حُكماؤهم، نتيجة تأثرهم بالآراء الاقتصاديّة اليونانيّة. في المقابل تميّز الرومان بالفكر القانونيّ، لكنّه لم يكن يحتوي على أيّ دراساتٍ خاصّة بالفكر الاقتصاديّ، بل أسهم في التأثير على الأفكار الاقتصاديّة التي ظهرت في العصور اللاحقة، ومن أهمّ هذه الأفكار ما عُرِفَ باسم القانون الطبيعيّ، الذي حاز على مكانةٍ مهمة في الفكر الاقتصاديّ.

١- العصر الوسيط: يطلق اصطلاح العصور الوسطى على المدة الزمنية التي لحقت سقوط الامبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والاصلاح الديني وسقوط القسطنطينية[١].

واتسم الفكر في العصور الوسطى بعامة والاقتصادي منه خاصة، بالطابع الديني وتبلورت آراؤه في الملكية الخاصة والانشطة التجارية، وكانت الزراعة هي المصدر الرئيس للثروة، فظهر بعض المفكرين وأبرزهم (توما لاكويني)، الذي حاول التوفيق بين مطالب الحياة الاقتصادية والروحية المسيحية، وذلك بدافع تأثره بآراء ارسطو [٢].

ولكون تلك المدة كانت الديانة المسيحية المسيطرة فيها، أخذت الدولة فيها تنتهج نهجاً جديداً متناسقاً مع التعاليم المسيحية، أي أن الفكر الاقتصادي أصبح تابعاً لتعاليم الدين المسيحي، ودور الدولة في توفير العمل، إذ مجدت المسيحية العمل، وإن الدولة لا تقف بوجه الملكية الفردية، وعدتها حقاً شخصياً، ولم تتدخل في حالات الثراء إلا أذا تعارض مع مصالح المجتمع، أي أنها تتدخل عندما تتعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، وقد تتدخل الدولة بالقوة لانتزاع الملكية الخاصة لحساب الملكية العامة. وفي المجالات الأخرى تتدخل الدولة لمنع الاحتكار والحث على المنافسة.

وتميزت العصور القديمة والوسطى بغياب مفهوم الدولة بشكلها الحالي، إذ انتشرت مسميات مختلفة منها، الإمبراطورية، والسلطنة، والممالك. إلا أن أغلب الممالك التي حكمت

---

[١] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢١.

[٢] أشرف الحافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة، الاردن، ٢٠١٠، ص ٤٧ .

في العصور الوسطى في أوروبا حكمت باسم الدين، كفرنسا على سبيل المثال، وكان لسلطة الكنيسة أثر سلبي في التحكم بالدولة وسياستها، وإمكانها في عزل الملوك والأمراء عن طريق سحب الثقة منهم وفصلهم من الكنيسة، ما يعني افتقادهم لثقة وطاعة الشعب الذي يثق بالكنيسة، لكونها تعد تطبيقاً لإرادة الرب.

٢- عصر الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية: أدى تراجع سلطة الكنسية والاقطاع إلى أن تملأ الفراغ الدولة المطلقة المدعومة من البرجوازية، فالدولة لا ترغب بأن تنازعها على السلطة المركزية أية سلطة بما فيها الكنيسة، وهي بحاجة إلى رأس المال لتمويل الجهاز البيروقراطي المتنامي.

ومنذ أن عرف العالم الدولة القومية (Stat nation) نحو ما يقارب من خمسة قرون، وانتشار الرأسمالية بوصفها محطة هامة لتأسيس مرحلة ما بعد الاقطاع الاقتصادي في أوربا، فإنّ دورها باستمرار كان عرضة للتغيير.

إن الخصائص التاريخية التي رافقت تجارب التحول نحو الرأسمالية، تفاوتت بحسب درجة توفر هذه الشروط، فضلاً عن طبيعة الظروف الدولية التي رافقتها، من حيث القدرة على أعاقة عمليه التحول أو تطويرها، لذا فإن الدولة دائماً تسرع عملية التحول نحو الرأسمالية ولهادوراً اقتصادياً مساعداً في تسريع هذه العملية، إلا أن شكل هذا الدور وآلياته، تتفاوت تبعاً للمشاكل التي يواجهها البلد في تحقيق عملية الانتقال .

ففي كل مرحلة تاريخية نجد أنفسنا بإزاء خطاب فلسفي، تتجه فيه الرأسمالية لتدعيم موقفها، من أجل تباين النسق العام لها، وفي الوقت الذي عدت الرأسمالية فيه الدولة ضرورة لازمة للرأسمالية في مراحلها الأولى لكونها نتاجاً للمجتمع، رفضت هذه الرأسمالية دور الدولة في مرحلة نضجها واكتمال صيرورتها، وحتى ظهرت الدعوات إلى لجم وكبح تدخلها، وصولاً لوصفها بالشر المطلق، وبحسب توماس هوبز (Th-Hobbes) في مؤلفة (Leviathan)[١].

وعلى الرغم من وجود تعاريف عدة للدولة، إلا أنه لا يوجد اجماع على تعريف محدد، ومتفق عليه بين الاقتصاديين، طالما أن ايديولوجيا العام والخاص تفعل فعلها في آراء وتوجهات الاقتصاديين، فبعضهم يرى في الدولة تعبيراً طبقياً وهي وجدت لخدمة الطبقات الحاكمة وهي في

---

[١] عبدعلي كاظم المعموري، الطوفان القادم: (تولد الازمات في الاقتصاد الرأسمالي)، دار الحامد، الاردن، ٢٠١٢، ص٣١.

ظل الرأسمالية تعبر عن حاجة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، لذلك يعبر موريس دوب (M.dobb) عن الرأسمالية (بأنها المشروع الفردي الخاص والنظام الذي تسوده المنافسة الحرة بين الافراد في سبيل كسب معاشهم)[١]، وجرى تعريفها (بأنها مجموع العمليات التاريخية التي أدت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الإنتاج السلعي الذي يعتبر تقسيم العمل نقطة انطلاقه)[٢] أو(أنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على نطاق واسع بواسطة اصحاب العمل أو مجموعة من الشركات الرأسمالية، الذين يمتلكون الثروات الكبيرة والمتراكمة، ويستخدمونها في الحصول على المعدات والآلات والمواد الاولية، ويستأجرون العمال اللازمين للقيام بالعمليات الإنتاجية، التي تحقق لهم الارباح، ومن ثم تؤدي الى زيادة التراكم لرأس المال باستمرار[٣].

إن الرأسمالية هي مجال التركز للرأسمال الخاص الذي يمتلك السلطة العامة، ابتداء من سيطرته على السوق، فهو مجال التنافس الذي بموجبه تقرر الأشياء في السوق ومن خلاله، الأمر الذي يتطلب عدم السيطرة على السوق بطريقة احتكارية أو خاصة باحتكار القلة.

وسوف نوضح أراء أبرز المفكرين في هذا الجانب:

١- **مَكيافللي:**

الدول في رأيه أداة للوصول إلى حياة طيبة، وإنما هي قوة فعالة بل وحدة ديناميكية. وكان لهذا التوجه تأثيره البالغ على الحكام حتى في بلاد المسلمين، ولاسيما في مسألة التخلي عن الروابط الدينية والأخلاقية والقيمية[٤].

٢- **هيجل:**

الدولة هي تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية برجوازية، وعد التطور الذي شهده عصر الانوار حداً ومرحلة نهائية في التاريخ، والتي ربما هي أساس اطروحة المفكر الأميركي (صموئيل هانتغون)، عندما عد الرأسمالية نهاية التاريخ[٥].

---

[١] صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٦.

[٢]عبدالكريم كامل ابوهات ، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٣٣

[٣] صفوت عبدالسلام عوض الله، مبادى الاقتصاد السياسي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٦.

[٤] نيقولا ميكافللي، الأمير، تراث الفكر السياسي قبل الامير وبعده، تعريب، خيري حماد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، ٢٠١٣، ص٢٧ .

[٥]عبد علي كاظم المعموري، الطور الجديد للرأسمالية، مقايضة العولمة بالشعوبية ام الانتقال الى ما بعد الرأسمالية، أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (١٧)، ٢٠١٨، ص١٢.

٣- **مونتيسكيو**

(Montesquieu): يفسر الدولة بأنها حاجة الانسان إلى الحكم والاجتماع، وهي في جزء منها مستوحاة من افلاطون الذي عد الدولة نتاج اجتماع البشر للتعاون فيما بينهم، وتؤدي الحاجات الإنسانية عند مونتسيكيو دوراً بارزاً في نشأة العمران وتطوره وبقاء الانسان والجماعات البشرية، ويقسم الدولة على ثلاث سلطات، سلطة تنفيذية، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية.

ثالثاً- النظريات التي تفسر نشأة الدولــة:

اختلف الباحثون في تفسير أصل الدولة وكيفية نشوئها وتعددت المذاهب والنظريات:

١- **النظريات الثيوقراطية** أو مذاهب ثيوقراطية (Doctrines Thocratiques)، وهي مكونه من كلمتين اغريقتين وهما Theos، وتعني الله و Kratos (السلطة)، والتي سادت في أوربا أواخر العهد الوسيط، واتسع نطاق الكنيسة، فأنتقل من سلطان روحي الى سلطان دنيوي سياسي[١].

٢- **نظرية العقد الاجتماعي:** ارتكزت النظرية على فكرة التضامن الاجتماعي من أجل المصالح العامة، وهم يسلمون بسيادة الدولة، لذلك حقَّ لها أن تجبرهم على دفعها. ويرى الباحث أنه عند التمحيص في نظرية التضامن يظهر بوضوح تناقضها مع أصل الفلسفة الرأسمالية التي تنادي بالحرية الاقتصادية، لا اجبار ولا تقييد، ثمَّ متى كانت المصلحة العامة مرتكزاً للرأسمالية، بل العكس فهي تقوم على المصلحة الخاصة أولاً، وهي بدورها تحقق المصلحة العامة، فالمجتمع يحصل على المنفعة التي تقدمها الحكومة بموجب عقد ضمني . ومن أبرز روادها هو توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، والدولة بحسب توصيفات هوبز ساعة عملاقة تتجه لضبط سلوك الأفراد وصيانة أمنهم وضمان سلامتهم وما يملكون[٢].

---

[١] احمد الخلميشي، الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٠

[٢] **حسن لطيف الزبيدي، الدولة والتنمية: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤، ص١٩.**

أما جون لوك فيرى أن الناسَ أحرارٌ بالطبع، ولا يجب أن يخضعوا لأي سلطة إلا بمحض إرادتهم، إنما يترك للسلطة الاجتماعية حق الدفاع عن النفس، فيتحول إلى حق العقوبة، والحاكم وكيل الأمة التي تستطيع في كل وقتٍ استرداد الوكالة .

وجان جاك روسو استند على نظرية العقد الاجتماعي، من خلال ما جاء في افكاره، والتي تقول بوجود عقد اجتماعي ضمني أو طابع تعاقدي، بين مجموعة من أفراد المجتمع التي صارت تمثل الحكومة، وبين بقية أفراد المجتمع الذين يتنازلون بموجب العقد للمجموعة، التي ستصير تمثل الحكومة عن جزء من ثرواتهم وممتلكاتهم، وجزء من حرياتهم إزاء قيام الحكومة بالمحافظة على بقية الممتلكات، وقيامها بالأعمال والنفقات في المجالات الخدمية الأخرى [١].

[١] محمد حسين فضل الله، فقه الشركة، دار الملاك، ط١، بيروت، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢، ص ٥٤ .

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي للدولة ووظائفها في المذهب الرأسمالي

أولاً: الدور الاقتصادي للدولة عند الماركنتيلية

الفكر التجاري (Mercantilism الماركنتيلي) ، هو مصطلح للدلالة على مذهب اقتصادي، والذي يقوم على رؤية ترى أن غنى الدولة، يأتي عبر ما تمتلكه من ذهب وفضة، ويهتم انصارها بالتجارة الخارجية، ، وساد الفكر الماركنتيلي في أوربا من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، في اعقاب انهيار نظام الاقطاع وشيوع ما سمي بعصر (النهضة والتنوير) في أواخر العصر الوسيط، وهو كغيره من الأفكار الاقتصادية لم يظهر فجأة. وكانت هذه نتيجة واضحة لسلطة امراء الاقطاع وبحسب ما أشار اليه كالدور (Caldar) ، وخلال تلك المدة كان الاعتماد على الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والدعم الرأسمالي، وكذلك المبادرة الفردية، هو الحل أو ما عرف بالتأريخ الاوربي باسم مرحلة الرأسمالية التجارية[١]، وقد عبرت عن مرحلة تأريخيةً مهمة سيطر فيها رأس المال التجاري والربوي على الحياة الاقتصادية، من خلال قطاع التداول [٢].

وتؤكد أفكار المدرسة التجارية على الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي لا يمكن أن تتم عن طريق جهود الأفراد، بل يتطلب الأمر تدخل الدولة واشرافها بتنسيق هذه الجهود لضمان مصالح الدولة العليا، وتحقيق أمن المجتمع، فاهتمت الدولة في هذه المرحلة بمحاربة البطالة وتوليد فرص عمل لأفراد المجتمع، وبذلك يكون النظام الاقتصادي جزءاً من كل يتفاعل مع النظام السياسي والاجتماعي ليكون متكاملاً وفاعلاً، كما أكدت على ضرورة زيادة السكان لأنها مصدر عرض قوة العمل، ومن ثم انخفاض الأجور وتشجيع الصناعات وتوسيعها، فقوة الدولة وتدخلها الفاعل شرطاً مهماً من شروط توحيد السوق الداخلي وحفز النمو الاقتصادي،

---

[1] Andre Gunder, Barry K.Gills, world syster Economic Cycles and Hegemonial, Shiift to Europ, The journal of European Ecinomic History vol 22 1993 PP 151, 154.

[٢] عبد الجبار العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر، عمان ٢٠١٠، ص٣٦.

وترميم النسيج الاجتماعي، كما أرست هذه المدرسة ما يسمى (القومية الاقتصادية، وطابعها البراغماتي، إذ عملت بموجبه اتجاهات السياسة الاقتصادية بمعيار المصالح القومية)[١].

واستهدفت الرأسمالية التجارية بناء دولة قوية تهيمن عليها البرجوازية الوطنية، لبناء اقتصاد وطني يعتمد على الذات (التبادل التجاري، وتحريك الأموال، وسوق العمل) [٢]. وكان دور الحكومة واضحاً في جميع الدول الاوربية، أذ سنت الحكومة الإسبانية القوانين التي تمنع تسرب المعدن النفيس إلى الخارج، وأن تعيد السفن التي تمخر عباب البحار نحو اسواق الشرق، إلى اسبانيا من النقد ما يعادل حمولتها .

أما في فرنسا فيعد كولبير* من أشهر الماركنتيليين الفرنسيين، فقد انتهج سياسة تستند على أن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من المنتجات الزراعية، اذا تساوى حجمها، ويمكن التحكم بالمنتجات الصناعية في حين لا يمكن التحكم بالمحاصيل الزراعية، لذا يجب أن يعتمد التصدير على السلع الصناعية، أما الزراعية فهي لتأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية.

ومن الصياغات السياسة والآليات المعبرة عن حاجات النظام الاقتصادي الجديد. وضع توماس مان برنامجاً تفصيلياً للوسائل اللازمة للحصول على الفائض النقدي وتكوين رأس المال التجاري[٣]. وإن الدلالات الخاصة للسياسة الاقتصادية الماركنتيلية لتوماس مان، كانت لها أهمية من خلال عملية الانتقال في المراحل التاريخية في مختلف القطاعات الاقتصادية من (زراعة، وصناعة، وتجارة).

وكان هدف (توماس) من هذه السياسة التجارية، هو زيادة الارباح التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني وليس التجار فقط، فالسياسة الماركنتيلية هي السياسة التي تضررت فيها طبقة المزارعين.

ومما أسهم في اعطاء دور كبير للدولة، في أول صورة لها في الرأسمالية التجارية، هو حاجة الرأسمالية الناشئة للدولة للحماية من المنافسة من قبل رأسماليات الدول الاوربية الأخرى، لذلك جرى بناء الأساطيل وتأسيس الشركات عبر البحار لكي تسهم في تعزيز عصر المذهب

---

[١] وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الأساسية، مقاربات في الفكر والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (١٩)، بغداد، ٢٠٠٧، ص٤.

[٢] سمير أمين، الدولة والاقتصاد الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، بيروت، ١٩٩٢، ص٥.

*) المفكر الماركنتيلي البارز والمدير العام لشركة الهند الشرقية

[٣] عماد عبداللطيف، العراق (تاريخ اقتصادي) الجزء الاول، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص٦٣.

التجاري، كذلك عملت الدولة القومية في إطار تأكيد ذاتها، وقمع ما تبقى من سلطة الاقطاع والكنيسة إلى توحيد السوق، وفرض الحواجز الجمركية لحماية الصناعة الناشئة، والجانب الأمني، وانشاء اسواق جديدة.

ثانياً: الدور الاقتصادي للدولة في المذهب الليبرالي

الليبرالية (liberalism) هي فلسفة سياسية واقتصادية ترتكز على أولوية الفرد، بوصفه كائناً حراً، فالحرية (Liberty) التي يحرص المذهب الليبرالي على تبنيها ونشرها والدفاع عنها، ترتكز على النزوع الفردي نحو الحرية والحلم بتجسيدها في كل مفاصل الحياة[١].

ويقوم مبدأ الليبرالية الكلاسيكية الاقتصادية (Classical liberalism) على الاقتصاد الحر، وهو مغاير تماماً في موقفه للفكر المركنتيلي، وفي ظل هذه المدرسة ساد مفهوم الدولة الحارسة القائمة على المذهب الفردي الحر، والذي انبثقت منه الحرية الاقتصادية، والذي يقصد به عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وترك الامور الاقتصادية تجري في أعنتها، وبمقدور هذه الأنشطة بحسب الليبرالية أن تضبط نفسها بنفسها (التضبيط الذاتي).

إذ ينبغي للدولة أن لا تمتلك وسائل الانتاج ولا تمارس النشاطات الاقتصادية، بل دورها يجب أن يكون محايداً ومقتصراً على تقديم الخدمات العامة المتمثلة بتأمين الدفاع الخارجي، وضمان الأمن الداخلي، وتحقيق العدالة وفرض النظام في المجتمع[٢]، وتحرير الناس من رق الارض وللفرد الحرية المطلقة في اختيار نوع العمل الذي يود ممارسته، كما انها تفرض الضرائب على الاثرياء والشركات الكبيرة، للقيام بالإنفاق على المجالات الاجتماعية ومساعدة الشعب في سد احتياجاته الضرورية، من السكن والطعام والعلاج والتعليم واعانات البطالة والمرض والتقدم في العمر، وحيث تسعى إلى تحقيق توازن بين الحرية الفردية والمساواة، واستمرت الافكار الاقتصادية إلى وقت طويل إلى أن حلت أزمة الكساد، فحينها بدأ التفكير في طريقة للخلاص من أزمة الكساد، إذ بدأ الاقتصاديون بإعادة النظر بالأفكار الكلاسيكية [٣].

---

[١] الطيب ابو عزة، نقـــد الليبراليـــة، الطبعة الاولى، دار المعارف الحكيمة، ٢٠٠٧، ص٨.

[٢] نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الاولى، لبنان، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠١٢، ص١١٧.

[٣] محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مبادى الاقتصاد الجزئي، الطبعة الاولى، مؤسسة رؤية، ٢٠١٠، ص٤٩.

وبما أن الدولة في ظل هذا الفكر لا تسهم في العملية الانتاجية، وبالتالي فإنها لا تستخدم هذه الموارد في زيادة الطاقة الانتاجية للدولة، ومن الأفضل أن تترك هذه الموارد بيد الافراد (القطاع الخاص)، لكونه يتسم بكفاءة أكثر من الدولة[١] .

وغالباً ما تنسب الليبرالية الكلاسيكية للفيلسوف جون لوك في القرن السابع عشر، إذ كان لإسهام جون لوك دور مهم في صياغة الكثير من المنطلقات للمنتظم الفكري، إذ عملت مبادئ لوك ومن خلال كتابة (في الحكم المدني)، إذ يوكد لوك (لما كان البشر احراراً ومتساوين ومستقلين بالطبع، استحالة تحويل أي انسان عن هذا الوضع واكراهه للخضوع لسلطة انسان آخر دون موافقته).

ويرسم لوك حدود السلطة بحيث لا تتعدى على حريات الاشخاص وممتلكاتهم (لا يحق للسلطة العليا أن تنتزع شيئاً من املاك أحد دون موافقته. لذا تحتم ضرورة أن يكون لأفراد الشعب حق الملكية. ورغم الثورات التي دعمت فلسفة لوك الليبرالية، وتوصف فلسفة القرن التاسع عشر بكونها فلسفة تجريبية نفعية أكثر منها ثورية، وسادت في غرب أوربا وجعلت إنكلترا مركزاً لها، فضلاً عن انتشارها في الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد بدأ في تنظيره للمفاهيم الليبرالية بالقول إن كل انسان له الحق الطبيعي في الحياة والحرية والملكية، وفقاً للعقد الاجتماعي، فالليبراليون يعارضون المحافظة التقليدية وسعوا إلى استبدال الاستبداد في الحكومة بالديمقراطية التمثيلية وسيادة القانون[٢] ،إذ دعت الليبرالية الكلاسيكية الى وجوب مراعاة الدولة للفئات الأقل دخلاً في المجتمع، والأقل استفادة من الحرية الاقتصادية[٣]، وترى تبعاً لذلك أن الرابط الاجتماعي بين الناس هو رابط اقتصادي، وأن النظام الطبيعي داخل المجتمع هو نظام اقتصادي يقوم على تبادل المنافع بين الأفراد، وتؤكد نتيجة لذلك على ضرورة خضوع السياسة لهذا النظام، لا يتأسس النظام الاجتماعي وفقاً للرؤية الليبرالية على إرادة مسبقة لأفراد عقلانيين منتظمين داخل مجتمع، وإنما على مجرد سعي كل فرد نحو مصلحته الشخصية بشكل أناني.

---

[٢] حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء، ٢٠١٦، ص٢٧.

[3] Noel W. Thompson ,political Economy and the Labor party ;The Economics Of Democratic Socialism, 1884-2005, 2ed (London :Routledge, 2006.

[4] Pamela Grande Jensen, Finding a NeW Finding a New Feminism: Rethinking the Womon Question For Liberal Democracy (Lanham; Rowman and Litlefield,1996.

وللحفاظ على هذا النظام الاجتماعي يقتضي ضمان الحريات الاقتصادية للناس، وتمكينهم من السعي اللامحدود وراء مصالحهم الأنانية، وهذه المصالح كفيلة بالتفاعل فيما بينها والانصهار في مصلحة جماعية، من دون أن يكون ذلك عن سابق إصرار وتدبير أو بإرادة واعية من طرف أفراد المجتمع، وظل المذهب الرأسمالي الكلاسيكي أو التقليدي مسيطراً على الحياة الاقتصادية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حين كتب آدم سميث الذي يعد رائد الاقتصاد الليبرالي، كتابه (دراسة في أسباب ثروة الأمم) عام ١٧٧٦، الذي كان يعتقد بوجود يد خفية تقود الأفراد في سعيهم وراء مصالحهم الشخصية نحو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، من دون الحاجة إلى يد مرئية (الدولة) لإرغامهم على ذلك ودفعهم نحوها.

لم تكن الليبرالية في بداية ظهورها تطمح لبناء دولة حديثة، كما نجد المدافعين عنها اليوم، بقدر ما كانت ظاهرة اجتماعية تهدف للقضاء على الفقر والفوارق الطبقية، التي وجدت اوربا حالها عليها بعد الثورة الصناعية، فالليبرالية الكلاسيكية كانت تسعى إلى رعاية حقوق الإنسان حينما فشلت الدولة في توفيرها [١].

لقد سار على نهج الدعوة لليبرالية الكلاسيكية الاقتصادي البريطاني جون ستيورات ميل (John Stuart Mill)، إذ عبر عن الحرية بضرورة تحسين النوعية الشخصية للأفراد، وتطوير ذاتهم، الذي عدها المصدر الوحيد للحرية الحقيقة[٢].

ومع كل هذه الاعتبارات نرى أن ميل ذهب في ليبراليته إلى أبعد من احترام حرية الفرد، مانعاً الدولة أو حتى مؤسسات المجتمع من التدخل في خصوصيات الناس تحت أي مبرر، حتى ولو كان ذلك يتعلق بضرورة التحضر، فهو لم يكتفِ بوضع صيغة لمفهوم الليبرالية الذي تتصف به الدولة التي يريدها من الداخل فحسب، بل تعداها للنظر في العلاقات الخارجية مع من هم خارج أطار الدولة الليبرالية الكلاسيكية أو مفاهيمها، فهو يرفض أي تدخل خارجي لفلسفة الدولة الليبرالية، ويجعلها سنداً خاصاً بالأفراد الذين يكونون المجتمع، ويمنحون السلطة [٣].

---

[١] هيثم غالب، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٥٦.

[٢] Linda C.Racder, ((Spitit of the Age, in: Linda C.Rader, John Stuart Mill and the Religion of Humanity (Colurnbia: University of Missouri press, 2002 .

[1] John Stuart Mill and Jeremy Bentham ,Utilitarianism and Other Extays, edited by Alan Ryan(London penguin Books,2004.

ولذلك تركز الليبرالية كثيراً على أهمية إبعاد الدولة عن التدخل في تدبير الشأن الاقتصادي، والاكتفاء- بدلاً من ذلك- بتوفير الحقوق الاقتصادية للناس وسن القوانين والتشريعات الكفيلة بضمان هذه الحقوق والسهر على حمايتها من أي انتهاك قد يمسها. فالدولة الليبرالية هي دولة القانون Rule of Law، وليست دولة الاوامر Command Economy. لذلك جرى إلزام الدولة بضرورة الحفاظ على المصالح العامة، لتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الافراد، الذين هم تحت رعاية الدولة.

والدولة الليبرالية هي الحركة السياسية المتميزة خلال عصر التنوير، ويعتقد الليبراليون أن توافر عناصر الحكومة الرشيدة والرؤية السياسية السليمة، والإرادة الحقيقية، موجبات تمكن الدولة من الاضطلاع بدور إيجابي ومكمل، بجانب القطاع الخاص في الدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

والليبرالية تدفع بالفرد إلى المقدمة وتمجد دوره، وتقدم الحجة بأن الافراد هم الذين يصنعون التاريخ، وأن سعادة الفرد هي رفاهية المجتمع، وهو مركز الحياة الاجتماعية، لذا ينبغي على الدولة أن تترك الفرد حراً لأن يعمل في تنمية مصالحه، وعلى الدولة أن تقف بعيداً ويكون واجبها هو حماية الفرد ومصالحه. وتولي المدرسة الليبرالية أهمية تحقيق المصلحة القومية للدولة في إطار الثروة وليس الأمن، فالدولة تسعى نحو الثروة .

ثالثاً: الدور الاقتصادي للدولة في المذهب الكينزي

يعد انبثاق الكينزية، بوصفها منهجاً في التحليل الاقتصادي وأساساً نظرياً لصياغة السياسات الاقتصادية من ركام التداعيات المادية والفكرية التي خلفتها أزمة الكساد العظيم للمدة من (١٩٢٩-١٩٣٣) في الولايات المتحدة والذي اطلق علية بالكساد العظيم[١]، التي اجتاحت الاقتصادات الرأسمالي .

ويعد كينز (Keynes) المتحدي الأكبر للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بعد حقبة السيطرة الفكرية الاقتصادية لمدرسة كامبرج، إذ كانت اطروحاته انقلاباً على الفكر التوازني وحتميته الذي

---

[١] كانتربري، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة،٢٠١١، ص٢٩٦.

عده مارشال (توازن الاجل الطويل)[١]. ومع ذلك لم تحقق نجاحاً مستديماً، فهي كأي إجراء علاجي تتوقف كفاءته وفاعليته على ثبات الخصائص الأساسية للحالة المرضية والتقدير السليم للجرعه العلاجية دون إفراط.

وقد دحض كينز الأفكار الكلاسيكية مؤكداً أن الحرية والقوى التلقائية، التي عوّل عليها الكلاسيك أضعف من أن تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل، وعزا ذلك إلى قصور الطلب الفعّال، الناجم عن انفاق الأفراد على سلع الاستهلاك أقل من دخولهم التي حصلوا عليها، وينشأ الادخار الذي يجب تغطيته من خلال الانفاق على الاستثمار، أي لكي يتحقق التوازن لابد من أن يتساوى الادخار مع الاستثمار المخطط، إذ إن التوازن يتم عن طريق الدولة وسياساتها الكلية، ويرى كينز على عكس النظرية التقليدية ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي، بغرض تنشيط الطلب الفعال حتى يتحقق التشغيل الكامل، ويقضي على البطالة، ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي[٢] .

وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الطلب الفعال، ولاسيما الطلب الاستهلاكي من خلال اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) مجاناً أو بأسعار رمزية،لتشجيع استهلاك هذا النوع من الخدمات.

وأصبح دور الدولة يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الى جانب وظائفها التقليدية بالأمن والدفاع والعدالة [٣]، وبذلك اسدل الفكر الكينزي الستار على فكرة الدولة الحارسة للنظام والأمن والدفاع وحماية التعاقدات، وأستبدلها بفكرة الدولة الحارسة للطلب الفعال، بما يؤمن الحفاظ على مستويات من الاستخدام والدخل والناتج وتفادي الاختلالات الاقتصادية.

---

[٢] Murray N. Rothbard ,Keynes, the Man. Originally Published in Dissention Keynes: (A critical Appraical of Keynesian Economics, Edited by Mark SK ousen. New York: Praeger, 1992 , p.13.

[٢] قادري محمد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي: المستقبل ابداع الماضي، ط٤، بيروت، ٢٠١٣، ص١٣٤.

[٣] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٥٢.

ومن الجدير بالذكر أن كينز فسح المجال للدولة بالتدخل، باستخدام سياستها المالية بقصد تحقيق الاهداف الاقتصادية ولاسيما ما يتعلق بالتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي، وكذلك الاستقرار الاقتصادي [١].

وعليه يتضح أن الدولة من وجهة نظر الكينزية تعد عاملاً اقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه، فهي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق، كما تمارس الادخار والاستثمار، ولهذا اصبحت هي المسؤولة عن احداث التوازن الاقتصادي[٢]

رابعاً: الدور الاقتصادي للدولة في النيوليبرالي

ظهرت مدرسة شيكاغو التي تنسب إلى المذهب الكلاسيكي، في السبعينيات من القرن الماضي ونتج عن ذلك صعود مدرسة النقوديين (Monetarists)، أو مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي (ميلتون فريدمان Milton. Friedman)، وهو ليس مجرد اقتصادي يتناول القضايا الاقتصادية البحتة، بل إنه يمثل تياراً فكرياً متكاملاً ويدعو إلى الفردية والحرية. من خلال مؤلفاته (الرأسمالية والحرية–Capitalism &Freedom) و(حرية الاختيار Free to choose. وهذه المدرسة ماهي إلا امتداد للفكر الكلاسيكي، ولكن بثوب جديد وبأدوات تحليل أكثر واقعية [٣].

إن مضمون الأفكار التي انطلقت أبان الأزمات التي تنتاب النظام الرأسمالي، ترجعها مدرسة شيكاغو إلى القيود والعوائق التي تعطل عمل قوانين الاقتصاد الحر، وتورط الدولة في ممارسة نشاطها الاقتصادي، فضلاً عن تصلب دور النقابات، وعليه فان أقطاب هذه المدرسة يؤكدون على أنه لو توفرت حرية حركة الأسعار، واقتصر دور الدولة على حماية هذه الحركة من ضغوط الاحتكارات، واشباع الحاجات الأساسية لأمكن تنامي وتطور النظام الرأسمالي[٤]، فهي في جوهرها عودة إلى الأفكار الكلاسيكية والحدية وتقييد دور الدولة، لأن تدخل الدولة يعطل عمل القوانين الاقتصادية، فطالبوا أن يتجسد دورها بالوظائف التقليدية، وتنفيذ المشاريع

---

[١] ايمان عطية ناصف، مبادى الاقتصاد الكلي، دار الجديدة، ٢٠٠٧، ص٢١.

[٢] حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص٢٩.

[٣] حسن نوري الياسري، دراسة في تاريخ الفكر الاقتصادي، من الفكر الاقتصادي اليوناني الى العولمة، العراق، بغداد، ٢٠١٤، ص٩٥.

[٤] وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في إشباع الحاجات، مصدر سابق، ص٦.

الاستثمارية التي لا تحظى باهتمام القطاع الخاص، وهي مشروعات البنية الأساسية مادام هناك عجزٌ في الموازنة العامة، بسبب تزايد الانفاق العام الذي يعود إليه السبب في ارتفاع معدلات التضخم، ولأجل مواجهته لابد من القضاء على العجز في الموازنة من خلال تحديد حجم النفقات العامة في مجالات التوسع الحكومي والتوظف والضمان الاجتماعي ودعم أسعار السلع الغذائية ومساعدة العاطلين والفقراء والمسنين، وأصحاب الدخل المحدود، بهدف التأثير على مستوى الطلب الكلي وتقليصه، والسعي في التأثير على مستوى العرض الكلي بزيادة الانتاج من خلال تقوية حوافز رأس المال وتوسيع دور القطاع الخاص وزيادة مستوى الاستثمارات الخاصة، وتخفيض الضرائب وتقليص حجم القطاع العام الفاشل من حيث الادارة والكفاءة في التخصيص، وتبقى الحرية الاقتصادية هي الضمانة الحاسمة للنمو الخالي من الأزمات، وستكون الخصخصة العصا السحرية التي يمكن من خلالها تجاوز الأزمات وتحييد دور القطاع العام في معظم الأنشطة الاقتصادية وبضمنها الخدمات العامة التي تحقق منافع عامة لعموم السكان.

بحسب رأي الفريدمانية والتي تعتمد العودة إلى آليات السوق الحرة والاعتماد على الادوات والشروط الإساسية للتحليل الكلاسيكي للتطور الاقتصادي.[١]

أما تيار التوقعات العقلانية (Rational Expectation)، في النظرية الاقتصادية، فلم تكن حديث العهد، فقد عرفها (افلاطون) قبل آلفي سنة بأنها معتقدات حول المستقبل[٢]، ويجب أن يكون لدى الافراد المعلومات الكافية عن السوق، والتي يمكن استبدالها بالمعرفة الممكنة في ضوء المعلومات المتاحة والمتيسرة في حدود مقدرة الافراد، ويتحدد ادراك الافراد للسلوك المنتظم لصانعي القرارات الاقتصادية، بتلك العوامل– من وجهة نظر التوقعات العقلانية–، وبمعاينة هذا بالواقع ومقاربته، هذا الافتراض أقرب لواقع الرأسمالية في نشوئها طيلة مرحلة الليبرالية منه إلى الواقع الاحتكاري، الذي يسود الحياة الاقتصادية على مستوى النظام، وفي العلاقة باندماج الدولة بالاحتكارات، فإن تلك العوامل لا تحدد التوقعات، وإنما تميل التوقعات لأن تحدد سلوك صانعي القرارات الاقتصادية بما يعمل على مطابقة الواقع بها، وهي هنا تصبح قرارات أكثر منها

---

[١] موسى خلف عواد،التطور الرأسمالي في البلدان النامية،الطبعة الاولى،الدار المهجية،عمان،٢٠١٦،ص,٣٢

[3] Hansen A., the Rational Expectation Revolution in Macroeconomic, journal of Monetary Economic,Vol.71,1987,p5.

توقعات، وتميل السياسة الاقتصادية لأن تتخذ بوصفها أداة تنفيذية لجعل تلك القرارات المتخذة صفة توقعات أمراً مفعولاً.

لذا فأن اعتماد سياسة تساعد اصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع الاجراءات التي تنتهجها الحكومة لتحقيق أهدافها. لذا فإن أهمية تلك المعلومات ليست محدداً للتوقعات، بل هي أقرب بوصفها محدداً للسياسية الاقتصادية ولنوع المدركات السائدة ، وهذا يعبر عن حقيقة اندماج مصالح الدولة بالاحتكارات، واضمحلال الصفة الفردية بوصفها مضموناً للمجتمع، لصالح التجمع ذي المضمون الفردي، وهذا يجعل توقعات العمال اتجاه مستوى الاجر الحقيقي، لا معنى لها بإزاء قدرة الاحتكارات المتعاظمة.

وبمقدار ذهاب افتراضات النظرية إلى التسليم بأن الافراد يستخدمون كل المعلومات المتوفرة والنظرية الاقتصادية (الأفضل)، فإن القضية تتعلق بالمعرفة التي تدور حول السياسة الاقتصادية. إذ يفترض إدراك الافراد للقواعد ذات الصفة النظامية (systematically) أو الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الحكومة. لذا يقول فيد شيرمان بأن معرفة الافراد بذلك، من شأنه أن يقضي على أهداف السياسة النقدية عندما يصل التضخم نسبة (١٠%).

لهذا يفترض منظرو التوقعات العقلانية أن الافراد تعلموا هذه القواعد، وتمرنوا على الاستجابة للسلوك النظامي الآخر.

إن انصار هذه النظرية يعتقدون بأنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وأرادت الحكومة أن تغير من النقود لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الافراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره الى المستوى العام للأسعار فقط. فمثلاً لو أرادت الدولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات دعم الطلب الكلي عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة، فإن الافراد سوف يتنبؤون بحدوث تضخم. أما اذا أرادت الحكومة مكافحة التضخم عن طريق تطبيق سياسة انكماشية، سيؤدي ذلك إلى خفض الانتاج وزيادة معدلات البطالة، ولتفادي ذلك يجب أن يكون هناك استقرار في السياسة الحكومية أولاً، وتقييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وترك الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وآليات السوق تعمل عملها بكل شفافية ثانياً، مع ضمان المرونة في الاجور والاسعار[١].

---

[١] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨ ، ص٣٠٤.

هذا التوجه الفكري أمتد ليستكمل مع مدرسة اقتصادات جانب العرض(supply-Side Economics)، والذي يعد وليد هجين من الرؤى النقودية والتوقعات العقلانية، مبيناً أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي، بل أيضاً على مدى قابلية الاقتصاد في عرض كل السلع والخدمات، وهذا ما تميز به أنصار هذا التيار، فضلاً عن تركيزهم على دور السياسية المالية في انعاش العرض الاجمالي، بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي والتوظيف، من خلال الانفاق كما جاء به الكينزيون.

وهذه المدرسة أكدت هي الأخرى على اطلاق العنان لقوى السوق، والخصخصة باعتبارها أحدى السياسات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي، لأن بيع مشاريع القطاع العام من شأنها أن تعيد توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص، بما يعزز من قدراته على الادخار والاستثمار والانتاج، ويسهم في توسيع نطاق المشاركة الشعبية وتوسيع قاعدة الملكية جماهيرياً[١]

وقد اعتمد اقتصاديو هذه المدرسة في تحليلاتهم على الحد من التدخل الحكومي، ويتضح مما تقدم أن مدرسة شيكاغو قللت من الدور الاقتصادي للحكومة في إحداث التوازنات الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية، بسبب أثري التزاحم والتباطؤ للسياسة المالية، وهذا ما اثبتتها أزمة التضخم الركودي، وعدم سلامة الاجراءات المالية الكينزية التدخلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ومن ثم ظهر منهج اقتصادي مختلف عن المنهج الكينزي، الذي كان سائداً لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي "الليبرالية الجديدة"، والتي كان نشوؤها بسبب عدم قدرة الاقتصاديين الليبراليين المدافعين عن أيلولة قوى السوق، والعودة إلى تنظيم الاسواق في مجالها الكلي، بعد الفشل عند حدوث الازمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣، إلا من فكر اقتصادي يعيد التوازن الى أسس اقتصاد السوق، وبدا حتما الدفع بفكر جديد (نيوليبرالي)، ركائزه الأساس (اقتصاد السوق) و(عدم التدخل الحكومي)، والفردانية الشخصية، والخصخصة[٢]. التي بشر بها ميلتون فريدمان M. Friedman – والذي كان إلى جانب أستاذه فردريك فون هايك F. Von Hayek (١٨٩٩-١٩٩٣) أكبر ممثلين للفكر الليبرالي (التحرير والليبرالية والخصخصة)، التي غدت الوسائل

---

[١] وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في إشباع الحاجات، مصدر سابق، ص٦.

[٢] عبدعلي كاظم المعموري، النيوليبرالية، فخ للشعوب المقهورة، الاردن، دار الحامد، ٢٠١٨، ص٢٨.

الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية، والأيديولوجية التي تتعهد الدولة بفرضها. فالدولة ما تزال وستظل الملاذ الأخير للرأسمالية.

فنحن إذاً إزاء فلسفة قديمة جديدة قوامها حرية الفرد من دون أي صفة أخرى، وسياسات جديدة ترمي إلى إعادة انتاج رأسمالية خالصة أو نقية تنفي من داخلها إمكانات تجاوزها، وتقدم نفسها على انها نهاية التاريخ.

وبعبارة أخرى: نحن إزاء إعادة إنتاج رأسمالية فردية (نموذجها الرأسمالية الأمريكية) وتعميمها عالمياً، في معارضة رأسمالية اجتماعية (نماذجها معروفة في أوروبا واليابان). وما يؤكد هذا المنحى الفرداني هو الاتجاه نحو التخلي عن العقد الاجتماعي، وما يفرضه من تضامن وتكافل، ومن توزيع أعباء الخدمات العامة تبعاً لتوزيع عوامل الإنتاج بين الفئات الاجتماعية.

ويقتصر دور الدولة في هذا التوجه على ايجاد وصون الاطار المؤسساتي الملائم لتلك الممارسات، ويتحتم على الدولة مثلاً– ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية، وعليها اقامة الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية ولضمان عمل الاسواق بالصورة الملائمة، أي أن وظيفة الدولة الأولى هي رأس المال واطلاق حريته في الاسواق، مع استخدام القوة اذا لزم الامر لتحقيق ذلك، وقيم الاسواق هي البديل عن كل القيم الاخلاقية السابقة [١].

ويعد فريدريك فون هايك F. A . Von hayek واحداً من أهم المنظرين في القرن العشرين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعد الآب الروحي للفكر الليبرالي الحديث (Neoliberalism's)، كانت اندفاعته في نقد الليبرالية الكلاسيكية، مفتاحاً لبلورة أفكاره تتجاوز ما دأبت علية الليبرالية التقليدية، ورافضاً إلقاء اللوم على أسس الرأسمالية بما تتضمنه من آليات وقوانين اقتصادية، لذا فهو يعد الليبرالية الأميركية (ليبرالية دولة)، وليست ليبرالية (مجتمع). ولا ترتقي أن تكون أنموذجاً ليبرالياً مكتملاً.

بيد أن الفكر الذي طرحه (فون هايك) على الرغم من خروجه من تحت عباءة الفكر الليبرالي، إلا أنه أخذه بعيداً عنها في اتجاه جديد أكثر شجاعة، مما تم طرحه أبان تراجع وضعف هذا الفكر وقساوة الانتقادات التي وجهت إليه، على خلفية الأزمة التي فضت مكامن

---

[١] عادل المعلم، الف باء الليبرالية... والشريعة الاسلامية، مصر الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢، ص٤٧.

قوته، ونالت من أسسه، وكشفت عن عجز ميكانزمات السوق التي أفتتن بها هذا الفكر ومشايعيه.

ويظل (هايك) يرتكز في نظرته هذه على أفكار الآباء المؤسسين اقتصاديين أم سياسيين، بدءاً من (هوبز) الى آدم سميث، فالدولة والسلطة هي في أحسن الاحوال (شر موروث) بحسب التعبير الهيجلي، وهي (الوحش) بحسب التوصيف الهوبزي، و(مبذرة ومسرفة) بتعبير آدم سمث[١].

وتؤدي فكرة القواعد أو دولة القانون The Rule of Low دوراً محورياً في تصور فون هايك عن المجتمع الحر. وعندما يتحدث هايك عن دولة القانون، فإنه يقصد أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة، وفقاً لقواعد عامة معروفة مسبقاً، بما لا يترك مجالاً للتحكم أو المفاجأة بإزاء افعال الحكومة.

ومن ثم أوضح معنى حكم القانون أو حكم القواعد لنشاط الحكومة، وكيفية توسع الدولة في التخطيط، مما يبعدنا بالضرورة عن فكرة دولة القانون لتصبح دولة أوامر. وبالمثل فإن التوسع في دور الدولة والتخطيط المركزي، لابد من أن يتناقض مع اعتبارات الديمقراطية.

لهذا فإن المحافظين الجدد New Conservatoires يؤيدون بقاء دور الدولة في حدودها الدنيا، ويعتقدون بأن زيادة التدخل الحكومي يمكنه أن يقوض الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، فضلا عن أنهم يشككون بقدرة الدولة على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويعتقدون كذلك أن الثقة المفرطة في قدرتها لا مبرر له، كما أن أداء الحكومة تقيده اعتبارات كثيرة من بينها بطء البيروقراطية الحكومية، وعدم الكفاءة، والصعوبات المرتبطة بعمل السياسة الاقتصادية، لذا فمن الصعب الوقوف على تحديد دقيق لدور الدولة. وعلى الرغم من ذلك يعد المحافظون دور الدولة (وإن كان محدوداً) هاماً جداً، ولاسيما في ما يتعلق بتحديد قوانين التنافس الاقتصادية وإدارتها. فالدولة يمكنها أن تكون حكماً جيداً لإدارة اللعبة الاقتصادية وضمان التزام الجميع بقواعدها[٢].

---

[١] عبدعلي كاظم المعموري، النيوليبرالية، فخ للشعوب المقهورة، مصدر سابق، ص ٢٣-٢٥,

[1] Milton Fridman , Capitalism and Freedom , University of Chicago Press , 1982.

والنموذج الأوضح للمنهج الليبرالي هو الولايات المتحدة والدول الأوربية، ومع ذلك فقد عانت هذه الدول من أزمات اقتصادية ومالية دورية، كان آخرها تلك الأزمة التي ما زالت فصولها تتوالى منذ عام ٢٠٠٨ ، وتنذر بانهيار النموذج بشكل كامل. وهو ما دفع بعض هذه الدول إلى محاولة إنقاذه عبر إدخال تحسينات عليه، بإضافة عناصر من مناهج أخرى.

المبحث الثالث

الدور الاقتصادي للدولة ومكانتها في الاقتصادات المركزية والنامية

أولاً: دور الدولة في الاقتصادات المخططة (المركزية)

إن ظهور الاشتراكية نما وتطور بوصفه ردً فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها طبيعة النظام الرأسمالي وآليات اشتغال نمط انتاجه، وتعد الاشتراكية أسلوباً للتنظيم الاقتصادي، وقد نشأت نتيجة صراع طبقي حاد، وتناقضات اجتماعية كبيرة، أدت إلى تبلوره بوصفه فكراً يتناقض مع (الملكية الخاصة) ويقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج بدلاً عنها، ويعتمد التخطيط الاقتصادي بديلاً من ميكانزمات الاسواق، والهدف من انتاج السلع، يرتكز على القيمة الاستعمالية، بديلاً عن الفكرة الرأسمالية القائمة على الانتاج لغرض التبادل، للحصول على الارباح [١].

وتستمد النظم الاقتصادية الاشتراكية أسسها الفكرية من الاشتراكية الماركسية، وتنسب هذه النظرية إلى (كارل ماركس) و(فريدريك أنجلز)، ومرتكز هذه النظرية هو حيادية الدور الذي تمارسه الدولة في تحقيق الاستقرار، فهي ظاهرة عابرة نشأت وقامت عندما ثار الصراع بين الطبقات، إلا أن الكتابات المتأخرة عند كارك ماركس ترى عكس ذلك، إذ تعد انعكاسا لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وإنها سوف تختفي في مرحلة المجتمع الشيوعي، الذي هو طور متقدم من التطبيق الاشتراكي، والذي يصبح الوضع الاقتصادي فيه محكوماً بشعار (من كل بحسب حاجته) بدلا من شعار الانتقال والبناء (من كل حسب جهده)، وكذلك الحال مع فريدريك انجلس، فأنه لا يختلف كثيراً عن ماركس في حتمية الوصول إلى مرحلة المجتمع الشيوعي، بعد إزالة الدولة التي تكون وسيلة لتسلط الطبقة السائدة على الطبقة المعدمة والمحرومة[٢]، أما المفكر الاقتصادي الألماني لاسال فقد دعا إلى اشتراكية الدولة، عبر نقده اللاذع للحرية الاقتصادية ولمحدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مركزاً على ضرورة تدخلها لمنع أي

---

[1] David m.kotz, Socialism and capitalism ,(U.S.A, university of Massachusetts at Amberst, 2006, P1.

[٢] كارل ماركس، الأيديولوجية الألمانية، ترجمة جورج طرابيشي، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص٧٠ .

تدنٍ قد يحصل في أجور الطبقة العاملة، وعموماً كان المنظرون والمفكرون الاشتراكيون يطمحون إلى اقامة مجتمع الطبقة الاجتماعية الواحدة، عبر إزالة التمايز الطبقي بشكل نهائي، من خلال محو كل مصادر الاستغلال وأسبابه وآثاره، فضلاً عن معالجة سوء توزيع الدخل والثروة، باعتماد مبدأ التوزيع المتناسب مع المرحلة الاشتراكية (من كل بحسب قدرته إلى كل بحسب عمله)[١].

وعرف شومبيتر الاشتراكية (بأنها ذلك التنظيم الاجتماعي الذي تكون فيه وسائل الانتاج، والقرارات الخاصة بكيفية الانتاج، والسلع التي تنتج، ومن هم الذين يحصلون عليها، ومسيطراً عليها من قبل السلطة العامة، بدلاً من الشركات ذات الملكية الخاصة[٢].

وإن أول تجربة تعبر عن نظام اشتراكي، هي تجربة الاتحاد السوفيتي السابق، بعده أول دولة تنجح في اقامة نظام اقتصادي اشتراكي بجانب تجربة الصين الشعبية. وتعبر مسؤولية الدولة في الاقتصاد الاشتراكي عن النشاط الاقتصادي، وتكون ممارستها لهذهِ المسؤولية عن طريق التخطيط المركزي، المتضمن للتخطيط المالي الذي يعد جزءاً من نشاط الدولة الاقتصادي، أما في المجال الاجتماعي، فإن الدولة الاشتراكية يكون دورها في إعادة توزيع الدخول والثروات، وبما لا يسمح بالتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات المختلفة.

دعا هذا الأمر مفكري الاشتراكية، إلى الاستنتاج بأن الدولة هي الوحيدة القادرة على قيادة عملية التنمية، وأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتدخل رجال المال والاعمال في النشاط الاقتصادي، لا تخدم إلا هدفاً واحداً هو تحقيق الربح السريع، وليس من أجل توفير واشباع الحاجات الاساسية للمجتمع، وإنما من أجل تحقيق رغبات صاحب المشروع، ولكن الحقيقة عند بعض من المفكرين الاشتراكيين، كونهم لم يشككوا في انجازات النظام الرأسمالي في مجال الانتاج، بل إنهم أشادوا بهذه الانجازات (لقد خلقت الرأسمالية خلال سيطرتها التي لم تتجاوز مائة عام، من قوى الانتاج قدراً أكبر وأضخم، مما خلقته كل الاجيال السابقة مجتمعة)[٣]، واخيراً يستنتج أن الاشتراكية لوحدها غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كما لوحظ ذلك في الرأسمالية ايضاً، فالمزاوجة بينهما بنظام اقتصاد السوق الاشتراكي، يمكنه تحقيق ذلك، عن

---

[١] صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار المعرفة، مصر، بدون تاريخ، ص١٠٥.

[٢] جوزيف أ.شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠١١، ص,٣٣

[3] Merks,Karl and Fredrik angles, The communist, New York, modern reader paper pacs,1964, p.10.

طريق تحسين نظام اقتصاد السوق الاشتراكي ومهماته، التي تتمثل بتطوير دور السوق في توزيع الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة، وزيادة حيوية المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحسين اداء الحكومة في الادارة والخدمات العامة.

ثانياً: دور الدولة في الاقتصادات النامية

١-في إطار مدرسة التبعية

مفهوم التبعية (Dependency) بحسب (دوس سانتوس)، أحد أبرز اقطاب مدرسة التبعية، هو واقعة يكون فيها اقتصاد اقطار معينة مشروطاً بتنمية وتوسع اقتصاد آخر، وبالتالي تكون له اثار ايجابية وسلبية على التنمية مباشرةٍ[١]. وهي مكونه من مجموعة عناصر متشابكة تمثل الاعتمادية الخارجية، والتي ليست فقط تمثل التبعية الاقتصادية، وإنما التبعية السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أن التبعية الاقتصادية هي تجسيد للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، واستمرار للتخلف من جانب الدول التابعة للدول المتبوعة أو الدول الرأسمالية [٢]، ويمكن تلخيص العوامل المساهمة في استمرار الفقر وتفاقمه في الدول النامية، من وجهة نظر هذه المدرسة، بالسياسات التي تمارسها دول الشمال الرأسمالي، وامتداداتها في الدول النامية عبر النخب الرأسمالية المهيمنة، فيما تُحرِّم على الآخرين التدخل في الحياة الاقتصادية، وتعده تعدياً سافراً وفعلاً مشيناً بحق آلية السوق[٣]، وهذا يعني أن التخلف هو ظاهرة مفروضة من الخارج، خلافاً لما تقرره نظرية مراحل النمو والمدرسة الهيكلية، التي تعزو التخلف إلى عوامل داخلية مثل: قلة الادخارات والاستثمارات، وضعف التعليم ونقص المهارات، والحل الوحيد يتمثل بإجراء تغيّر جذري على النظام الرأسمالي لتحرير الدول النامية من السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول الرأسمالية.

---

[١] عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار امجد، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٦، ص١٣٣.

[٢] وصال نجيب العزاوي و سعد صالح الجبوري، الدولة (نظرياتها وخصائصها)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٨١-٨٢.

[٣] عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم توالد الازمات في الاقتصاد الرأسمالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠١٢، ص ١١٠ .

لقد بدا من الواضح جداً أن جميع النظريات التي كانت محدودة في إطارها المكاني المتمثل بالدول النامية، وإطارها الزماني المحصور في مرحلة التخلف التي تمر بها هذه الدول، وبالتالي فهي لم تتمكن من إيجاد أسس ثابتة تحكم رؤيتها، وتضبط مسارها وتساعد في تطويرها [1] .

إن للتبعية دوراً كبيراً في تحجيم دور الدولة القومية، فهي لا تختلف عن التوصيف الماركسي إلا قليلاً، فإن نظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، فولادة هذه الكيانات القومية قد ترافقت مع دخول نمط الانتاج الرأسمالي، والدول العربية منها خاصة، وتأثرت تلك بالدمج القسري لهذه الكيانات في السوق الرأسمالية بوصفها ملحقاً طرفياً ، ومن خلال تبعية العالم الثالث فأن أجهزة الدولة المشكلة في الانموذج الغربي، غالباً ما فرضت فرضاً على دول العالم الثالث، واصبحت مؤسسات الدولة مجرد إطار شكلي، وفي الجانب الآخر أسهمت المؤسسات الدولية: كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، على نشر ونقل الشروط الاوربية الغربية لشكل الدولة الى العالم كله، كما أن الدولة في هذه المجتمعات لم تتأسس عن طريق برجوازية وطنية، كما حصل في الغرب، بل عن طريق برجوازية أجنبية مصممة لخدمة الاستعمار، ولا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية.

و الخصوصية التي تتميز بها الدولة في ظروف التبعية، تكون في علاقاتها بالمجتمع التابع، وعلى وفق هذه تكون طبيعة الدولة في تنظيم العمليات الاقتصادية وتدخلها في شؤون الاقتصاد والمجتمع، وهذه التبعية تنعكس على الدولة وبنائها، فالدولة التابعة في حقيقتها دولة يسهم النسق الرأسمالي في تشكيلها.

أما الوظيفة الاقتصادية للدولة في دول العالم الثالث، في ظل البناءات الغربية (الرأسمالية) فتتبدى بمسؤوليتها عن ادامة اشتغال الاقتصاد الطرفي فيها لصالح المتروبولات[٢]، اما فيما يخص التنمية الاقتصادية وجعل الدولة هي الممارس الاقتصادي الرئيس، فهي تطلعات حملتها الافكار الاشتراكية للقوى الوطنية بعد عهد الاستعمار.

---

1) Michael P. Todaro and Smith, Stephen C., 2003, Economic development, Addison –Wesley Higher education growp, 8th Edition,

[٢] حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص١٨.

٢- في إطار مدرسة المركز/ المحيط (الاطراف)

لقد كان لمحاولات الدول الاستعمارية في توسيع مستعمراتها، وخلق تكامل بين اقتصاداتها واقتصادات المستعمرات، قوة جذب أساسية، مما أفرز مصطلح (المركز) كناية عن الدول الاستعمارية التي تمركزت القوة والثروة بيدها، في حين اكتسبت بلدان (الاطراف)، بفعل ذلك الفقر والجهل والتخلف وفقدان إمكانية إدارة شؤونها بنفسها، وهذا يعطي أفضل تفسير لكون (التطور والتخلف) وجهين لعملة واحدة، مما ولد قناعة بأن التنمية تقوم على معالجة اوضاع التكافؤ وتحقيق آثار السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف ما هو إلا تنمية معوجة متجهة نحو الخارج (المركز الرأسمالي)، وإن التنمية لا تقوم على مصالحة تاريخية بين الطرف المسيطر والطرف التابع، بل تقوم على أساس معالجة اوضاع اللا تكافؤ وتعزيز آثار علاقات السيطرة والتبعية.

وتعتبر تلك الكتابات التي ظهرت إبان السبعينيات لدى أمثال(سمير أمين وبول باران PAUL Baran ودوس سانتوس Dos Santos وبول سويزي Paul Sweezy)، تعبيراً عن نهج ماركسي جديد في تحليل إشكالية التخلف،من حيث أنه نتيجة لاستمرار علاقات التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وخضوع تلك البلدان لسيطرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية المحلية التقليدية الموروثة عن الاستعمار والمرتبطة المصالح به، وعليه فإن التنمية في نظرهم، لا يمكن أن تتحقق من دون إحداث تغيرات جذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية. التي مهدت لتطور بعض الدول وتخلف بعضها الآخر، على وفق خصائص بنيوية منها التفاوت في انتاجيات القطاعات الاقتصادية، وتضعضع الجوانب الاقتصادية ومن ثم السيطرة الخارجية [١]. بحسب رأي سمير آمين.

أما دور الدولة فإنه يتخذ أدواراً عدة متسلسلة في الأهمية، وهي (الدور السياسي المتمثل بالدفاع والأمن الوطني والداخلي، والعلاقات الدبلوماسية وسياسات الاقتصاد الوطني، والدور المتعلق بمرافق البنية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية، أما الدور الاقتصادي فيتمثل بتنشيط الاسواق وحماية المنافسة والرقابة وادارة المشروعات، ولكنه بدا يتراجع بالدور السيادي وإعادة تكييف الوظائف المتعلق بإدارة المرافق الخاصة بالبنية التحتية، أما بالنسبة للجوانب الاقتصادية

---

[١] وصال نجيب العزاوي وسعد صالح الجبوري، الدولة (نظرياتها وخصائصها)، مصدر سابق، ص٨٤.

فإن فيها جانباً لمصلحة القطاع الخاص، وإعادة تكييف سياسات الدولة استجابة للمنافسة فيما بين الاسواق.

١- جدلية المنظور الفكري للدور التنموي

لعل من الأهمية أن نتعرض إلى تطور مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، الذي أولاه المفكرون والاقتصاديون بمختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية، اهتماماً متزايداً عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافات واضحة وجلية، وعلى الرغم من أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد نمو اقتصادي، وارتفاع في معدلات الدخل الفردي، بل هي عملية متكاملة ترتبط بالإنسان، مثلما تهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبسبب اختلاف المعايير والرؤى التي ينظر من خلالها للتنمية، ولذا لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على معنى محدد للتنمية، إذْ سرعان ما تم اعتماد لفظ النمو، ومن ثم انتقل إلى النمو الاقتصادي (Economic Growth). الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم التنمية على مراحل، تشهد على تطوره في الفكر الاقتصادي من جهة، وتعكس واقع واتجاهات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة من جهة أخرى.

فالنظام الرأسمالي يلقي بعملية انجاز النمو الاقتصادي على قدرة الفرد أو القطاع الخاص، ويلقي النظام الاشتراكي مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية على قدرة الدولة. فالنمو يتجسد عند التجاريين من خلال نظرتهم إلى خلق الفائض في الإنتاج، والتركيز على التصدير بالاعتماد على دور فاعل للدولة اقتصادياً وسياسياً، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير وترسيخ قوتها و نفوذها السياسي، فيما اهتمت الرأسمالية الكلاسيكية بالنمو عندما بحثت في أسباب نمو الدخل الوطني والثروة عبر مؤلف (آدم سميث Adam Smith) المعنون "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم"، الذي يجسد الاهتمام بنمو الانتاج بوصفه مرادفاً للنمو الاقتصادي، إذ يرى سميث أن أساس النمو هو تراكم "رؤوس الأموال" الناتجة عن فائض الإنتاج، المتأتي من تقسيم العمل والتخصص لتوسيع حجم السوق.

أما التحليل الكينزي فيتبنى التشكيك بقدرة آليات الأسعار وقوى السوق على تحقيق سلامة توجيه الموارد الإنتاجية للأمة، وضبط التوازنات المفترضة على وفق (اليد الخفية)، لذلك يدعو الى تدخل الدولة حيثما لا يكون القطاع الخاص والمبادرة الفردية، ولا توجد قدرة لقوى السوق على ملئ الفراغ في القدرات الاقتصادية، ولا يعد الاستخدام الكامل الذي يعني اطلاق الطاقات المتاحة

لبلوغ مستويات التشغيل الفضلى بوصفها معياراً لتحقيق النمو الاقتصادي، بل يرى في امكانية تحقيق معدلات نمو يعتد بها للنشاط الاقتصادي من دون شرط الاستخدام الكامل.

أما الاشتراكية فهي عقيدة التنمية المرتكزة في جوهرها على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتخصص الموارد عن طريق التخطيط الشامل، ونمط الانتاج وتوزيع الدخول لصالح الطبعة العاملة[١]، فقد عد كارل ماركس وأتباعه[٢] أن النظرية التقليدية في النمو ضحلة وتافهة، بحيث أن العوامل التي قدمتها لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية، مثل انخفاض معدل التقدم التكنولوجي أو انعدامه، أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية، ما هي إلا الأسباب الظاهرية لتخلف البلدان عن مثيلاتها المتقدمة، ويؤكد ماركس والماركسيون على ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي انتج عوامل التخلف والتأخر في النمو، وعلى الرغم من ثراء الفكر الماركسي ونفاذ بصيرته في تشريح طبيعة النظام الرأسمالي ونمط انتاجه. الا أن نموذج ماركس في النمو يحتوي على العديد من النقائص والتناقضات، لا يقدم نظرية للتنمية الاقتصادية ذات نجاعة واضحة.

ومثلما اهتمت الماركسية بالمراحل للنمو الاقتصادي وتطور المجتمعات، فقد تبنت الرأسمالية عبر اطروحة والت روستو لنظرية مراحل النمو الاقتصادي، في إطار المنهج الفكري المعاصر للتنمية، ونظرية المراحل تعد من الناحية التحليلية من الأعمال الاقتصادية المتداولة التي تتعامل بموضوع واحد ينقصه المضمون الاجتماعي[٣]، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، و حاول روستو ان يضع الخطوات التي يجب على البلدان النامية، أن تطبقها للوصول إلى التقدم وهي (مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الواسع)[٤]

---

[١] عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

[٢] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة، مع إشارة للبلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٦٨.

[٣] **مظهر محمد صالح، نظرية المراحل في التطور الاقتصادي: ماهية التفسير الاقتصادي للبديل السوسيولوجي، مجلة الرشيد، العدد الاول، بغداد، ٢٠٠٠، ص٨.**

[٤] طه محمد بامكار، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان، دار عزة ، الخرطوم، السودان، ٢٠١٢، ص٣٧

وفيما بعد طورت الإضافات المتلاحقة لمصطلح التنمية، فقد أضيف إلى التنمية اصطلاح الاقتصادية، وفيما بعد التنمية الاقتصادية الاجتماعية [١].

ولاتبدو الحاجة ضرورية إلى تناول فروقات المفاهيم بين النمو Growth والتنمية Development، لذلك سنتابع الاتجاهات التي مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية[٢]،فالنمو الاقتصادي، هو (زيادة حصة الفرد– Persone) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من مدة لأخرى)، وقابلية الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي، هي (سلع رأس المال Capital Goods، وقوة العمل Luber Force، والموارد الطبيعية Nature Resources) [٣]. ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يمكن أن يتحقق بدون تحولات أساسية في بنى وموقع القوى الاجتماعية والسياسية، أو في القيم والتوجهات والتنظيم والتقانة (التكنولوجيا). أما التنمية الاقتصادية "فهي العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة . مما يؤدي إلى سلسلة من التحولات فيها وفي الأداء الاقتصادي كذلك، هكذا يكون الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو، بل إنه تحول عميق وواسع الانتشار، حتى وإن كان متدرجاً في قدرة الاقتصاد وأدائه، وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد.

وقدم الاقتصادي الشهير روبرت سولو R .M. Solow رؤيته في العلاقة ما بين التقدم التكنولوجي والتعليم والتدريب من جهة وارتفاع مستويات الانتاجية الفردية، بجانب بحثه في موضوعة التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري، ليصل إلى مقولته (عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي)[٤]، والتي تم

---

[١] إسماعيل صبري عبد الله، التنمية الاقتصادية العربية، إطارها الدولي ومنحاها القومي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٥ .

[٢] انظر الى:

Abdelkader Sid Ahmed : croissance et développement, théories et politiques Tome1,2ème édition, opu 1981, pp 1_333

[5] E.S.C.W.A : Survey on Incorporating The Environmental Dimension into Development plans, part 1, N.Y.1997 , p.4 .

[٤] نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة (الاطار العام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا")، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص١٣.

اعتمادها في تقارير التنمية البشرية المستدامة (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها)[١].

وطور هذا المفهوم بول ستريتن (Paul Streeten) في قوله إن التنمية البشرية تتمثل من خلال تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس[٢]، وبات ينظر إلى الإنسان على وفق مفهوم تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development)، بوصفها عنصراً من عناصر الانتاج، وان الاستثمار فيه ممثلاً في الصحة والتعليم والتدريب. والتغذية، يمكن أن يظهر بدلالة الدخل الاضافي الذي يولده هذا الاستثمار [٣].

وإن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق، وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة، تبعاً لحافز الربح، وخير دليل على ذلك تجربة النمور الآسيوية [٤].

أما الكلاسيكيون الجدد فإن التنمية تعني عملية متصلة، يتم الانتقال فيها بصورة متدرجة من الحلقات الدنيا إلى الحلقات الأعلى، ويتوقف حصولها على تضافر العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية

وبالتالي على التنمية الاقتصادية أن تتأخذ المسار الواضح ، و تعمل على ايجاد السبل الكفيلة للنهوض بالعنصر البشري،ولا سيّما إن انطلاق التنمية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية التي تعمل في إطار اقتصاديات المعرفة، أو تلك التي يراد لها مستوى تكنلوجيُ عالِ، فهي بطبيعة حالها طاردة للعنصر البشري غير الماهر وجاذبة للعنصر البشري الماهر. ويمتاز اقتصاد المعرفة فضلاً عن ذلك، بأنه يقوم على أساس الإنسان المبدع، وهنا نقطة التحدي التي تواجه الدول الراغبة بتحقيق التنمية الاقتصادية في إطارها الحديث، فمن جانب حجم البطالة الكبير مع قوى عاملة أغلبها لا تعي التعامل مع الأطر الحديثة في مجال التكنولوجيا، الأمر

---

1) Jerry Taylor, sustainable Development ,A Dubious solution Development, Rio Declaration on analysis, No, 44g 2002 P2.

2) Paul Streeten (1994) Human development: means and ends the American Economic Review :84 (2) P233.

3) Anand, S. & Ravallion. M. Human Development in Poor Countries: on the Role of Private Incomes and Public Services "Journal of Economic perspectives, winter 1993, vol.7. No. 1, P.135.

٤) عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العربية السعودية، ٢٠٠٠، ص٧١.

الذي يستلزم الشروع بعملية الاحتكاك بالعلوم الحديثة، عن طريق تحديث المناهج التعليمية في الاكاديميات، وابتداع برامج التدريب والتأهيل وغيرها لغرض تأهيل الارضية المناسبة لاستقبال التغيرات في الفنون الانتاجية، وهذا يعد شكلاً من أشكال الاستثمار، فمخرجاته تمثل عنصراً بشرياً فاعلاً مبدعاً ذا انتاجية عالية جداً، لذا فإن رأس المال البشري يعني" مهارات القوى العاملة والتي تعد مورداً أو أصولاً [1]، فالعملية في أصلها حالة بناء إنسان، يمتلك مرونة عالية جداً بالتجاوب مع إفرازات العلوم الحديثة، وينصهر بالنشاط الاقتصادي القائم على أساس التوجهات الاقتصادية الحديثة.

ولكن في الدول التي تصبو الى تحقيق التنمية، ولكي تواكب متطلبات التنمية في الالفية الجديدة عليها أن تبدأ بتوفير متطلبات الاقتصاد المعرفي ومتطلبات التنمية، في ذات الوقت عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بعده الركيزة الأولى باتجاه الاقتصاد المعرفي، واحداث التغيرات التكنولوجية، بعد أن يتم توفير بيئة مناسبة لنقلها وتوطينها، ثم تأتي لاحقاً مرحلة انتاج المعرفة.

وكانت الدولة وما تزال تضطلع بمهمة تحقيق وقيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ موجة الاستقلال السياسي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي تؤدي الدولة دوراً تنموياً قوياً، ولاسيما في البلدان ذات التوجه الاشتراكي، وبدرجة أقل في مجموعة البلدان التي استهدفت تشجيع التنمية الرأسمالية، وفي كلا المجموعتين كانت الدولة أداة للتأثير في المسيرة التنموية. وقد أدت تطورات عالمية، تشابكت وتداخلت مع عوامل محلية خاصة بكل بلد إلى انبعاث الجدل والحوار حول دور الدولة في التنمية، وتوصلت النماذج التنموية لما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ما يشبه الإجماع على إعطاء دور مهم للدولة في إطلاق العملية التنموية، وإنجاز العمليات التحديثية. ووجد ذلك سنداً فكرياً وأيديولوجياً في إطار الفكر الكينزي والماركسي، الذي يقر بضرورة تدخل الدولة مع الاحتفاظ بالفروق المميزة لكل منهما، وأسباب ونتائج إعطاء ذلك الدور. وتبقى أهمية هذه الوظيفة متعلقة بنمط الدولة في العالم الثالث، وبدرجة أقل بالنسبة للدولة في

---

[1] Claudia Goldin ,2014, Human Capital, Department of Economics Harvard University and National Bureau of Economic Research,2014,1.

العالم المتقدم، وما يقترب منها هو إصرار الدولة في المجتمعات المتقدمة، باستدامة المعدلات المرتفعة للنمو على اعتبار أن عملية التنمية متحققة فيها[١].

أما عن الدور الذي تقوم به الدولة في الدول النامية، الذي يتمثل من خلال التدخل في الشأن الاقتصادي عامة، وفي عملية التنمية خاصة، وبعاملين رئيسين هما(عامل داخلي، يتمثل بكيفية مواجهة الاختلالات (المادية والبشرية)، وما يتبعه من تحديد أسلوب التنمية الكفيل بذلك، وعامل آخر وهو الخارجي، فيشمل العلاقات والسياسات الخارجية الدولية [٢]

على الرغم من أهمية هذه الوظيفة، إلا أنها لم تنل حظها الوافي من التنظير، مثلما نالته الوظائف السابقة، لهذا وجدت الأصوات المناديه بتقليص دور الدولة، التي ترافقت مع تعالي صيحات العولمة، وتطبيق نظريتها المتعلقة بالخصخصة، وتقليص حجم القطاع العام وسياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف البنيوي، وما يرافقها من تعاظم لدور المؤسسات الدولية، التي انقضّت على الدولة في العالم الثالث، لتدنٍ من قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية. وجعلت العولمة تكلفة تحقيق التنمية أكبر إذا ما أقدمت على تحقيقها لذا ينبغي للدولة أن تتخلى عن وظيفتها التنموية طالما أنها صعبة المنال، أو غير مرغوبة. وجرى على خلفية تدخل المؤسسات الدولية استبعاد الدولة من الساحة الاقتصادية، وقصر مهمتها على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، وربط البنى الاقتصادية المحلية بالسوق العالمية، عن طريق حزمة التكيف، وفي ذلك يعاد ترتيب وظائف الدولة[٣].

---

1) Rati Ram, Government Size and Economic Growth: A New Framework, **Economic Review**, Vol. 76, No.1, March,1986

[٢] واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الرابع، دار الايام، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص٧٧.

[٣] مازن عيسى الشيخ راضي، و حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة (مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث)، دراسات اقتصادية (بيت الحكمة: بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٤، ٢٠٠١، ص ١٨–٢١

الفصل الثاني

الدور الاقتصادي للدولة واتجاهات التنمية في العراق

١٩٢١-٢٠٠٣

تمهيد

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١، وبعد اكتشاف النفط وتصديره شهد الاقتصاد العراقي جهود إنماء اعتمدت النمط الليبرالي بحكم تأثير وضع الانتداب البريطاني، وظل مسار تطور الاقتصاد العراقي تواجهه معوقات أساسية لعل أبرزها ضعف الادخارات الفردية، وغلبة الطابع الزراعي، لذلك اتكأت جهود الاستثمار على عوائد النفط التي خصصها مجلس الاعمار آنذاك للبنى التحتية، فيما ظل تطور القطاع الصناعي مرتبطاً بجهود القطاع الخاص، بيد أن تلك الممكنات لم تكن لها الاثار الايجابية في احداث تغييرات على رفاهية المجتمع وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن بقاء الاقتصاد العراقي أسير اختلالات بنيوية في هيكله الاقتصادي، إذ تسيد القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الأخرى في أهميته.

لتأتي بعد ذلك تجارب تنموية ذات متضمنات اشتراكية، في حين كان لظروف الحرب أثرها في سيادة المناخ المحفز للاستثمار وللنشاط الخاص خلال العقد الثامن من القرن العشرين، ثم اتجه الوضع الاقتصادي إلى التراجع بسبب متغيرات الحرب العراقية الايرانية وما تلاها من عقوبات دولية بعد مطلع العقد التاسع، لينتهي الأمر إلى الاحتلال وتغيير النظام السياسي وتبنى اقتصاد السوق، مما تطلب عملية تحول كبيرة، واجهته غياب الرؤية والمداخل في تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي خلال مرحلة الاحتلال .

وعلى مدى عقد ونصف أفرزت الاوضاع الاقتصادية والطريقة التي يدار بها الاقتصاد العراقي، المزيد من العشوائية والتخبط،مما أنتج الكثير من الاخفاقات وإعاقة احداث نمو مستمر في التراكم الرأسمالي، مقارنة بما مرت به بعض بلدان العالم النامي الناشئة أو البلدان المتقدمة.

المبحث الأول

الدولة والتنمية الاقتصادية في العراق ١٩٢١-١٩٥٨(العهد الملكي)

إن هذه المدة (الحقبة الليبرالية)سادت فيها السياسة الاقتصادية الحرة،وكان دورالدولة مقتصرا" على تحقيق وتوفير شروط النجاح للمشروعات الخاصة واحتياجاتها،ولكون امكانيات الدولة ضعيفة ومواردها محدودة، وإن أبرز صفة تميز بها الاقتصاد العراقي خلال تأسيس الدولة العراقية عام(١٩٢١)هو السيادة لنمط الانتاج الزراعي وذلك لاعتباره القطاع الرئيس وضعف المساهمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

ولهذا سوف نبين من خلال دراسة تلكم الحقبة، أهمية الجوانب المالية (الايرادات والنفقات) وتأثيرها على التنمية الاقتصادية بما تمارسه قطاعاتها المختلفة، وبالتالي بيان دور الدولة في هذا الجانب، بجانب قدرتها على أداء الالتزامات التي عليها من خلال دورها، على الرغم من قلة البيانات في هذه الحقبة، إلا اننا سنحاول ايضاح هذا الدور بالقدر الذي تم الحصول عليه من البيانات.

وخلال تلك المدة كان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيس والمساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الامتلاك الواسع للأراضي الزراعية الصالحة ،وكذلك الثروة المائية، وفضلاً عن امتلاكها للأيدي العاملة الرخيصة، وبالنسبة للنشاط الاقتصادي فإن (الضريبة الزراعية والضريبة على الدخل) يعد مورداً ضرورياً وأساسياً للموازنة العامة للدولة، وإن اكتشاف النفط عام (١٩٢٧)، والذي تزامن معه البدأ بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية في ذلك العام، وذلك عندما طرحت فكرة العمل بموازنة مستقلة للمشاريع الحكومية الخاصة. ومن ثم قيام عمليات الإنتاج والتصدير عام ١٩٣٤[١] وهو ما أثر تأثيراً واضحاً في توسع وتطوير الاقتصاد الوطني، اذ بلغ إنتاج النفط الخام عام ١٩٥٣ (ثلاثة ملايين طن سنوياً)، ترتب عليه زيادة ايرادات الحكومة، والتي بلغت ما يقارب (٥٠ مليون دينار)، بعد أن كانت لا تتجاوز ثلاثة ملايين دينار حتى عام ١٩٤٩.

وخلال العام ١٩٣١قامت الحكومة فيه بالمحاولات التنموية،والتي تهدف فيهاإلى تطوير الاقتصاد، والتي كانت تتمثل بإقامة الصناعات النسيجية و الزيوت النباتية، والتي كان الانجاز فيها بمعدلات منخفضة، وتتوجه فقط للاستهلاك الداخلي، وكذلك القيام باعتماد مناهج الاعمال العمرانية ،إلى جانب الموازنة الاعتيادية السنوية والتي تصدرها الحكومة، واستمر هذا الحال لغاية قيام الحرب العالمية الثانية، إذ شهد فيها البلد انخفاضاً لعوائد النفط، مما دفع الى التنويع

---

[١] كاظم كامل بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد ٢٠١٣، ص٢٣.

في الحركة الصناعية للقطاع الخاص، وتميزت المناهج العمرانية بحالة من عدم التوازن في التوزيع لمختلف القطاعات الاقتصادية ، لذا كان هذا الأمر خدمة لمصلحة الشركات الاجنبية التي تعمل في العراق.

ومن تلك الموازنة فقد خصص لها مبلغ قدره(٣٨٤٧٥٠) دينار، وذلك في الانفاق من أجل تشيد الطرق والجسور، وخلال مدة (ثلاث سنوات)،ويكون تحويلها بعد أن تنفذ عقد الاتفاقية النفطية مع شركة نفط العراق، والذي تم في عام (١٩٣٢)، وضمان حصول الدولة العراقية على الحد الأدنى من العوائد النفطية المتفق عليها خلال المدة آنذاك ، و التي قدرت بـ (٤٠٠) باون إسترليني سنوياً[١]،

كان التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية في العراق، يبدأ من جانب الحكومة العراقية في بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، بسبب زيادة صادرات العراق من النفط الخام، نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية من (٣,٧) مليون طن عام ١٩٤٩ إلى نحو (٢٧) مليون طن عام ١٩٥٢، أي أن كمية الصادرات النفطية ارتفعت خلال تلك المدة أكثر من عشر مرات، كما ارتفعت عوائد الحكومة العراقية من تلك الصادرات بشكل واضح لسببين، الأول بسبب زيادة كمية الصادرات، والثاني نتيجة زيادة حصة الحكومة بموجب اتفاقية مناصفة الأرباح، التي تم إبرامها في عام ١٩٥٢ مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، والتي نتج عنها ارتفاع الموارد المالية من صادرات النفط من (٣,١) مليون دينار عام ١٩٤٩ إلى (٥١) مليون دينار عام ١٩٥٣، ثم إلى نحو (٨٧) مليون دينار عام ١٩٥٩. [٢]

وفي عام (١٩٥٠) والذي شهد تحولات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية لاسيما لاتفاقية (مناصفة الارباح في عام ١٩٥٢) ومن أجل تلبية الحاجة للاستثمار للعوائد النفطية في مشاريع التنمية، برز دور الدولة في هذه المدة، وانعكس هذا الاتجاه بصدور القانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠)، الذي تم بموجبه تأسيس مجلس الإعمار (Development Board)، والذي اعتمد على القطاع النفطي والذي لو استمر كان ليكون رافداً اساسياً للتنمية والتطور في العراق[٣]

---

[١] صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥٧-٢٠٠٦)، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص,١١٩

[١] صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (أساليبه – تطبيقاته - أجهزته) للمدة (١٩٢١- ١٩٨٠)، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٩٨ .

[٣] عبدعلي كاظم المعموري، الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد الثاني، السنة الاولى، ٢٠٠٥، ص٢٠.

وكان شرطاً من شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مقابل تقديم قرض للعراق وبمبلغ ١٢,٨٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع الثرثار، والذي حمل معه خلال إنشائه برامج استثمارية تم صياغتها ووضعها في موضع التطبيق ابتداءً من عام (١٩٥١)، لتشكل هذه البرامج بأبعادها المادية المباشرة لمشاريع الري والبنى التحتية والمجالات الأخر لاستخدام الفائض الاقتصادي وغير المباشرة (استخدام برامجها الاستثمارية كآلية انمائية تتسق وتوجهاتها الفكرية الكلاسيكية وأولوياتها التنموية) الأساس في تطبيق النموذج الكلاسيكي للتنمية في العراق، مؤكداً سياسة نشر الملكيات الصغيرة في العراق، وتوزيعها على الفلاحين ضمن رؤية تنصب على عملية توظيف جديدة للإمكانات الاقتصادية للأطراف في ضوء التقسيم الدولي القائم للعمل من أجل تنظيم الفائض الزراعي، لخلق المصادر الكافية لتراكم رأس المال، بما يساعد على تسريع انتقال التشكيل المتخلف للاقتصاد العراقي، إلى وضع أكثر تطوراً في نهاية المطاف، وعلى وفق الفكر الخاص لخبرائه [١].

استلم المجلس مهامه في عام ١٩٥١* وخصص له ٧٠% من واردات النفط لتمويل مناهجه الأربعة، واستمر بالعمل مع وزارة الأعمار التي تشكلت عام ١٩٥٣، كما أن التوسع في نشاط القطاع الزراعي سيرفع من مستوى معيشة نسبة كبيرة من السكان، لاسيما طبقة الفلاحين، الأمر الذي سيوسع من نطاق السوق لتصريف منتجات المشاريع الصناعية، ولذا فقد تغيرت الأهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية الحكومية صوب القطاع الزراعي، ليحتل المرتبة الثانية من الاستحواذ على إجمالي النفقات الاستثمارية، بعد قطاع مشاريع البنى الأساسية، ثم يأتي قطاع النقل والمواصلات وقطاع البناء والاسكان.

---

[١] عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار والوظائف والسياسات (١٩٢١-١٩٩٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٨-١٢٩.

* اشتمل قانون مجلس الاعمار على مهام منها (اعداد خطة اقتصادية ومالية لتنمية الموارد بهدف تحسين المستوى المعاشي، تخطيط وتنفيذ المشروعات الانمائية في (الري والبزل، النقل والمواصلات، خزن المياه والفيضانات) تسليم المشروعات المنجزة للوزارة المختصة من اجل ادارة وصيانة المشروعات واجراء المسوحات الشاملة لموارد البلاد المستغلة وغير المستغلة)، لمزيد من التفاصيل انظر الى: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي(النفط- السلطة- الحرب- التدمير- الافاق) ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، الطبعة الاولى، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٤,

إن سياسات مجلس الإعمار اكدت على أسبقية التنمية الزراعية، غير أن أهم ما يؤخذ على هذه المناهج هو إهمالها للمشاريع الصناعية وبشكل مفرط على الرغم من الحاجة الماسة لها، وهذا ما يؤكده الشكل الآتي:

شكل (١) يوضح المناهج الأربعة لمجلس الأعمار للمدة (١٩٥١-١٩٦٠).

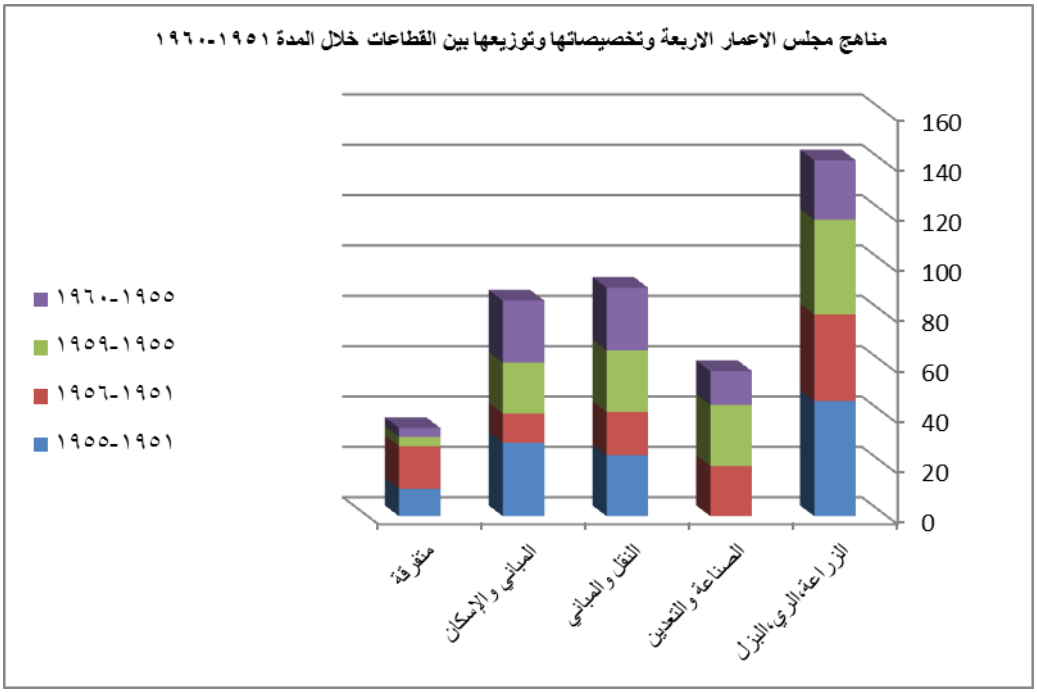

المصدر: تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨-١٩٧٣، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧، ص٦٣.

وكان تركيز أهداف مجلس الاعمار في المرحلة (١٩٥٠- ١٩٥٨) على مشاريع تنمية القطاع الزراعي ومشاريع البنى الارتكازية كمشاريع الماء والكهرباء والمباني والخدمات التربوية والتعليمية والمشاريع الاروائية مثل السدود والطرق والجسور، وقد احتلت هذه التخصيصات النسبة الأكبر من التخصيصات الاستثمارية بنسبة ٥٣% توزعت على ٢٧,٤% لقطاع الخدمات، و٢٥,٥% لقطاع النقل والمواصلات و٣١% للقطاع الزراعي و١٠,٧% للصناعة و٥,٣% لمشاريع الأسكان وبعض الخدمات الترفيهية والثقافية[١]، وخلال تلك المدة كانت خطتان، الاولى (خطة خمسية من ١٩٥١-١٩٥٥) تم تخصيص (٦٥،٧ مليون دينار) لإنجاز مشاريع تلك المدة، وتم استبدالها بخطة خمسية جديدة للمدة من (١٩٥٦-١٩٦٠) وبتخصيصات مالية (٣٠٤ مليون دينار، وكان للقطاع الزراعي النصيب الأكبر بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فكان تخصيصه بنسبة (٣٣،٦%) وللصناعة (١٣،٤%) من مجموع التخصيصات.[٢] فكانت هذه الخدمات ضمن حدود الفكر الكلاسيكي المحيد لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

---

[١] لمزيد من التفاصيل الرجوع الى :-عماد عبد الطيف،الدولة والقطاع الخاص في العراق ، مصدر سابق، ص١٢٤.

[٢] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٧٠.

وخلال العام(١٩٣٠) نلاحظ الزيادة في ايرادات الدولة من القطاع النفطي وكذلك الزيادة في الرسوم والجمارك، والزيادة فيها تعني الدلالة على التوسيع في حجم التبادل التجاري مع بقية دول العالم، وكذلك الانحسار في الايرادات المتحصلة من القطاع الزراعي، والتنويع من مصادر أخرى للتمويل، وفي العام (١٩٥٨) تحققت انتقالة واضحة و عالية في قطاع النفط، وذلك بسبب اعتماد العراق على عوائد النفط في تمويله، إذ بلغت (٦١%) من إجمالي الايرادات وزيادة القدرة التصديرية له في هذا القطاع، وهذا يترتب عليه تراجع كبير في القطاع الزراعي،إذ انخفضت الايرادات إلى (١،٧%) من أجمالي الايرادات، مع البقاء للحفاظ على توازن معقول في الايرادات المتحصلة من الرسوم والجمارك، إذ بلغت النسبة منها بـ (٢١,٤%) .

ومنذ عام ١٩٥٢ (وهي مرحلة التنمية شبه الريعية)، إذ حصلت زيادة في العوائد النفطية وبهذا اعتبرت بأنها تمثل المصدر الرئيس للفائض الاقتصادي ، وتحققت هذه الزيادة بعد اتفاقية مناصفة الارباح، وبلغت فيها العائدات النفطية بما يقارب (٧٩,٦٠١) مليون دينار، والتي تمثلت بحوالي (٨١%) من إجمالي قيمة الصادرات، ثم أخذت في النمو حتى بلغت عام (١٩٥٨) نحو (١٨٥,٥٣٦) مليون دينار تشكل حوالي (٩٣%) من إجمالي قيمة الصادرات[١]

و ذلك لبروز النفط بوصفه المصدر الرئيس للتراكم ،فيما أنتقل الفائض من الاقطاع إلى الدولة، وكان بعيدا" عن السيطرة البرجوازية والتجارية والصناعية والوطنية من جهة اخرى ،

وهذا الاخلال في القدرة أدى الى تحقيق تراكم في رأس المال وتوظيفه في مهام أخرى ، والتي تمثلت في أن يتحول العراق من مصدر أساس للمواد الأولية إلى مصدر للخامات، وكذلك سوقٍ يتم فيه تصريف المنتجات وذلك من أجل جعله متلائماً مع احتياجات ومتطلبات السوق الدولية .

إن من أهم السلبيات والنتائج التي تركتها التبعية للاقتصاد العراقي، وذلك بعد أن تم تشكيل أول حكومة عراقية، وكان هذا هو التكريس لمبدأ الحيادية في السياسة المالية، والتي لم يكن لديها من أهداف سوى اعتمادها على اساليب تقليدية في الحياة الاقتصادية ، أي في تحديد الايرادات الضرورية لتغطية النفقات العامة مع تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، و هذا كله

---

[١] عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، ص ١٢٤.

أدى إلى أن جعل دور الدوله مقتصرا" على المهام التقليدية، وهي كونها دولة حارسة لا تتدخل في مجمل النشاط الاجتماعي والاقتصادي [١] .

والجدول الآتي المدرج في ادناه ،والذي يبين فيه نسبة الانفاق الحكومي والايرادات العامة ونسبة العجز والفائض خلال المدة (١٩٥٢-١٩٥٨)، والتي شهدت فيها مرحلة التنمية شبه الريعية تصاعد عوائد النفط بعد اتفاقية مناصفة الارباح، واكتسبت الدولة من خلالها مورداً اقتصادياً كبيراً، ومعه ظهرت ملامح لاستقلالية سياسية تسهم في تمويل الموازنة العامة، ونتيجة لصغر حجم الجهاز الاداري للدولة، فقد كانت الاموال فائضة عن الحاجة، لذلك تم تكوين مجلس الاعمار لانفاق الجزء الأكبر من هذه العوائد على البنية الاساسية والاجتماعية [٢]. ومنه نلاحظ أن أغلب الموازنات قد حققت فائضاً طوال هذه الحقبة، بحيث بلغ متوسط النسب (٩،٣%)، مما يدل على عدم وجود عجز في تلك الموازنات.

وبما أن القاعدة هي أن الايرادات تغطي النفقات ،لذا يجب على الدولة، أن تلتزم بتخصيص انفاقها العام وبشكل يتناسب مع مقدار الايرادات العامة، بحيث تكون تغطية الايرادات للنفقات مساوية إلى ١٠٠%. وعلى وفق هذه القاعدة فقد شهدت مرحلة التنمية شبه الريعية، تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة بشكل كامل، وبمتوسط نسبة بلغ (١١٥،٣%)، مما يدل على أن نسبة التغطية كانت عالية خلال تلك المدة.

جدول (١) تطور الانفاق الحكومي والايرادات للسنوات ١٩٥٢-١٩٥٨(مليون دينار)بالاسعار الجارية

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العجز / الفائض	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي	تغطية الايرادات للنفقات
	١	٢	٣	٢-١	٣/٤	١/٢
1952	**57.3**	**74.5**	**302**	**17.2**	**5.7**	**130.0**
1953	**62.5**	**82.9**	**322**	**20.4**	**6.3**	**132.6**
1954	**74.7**	**92.8**	**374**	**18.1**	**4.8**	**124.2**
1955	**89.3**	**125.9**	**386**	**36.6**	**9.5**	**141.1**
1956	**113.3**	**113.8**	**428**	**0.5**	**0.1**	**100.4**
1957	**130.8**	**97.7**	**430**	**2.8**	**7.7-**	**74.7**
1958	**131.2**	**137.2**	**484**	**6**	**1.2**	**104.6**

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية، بيانات الانفاق العام والايراد العام

---

١) شاكر محمود، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،١٩٨٩، ص٦٢.

٢) علي مرزا، العراق: الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣، ص٣.

شكل (٢) يوضح تطور الانفاق الحكومي والايرادات في العراق ،بالاعتماد على الجدول (١)

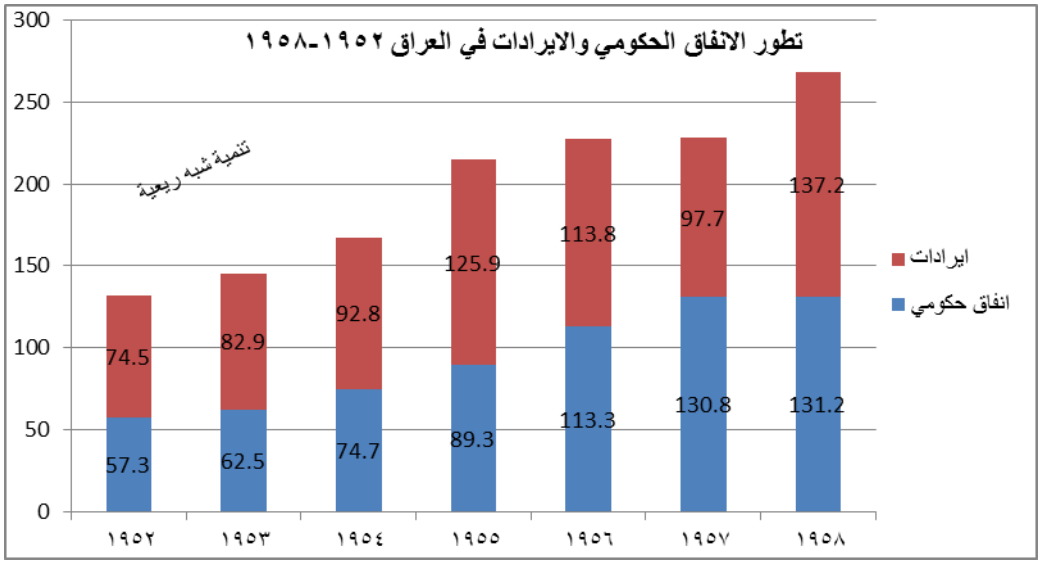

وإذا ما لاحظنا بعض المؤشرات التنموية في هذه المدة، فإننا نلحظ التطور في أغلبها كونها سجلت معدلات نمو موجبة، مما يعكس نجاح مجلس الاعمار بدرجة معينة في سياساته الاقتصادية في تلك المدة، وعدت تلك المدة بالتنمية شبة الريعية، إذ يبين الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من (٣٠٢) مليون دينار عام ١٩٥٢ إلى (٤٨٤) مليون دينار عام ١٩٥٨، والأمر ذاته ينطبق على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت من (٣٨) دينار عام ١٩٥٢ إلى (٧٩) دينار عام ١٩٥٨ بالأسعار الجارية، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨،٥%) للأول و(٨،٢%) للثاني.

اما بالنسبة لمساهمة ايرادات الدولة والتي تبين من خلال بيانات الجدول (٢) والشكل (٣)،والتي يعكس فيها مكونات تلك الايرادات وخلال تلك الفترة.

جدول(٢) مساهمة الايرادات في الموازنة العامة للدولة للفترة

من ١٩٥٢-١٩٥٨(مليون دينار)

المرحلة	السنة	ايرادات الضرائب	المساهمات الاجتماعية	ايرادات الشركات المملوكة للدولة	استثمار القطاع الخاص	دخل ايجار ممتلكات الدولة	ايرادات النفط
التنمية شبة ريعية	1952	24.325	---	---	75.6	---	79.6
	1953	25.800	---	---	72.4	0.74	120.7
	1954	35.425	---	---	69.2	0.85	134.6
	1955	54.534	0.491	5.340	62.4	0.128	168.1
	1956	50.408	0.624	5.256	55.2	0.150	156.1
	1957	51.600	0.772	3.938	47.5	0.182	113.1
	1958	62.244	1.095	7.558	42.6	0.198	185.5

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على:

- عماد عبداللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار- الوظائف- السياسات (١٩٢١-١٩٩٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، صفحات متفرقة)
- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية ١٩٥٧، بغداد ، ص٢١١-٢١٤.

شكل (٣) يوضح مساهمة الايرادات العامة في الموازنة للفترة (١٩٥٢-١٩٥٨) بالاعتماد على الجدول(٢)

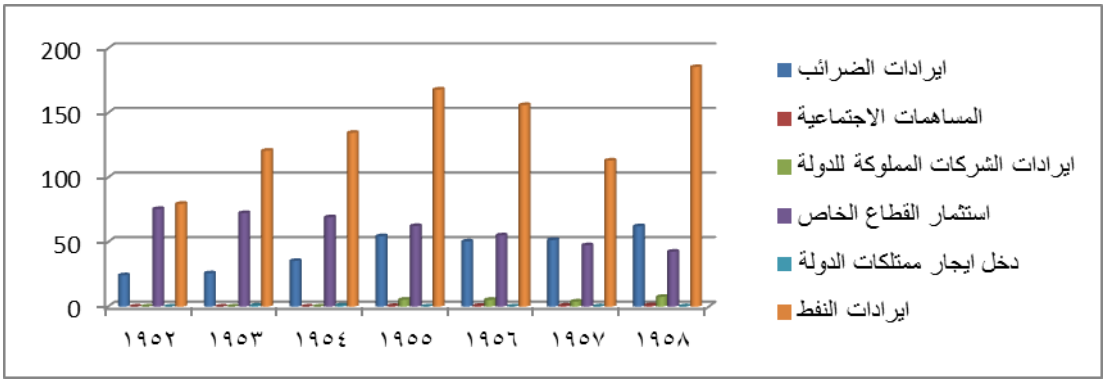

بالنسبة للإيرادات الضريبية، فان قدرتها على الاسهام في الموازنة العامة لم تقارب الاسهام الذي تقدمه الايرادات النفطية . اذ شكلت حصيلة الايرادات الضريبية نسبة ٨,٦% من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة ٥٩,٩% من اجمالي ايرادات الموازنة العامة للدولة خلال المدة ١٩٥٢-١٩٥٨، وظل النظام الضريبي في العراق يعاني من اختلال واضح في هيكله الضريبي، والذي يتضح من خلال الشكل اعلاه.

مع بدأ ظهور ملامح الاقتصاد الريعي في العراق خلال المدة (١٩٥٢-١٩٥٨) بعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥١، توافرت الايرادات النفطية مما دفع الحكومة نحو الاعتماد المتزايد على تلك الايرادات في تمويل الانفاق العام الجاري والاستثماري، اذ تم تأسيس مجلس

الإعمار الذي أوكلت إليه مهمة التوسع في اقامة مشاريع التنمية العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد اقترح استغلال جميع الايرادات النفطية في تمويل مشاريع البنية الاساسية التي تفتقر اليها البلاد مثل مشاريع الري والطرق[١].

إن أزدياد عوائد النفط سهل الازدياد المطلق في حجوم الاستثمارات العامة، من دون اضطرار الدولة للجوء الى زيادة الضرائب أو التمويل التضخمي بوصفها وسيلتين تمويليتين، كما لم تبرز شحة كبيرة في العملات الاجنبية آنذاك. لقد ساعدت عوائد النفط في توسيع برامج التنمية بوتيرة اسرع من السابق، فقد تمكن العراق من انشاء وتوسيع العديد من المشاريع التنموية [٢].

١- المساهمات الاجتماعية

تحصل الدولة على جزء من ايراداتها من المساهمات الاجتماعية، وعن طريق اشتراك الموظفين في مساهمات الضمان الاجتماعي والتأمين الالزامي، وغالباً ما تشكل هذه الايرادات نسبة ضعيفة في ايرادات الموازنة العامة، وقد تباينت حصيلة هذه الايرادات على وفق المرحلة التي مر بها العراق من مراحل التنمية، إذ لم تشكل التوقيفات التقاعدية نسبة مهمة من ايرادات الموازنة العامة ابتداءً من عام ١٩٥٢، نظراً لاهتمام الدولة بإيرادات النفط بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الارباح، ونظراً لانخفاض معدل الاستقطاع وتعاظم ايرادات النفط.

٢- دخل ايجار ممتلكات الدولة

يتم الحصول على هذا النوع من الايرادات الخاص بممتلكات الدولة عن طريق عقود الايجار، إذ تقوم الدولة بموجب هذا العقد بتأجير مرافقها إلى مستأجر من القطاع الخاص، يقوم بتشغيلها مقابل دفعات مالية محددة يسددها إلى الجهة المؤجرة، بغض النظر عن مستوى الأرباح التي يحققها المستأجر الذي تقع عليه مسؤولية تمويل نفقات التشغيل والصيانة، بمعنى تحملهُ المخاطر التشغيلية في حين تبقى الجهة المؤجرة مسؤولة عن الاستثمار في الأصول الثابتة[٣].

فضلاً عن ذلك تعد المؤسسات المشغل الأكبر للأيدي العاملة بعد الحكومة المركزية، إذ يبلغ عدد العاملين فيها أكثر من ٥٨٠،٠٠٠ موظف أي ما يشكل تقريباً كل العاملين في الصناعات العراقية. وعلى الرغم من شحة البيانات فإن التقديرات تشير إلى أن حوالي٢٠% من

---

[١] صبري زاير السعدي، مصدر سابق، ص٧٤.

[٢] فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٦٢.

[٣] نبيل جعفر عبد الرضا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، الحوار المتمدن، ٣٧٠٢، ٢٠١٢.
http://www.ahewar.org/debat/show.art

مصانع مؤسسات الدولة تحقق ارباحاً، وأغلب تلك المصانع الرابحة هي العاملة في الصناعات النفطية وصناعات البناء. والشكل ادناه يبين نسب المساهمات من ايجارات ممتلكات الدولة:-

الشكل (٤)يوضح (مساهمات ايجارات الدولة من ١٩٥٢-١٩٥٨)

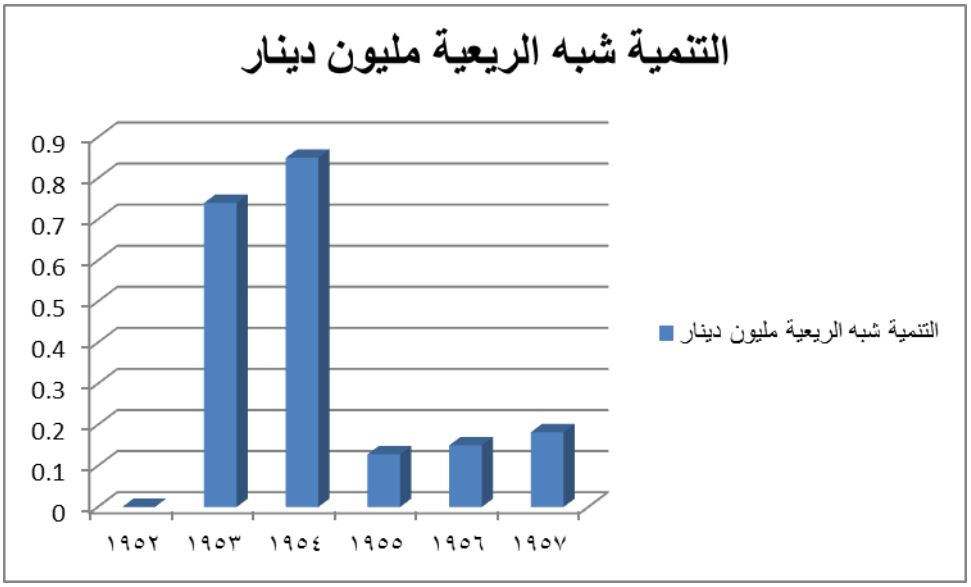

المصدر :جمهورية العراق،وزارة التخطيط،المجموعة الاحصائية لعام ١٩٥٧

أما التمويل المحلي الخاص فإن استثمار القطاع الخاص المحلي، بوصف أن القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاية.

هيمنت استثمارات القطاع الخاص في عقد الاربعينيات وإلى منتصف عقد الخمسينيات على أغلب مجالات النشاط الاقتصادي، نتيجة ضعف الأمكانيات المادية للدولة، لذلك برز دور القطاع الخاص بوصفه محوراً رئيساً في النشاط الاقتصادي، نظراً للإمكانيات المادية التي كان يمتلكها كبار ملاك الاراضي والتجار والمستثمرون من اصحاب الملكيات الضخمة، إذ بلغت نسبة اسهامه في تمويل التنمية عام ١٩٥٢ أكثر ٤٠%، وهي توازي نسبة اسهام ايرادات النفط في تمويل التنمية، إن القطاع الخاص في عقد الخمسينيات كان له الدور الرئيس في انشاء المشاريع التنموية، بحيث كانت المبالغ المستثمرة في انشاء تلك المشاريع، تشكل نسبة مهمة من إجمالي التمويل الداخلي.

ومما يلفت النظر هو توجهات الدولة في تبني فلسفة اقتصادية داعمة للحرية الاقتصادية لتنشيط القطاع الخاص ودعم اقتصاد السوق، وقد كانت طبقات التجار وملاك الاراضي من الداعمين لهذا التوجه، والسبب يعود في ذلك لأنهم موجودون في سدة الحكم، وعليه برز دور الدولة في مساندة القطاع الخاص بتوفير البنى الارتكازية والحماية الجمركية والإعفاءات

الضريبية وتحسين سبل الائتمان المصرفي بتوفير التسهيلات المصرفية، وشكل اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٨٠% [١] آنذاك.أما بالنسبة لحالة الخدمات العامة، فإن حجم الاقتصاد العراقي في تلك المدة كان محدوداً، وكانت السياسات الاقتصادية العامة آنذاك تستند على استبعاد الدولة عن التدخل المباشر في الشؤون الاقتصادية، إلا بالقدر الذي يضمن حفظ الأمن وصيانة الملكية الفردية. وقد كان العراق يعد من الدول ذات الاقتصاد الحر.

وفي مجال التعليم كان اسهام الدولة عند تأسيسها ضعيفاً بحيث كان عدد الذين يقرأون لا يتعدى (١%) من السكان. وكان التعليم قاصراً على الاطفال الذين يدرسون القرآن على أيدي ملالي قساة في كتاتيب واقعة في الازقة القديمة. وكانت ثمة بعض المدارس التي تهيئ التلاميذ للدراسة العسكرية أو التعليم اللاحق. فضلاً عن التفاوت في توزيع المدارس بين الالوية، ففي عام ١٩٢٢ كان يوجد في لواء الموصل وحده ٦٣ مدرسة ابتدائية، مقابل ١٨ مدرسة في بغداد و١٠ مدارس في البصرة و٥ مدارس في الحلة، و٤ مدارس في كل من الديوانية وكربلاء، فضلاً عن التفاوت الكبير بين المدن [٢].

وفي مجال الانفاق على التعليم فقد ارتفعت الاعتمادات المالية لشؤون التعليم، من أقل من مليون دينار إلى أكثر من مليونين بين عامي ١٩٣٨/١٩٣٩/- ١٩٤٩/١٩٥٠، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن المدارس لم يلتحق بها إلا أقل من ربع الاطفال البالغين سن التعليم. وكانت الأمية تعم حوالي ٩٠% من السكان، وتقدر اليونسكو أن حوالي ٥٥% من الطلبة و٧٢% من الطالبات الداخلين إلى الدراسة الابتدائية عام ١٩٥٣، لا يكملوا هذه المرحلة.

وبالنسبة الى الدراسات العليا فقد كانت محصورة في بغداد وبإشراف وزارة التربية، وفي عدد من الكليات المستقلة والتي شملت (العلوم والآداب والزراعة والتجارة والطب والحقوق والصيدلة والعلوم البيطرية ودور المعلمين والتجارة)، وكان عدد الطلبة حتى عام ١٩٥٨

لايتجاوز الخمسة عشر الف طالب.

أما التعليم الجامعي، فكانت الحكومة تنظر له بحذر على الرغم من أهميته في توفير الخبرات والمهارات، بحيث لم تستكمل أبنية الجامعات في العاصمة حتى نهاية الاربعينيات، على الرغم من وجود الكليات والمعاهد، ولم تؤسس الى عام ١٩٥٨ اية جامعة حكومية، وقد عانى التعليم الكثير من المشاكل والعوائق منها الابنية وقلة الملاك التعليمي والوظيفي، والتأخر في تنفيذ البرامج المقدمة للتعليم، ناهيك عن تفاقم مشكلة التعليم في الريف، نتيجة قصور الوعي بأهمية التعليم، وابتعاد المناهج عن حياة الريف، وخوف الاسر من خضوع ابنائها للخدمة

---

[١] احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، دار الكنوز، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٢٢.

[٢] عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٦٤.

العسكرية الالزامية، ولهذا ظهر على وفق التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ بأن عدد الأميين (٤١٧٩٨٦٣ نسمة) أي حوالي ثلاثة ارباع السكان.

وفي مجال الصحة العامة في المجتمع فإنها ظلت مرتبطة بشكل مباشر بالظروف الطبيعية، وبالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها البلد، إذ لا يمكن أن تكون صحة المجتمع سليمة إلا بتوفر المساكن الملائمة والغذاء المناسب، والمياه الصالحة للشرب، والنظافة العامة والعناية بالصحة، والوقاية من الامراض، وتوفر الوسائل العلمية لمحاربة الامراض والوقاية منها[١].

وهنا يبدو التساؤل عن دور الدولة والقطاع العام في تلك الحقبة وأهمية التنمية، فالدولة لم تسع إلى تحقيق الأهداف التي ينبغي لها أن توضع ضمن أهداف سياسات التشغيل، والأمن الوظيفي، والحد الأدنى للأجر، تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق تكافؤ الفرص ..الخ، وبسبب تدني مستويات التعليم والمهارة، كان على الأسر أن تمارس أعمالاً متدنية الأجر والإنتاجية، من أجل الحصول على مستويات المعيشة للبقاء على قيد الحياة.

---

[١] سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٩٠.

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية والدور المركزي للدولة في العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨)

تغير نظام الحكم في العراق بثورة (١٩٥٨) وأنتقل البلد من الحكم الملكي إلى النظام الجمهوري،لقد كان شكل الملكية في هذة المدة هو تقليص ملكية القطاع الخاص ولاسيما الملكية الزراعية، ثم بإصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ واهم ما تميزت به تلك المرحلة في تاريخ العراق، هي استبدال السلطة الحاكمة لثلاث مرات. وقد ارتبطت استراتيجية التنمية الاقتصادية خلال هذه المدة بالتغيرات السياسية، التي حصلت ومثلت أهداف وتطلعات تلك الأنظمة، الأساس الفلسفي للاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية لكل مرحلة وحصل تغيير في سياسة الدولة، والغي مجلس الاعمار وتشكلت لجنة وزارية، كما تم تحديد صلاحيات الاستثمارات والامتيازات الاجنبية العاملة في صناعة استخراج النفط وإعادة ملكية جميع الأراضي العراقية غير المستثمرة إلى الدولة. وبدأ الاهتمام باللجوء إلى الأسلوب الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليل التعامل مع المنظومة الرأسمالية، وتم تحرير العملة الوطنية (الدينار) من خلال فك إرتباطها بما سمي بالمنطقة الاسترلينية، كما صدرت قرارات إعادة توزيع الدخل لصالح الدخول المنخفضة، واعطاء أهمية في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ حظي قطاع البناء والخدمات بالاهتمام الأول يليه قطاع المواصلات ثم الزراعة والصناعة. إذ كانت حصة كل منها ضمن الخطة الاقتصادية المؤقتة للمدة (١٩٥٩ -١٩٦١) هي نسبة ٤٨% و ٢٥% و ١٢% و ١٠% على التوالي، وبعد ذلك ازداد الاهتمام بالقطاع الصناعي بعد أن كانت هذه الاهمية يستحوذ عليها القطاع الزراعي ليصبح في المرتبة الثانية، يليه قطاع البناء والاسكان ثم النقل والمواصلات، وكانت حصة كل من القطاعات في تخصيصات خطة (١٩٦٥ / ١٩٦٩) نسبة ٢٨% و ٢٦% و٢٠% و ١٦% على التوالي[١] والفن الانتاجي المستخدم خلال تلك المدة هو الفن الانتاجي كثيف العمل، إلاّ إنه بدأ يتجه نحو الحياد بسبب إدخال التكنلوجيا بشكل أوسع في العملية الانتاجية، نتيجة للتوسع الحاصل في السوق المحلية بسبب إرتفاع مستوى

---

[١] **صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق للحقبة (١٩٢١ . ١٩٨٠)، مصدر سابق، ص١٥.**

المعيشة، ونتيجة لمحاولة القطاع العام الافادة من التخصيصات المالية المرصودة له في قطاع الصناعة ضمن خطة (١٩٦٥ – ١٩٦٩).

وهناك توجه اخر، زاد من وجود النزعة الاشتراكية في إدارة الاقتصاد ولقد أوجدت هذه الإجراءات ذات المتضمنات الاشتراكية مناخاً أبعد للاقتصاد نسبياً عن سياسات السوق ودعم تدخّل الدولة في مسألة الرفاهية والعدالة الاجتماعية [١]، ومع بروز النهج الاشتراكي في العراق جرى تغير في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتتحول من دولة حارسة تنحصر مهماتها في الدفاع والأمن إلى دولة متدخلة تسعى من خلال سياستها المالية الايجابية إلى إعادة توجيه الموارد الاقتصادية، وتوسيع مستوى الخدمات العامة المقدمة، هذه الفلسفة التدخلية التي قادت إلى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية ذات مفاهيم جديدة محل السياسات الاقتصادية والاجتماعية القديمة.

وذلك في عام ١٩٥٩، الغاء مجلس الاعمار وحل محله مجلس التخطيط ،وأدى إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية ،تمثلت بتبني التخطيط الاقتصادي الذي ابتدأ بخطة اقتصادية مؤقتة عدت مكملة في محتواها لبرامج مجلس الإعمار، وان هذا التغيير كان له الاثر البالغ في مسيرة التنمية الاقتصادية وكان من ابرز التوجيهات في هذا المجال تشريع قانون الاصلاح الزراعي وتوسيع القطاع الصناعي وتزايد دور الدولة في المجالات الاقتصادية[٢]، وذلك لتامين استدامة تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتواصلها والتي بدأ العمل فيها في العهد الماضي، فضلاً عن أسلوب جديد في التوجه لرسم السياسات الخارجية، بالاعتماد على الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي السابق من خلال القروض التي قدمها الى العراق، والتي اسهمت في رسم هذه المفاهيم الاقتصادية الجديدة[٣]، بالاضافة الى الزيادة في الايرادات النفطية، واعداد خطط اقتصادية اكثر شمولية. ان الانتقال إلى متداخلات أواخر عام ١٩٦١ نجد أن ما أحدثه قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، قد حررت بموجبه (٩٩،٥%) من الاراضي العراقية المشمولة بامتيازات الشركات النفط الاجنبية وبذلك وضعت الاسس الاولية لاستثمارها من قبل الحكومة العراقية

---

[١] سالم توفيق النجفي، التجارب الاشتراكية في العراق واثار تحولها إلى سياسات السوق واثر العولمة وإعادة الهيكلة، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، ص٦٩٤.

[٢] فليح حسن خلف، عمليات تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص١١٧.

[٣] احمد جاسم الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، دار المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٧.

ومنحها الثقة والفرصة في تقرير برامج السياسة النفطية له وفقاً لحقوق السيادة الوطنية ودون الرجوع إلى تلك الشركات. وعد هذا القانون ممهداً اساسياً في بناء الشركة النفطية التي اسست عام ١٩٦٤.

وتبنت الحكومة خلال هذه المدة مجموعة من الخطط التي من خلالها حاولت تنفيذ مجموعة من الأهداف ابتدأت بالخطة المؤقتة في كانون الأول عام ١٩٥٩ والتي كانت تمتد من **(١٩٥٩/١٩٦٠-١٩٦٢/١٩٦٣)**، والغرض الأساس من تبني هذة الخطة هو إعطاء وقت كاف لوزارة التخطيط لتحضير خطة اقتصادية جديدة، فضلاً عن إكمال المشاريع التي كانت قيد التنفيذ في ذلك الوقت، وقد بلغت تخصيصات هذه الخطة ٣٩٢ مليون دينار، ولم يدرج في هذه الخطة أي مصدر من مصادر الإيرادات المتوقعة او المخططة أي لم يكن في هذه الخطة حساب توازن عام بين الموارد المالية ومصادرها من جهة، وبين الاتفاق الاستثماري من جهة أخرى[١]. وهو أمر لا يحسب لصالح الخطط في تلك المدة فهو يظهر حالة برامج الإعمار التي تضمنت موازنات عامة. ومرورا بالخطة الاقتصادية الخمسية في تموز عام ١٩٦٥ .

وقد وزعت تخصيصات هذه الخطة كالآتي: ١٢,٤% للصناعة و١٢,٢% للزراعة، ٢٥,٧% للنقل والمواصلات ٣٢,٤% وللإسكان والأبنية ١٦,٣% كانت حصة التعليم والصحة، والأخرى ١% من التخصيصات.

إن ما يلاحظ في هذه الخطة هو ارتفاع التخصيصات التعليمية اذ وصلت إلى ١٦,٣% الأمر الذي يفسر مدى التركيز على تنمية الموارد البشرية تماشيا مع الفكر التنموي الذي كان سائدا في تلك المدة والذي يعطي الدور الحاسم للموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.

---

[١] صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩-ص١٤٠.

ومن ثم الخطة الاقتصادية التفصيلية (١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٥/١٩٦٦)، وان العمل بهذه الخطة بدأ في ١٩٦٢، اي بعد سنتين من تبني الخطة المؤقتة وهي تختلف عن برامج الاعمار والخطة الاقتصادية المؤقتة، وابرز ما اكدت على اهمية التصنيع في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسعت لاستخدام موارد مالية غير الايرادات النفطية في تمويل الاستثمارات، ولأول مرة في تاريخ التنمية كان للخطة هدف عام محدد هو مضاعفة الدخل القومي خلال عشرة سنوات[١]. غير انه لم يستمر العمل بهذه الخطة أكثر من ثلاثة عشر شهرا.

إجمالا قد خصص لهذه الخطة ٥٦٦,٣ مليون دينار وزعت بواقع ٣٠% للمشاريع الصناعية العامة و٢٠,٣% للمشاريع الزراعية و٢٤,٥% للنقل والمواصلات و٢٥,٢% لمشاريع الإسكان والمباني والخدمات الصحية التعليمية وكما مبين في الشكل (٥).

شكل (٥) تخصيصات الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات(١٩٦١/١٩٦٢-١٩٦٥/١٩٦٦)

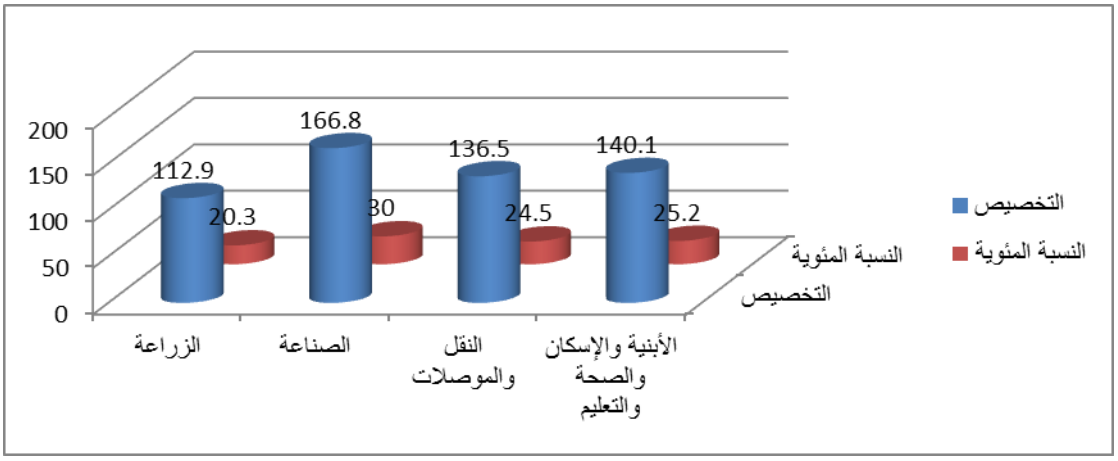

المصدر : صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١-٢٠٠٦)، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص١٤٢-١٤٣.

الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥-١٩٦٦/١٩٦٩-١٩٧٠)، وتم تبني هذه الخطة في عام ١٩٦٥ ووضعت لها أهداف اقتصادية واجتماعية تضمنت بلوغ معدل نمو سنوي بالدخل القومي لا يقل عن 8% وتنويع الإنتاج وذلك عن طريق تقليل الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً وحيداً للدخل القومي وزيادة الأهمية النسبية للصناعة والزراعة إذ أريد للصناعة أن تنمو بمعدل قدره 12% والزراعة 7.5%

[١] صبري زاير السعدي، المصدر السابق، ص١٤٢.

خلال مدة الخطة وتحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة[1]، الأمر الذي يحسب لصالح المخطط من خلال اهتمامه بالعنصر البشري والذي يعد الأداة الأهم في تسيير التنمية في الاتجاه الصحيح من خلال تحويل ما هو مخطط إلى انجاز فعلي على ارض الواقع. غير ان أهم ما يؤخذ على هذه الخطة هو أن استهدافها لنمو القطاع الزراعي بنسبة ٧,٥% لم يكن واقعياً إذا ما قورن بالسنوات السابقة إذ كان الواقع يشير إلى أن معدل النمو في القطاع الزراعي كان مساويا للصفر الأمر الذي يشير الى أن المخطط لم يستند الى الوقائع الإحصائية التاريخية عند استهدافه لنمو القطاع الزراعي بالمعدل المذكور وهو أمر لا يحسب لصالح المخطط لكونه يدلل على العشوائية والانتقائية في احتساب المعدلات المستهدفة.

وإجمالا فقد خصص لهذه الخطة مبلغ ٨٢٠,٥ مليون دينار كانت حصة الزراعة فيها (١٥٧) مليون دينار وهي تشكل ١٩,١% من إجمالي التخصيصات والصناعة بواقع (٢١٥) مليون دينار أي ما مقداره ٢٦,٢% من إجمالي التخصيصات، والنقل والمواصلات ١٤,٥% والبناء والإسكان والخدمات الاجتماعية ٣٢,١%، وكما مبين في الشكل (٦).

شكل (٦) تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية للسنوات (١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/١٩٧٠)

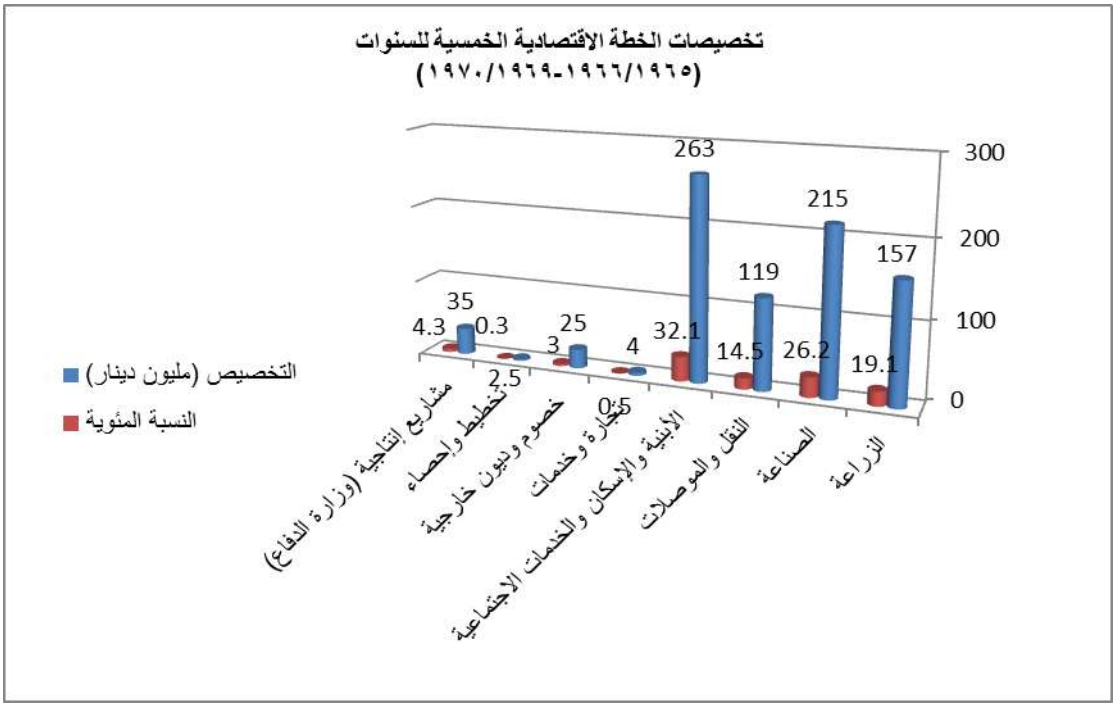

المصدر – صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١، ٢٠٠٦) الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٥٦.

[1] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مصدر سابق، ص٨ .

ومن دراسة حالة التنمية الاقتصادية خلال مدة الخطة يتبين لنا ان نجاحا محدودا للخطة قد تحقق في حينه، فالبيانات الإحصائية المتاحة لتلك المدة تكشف ان مستوى المعيشة كما يظهره حصة الفرد من الدخل القومي، ارتفع من ٧٥,٩ دينار عام ١٩٦٤ الى ٨٩,٨ دينار في عام ١٩٦٩ أي انه ازداد بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٤% وهو اقل من المستوى المستهدف في الخطة، أما معدل النمو السنوي الفعلي للدخل القومي خلال سنوات الخطة فقد قدر بحوالي ٦,٨% للخطة في مقابل ٨%، وهو المعدل الذي اعتبر الهدف العام للخطة، وكذلك فشلت في تحقيق الهدف (الاستراتيجي) الخاص بتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام لتحسين مركز ميزان المدفوعات والميزان التجاري ففي عام ١٩٦٩ قدرت صادرات النفط الخام بما نسبته ٨٥,٣% من مجموع الصادرات بينما كانت هذه النسبة ٨٦,٨% في عام ١٩٦٤ وهي النسبة الأساس للخطة، وكما يعزى للخطة قصور أدائها في تقليل نسبة البطالة. فهنالك أسبابٌ عديدة تقف وراء إخفاق هذه الخطة في تحقيق أهدافها منها إدارية تتعلق بتأخير تنفيذ المشاريع، ومنها تخطيطية تنبع من المنهج والأساليب المتبعة في الخطة، ومنها مشكلات سياسية ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي[١].

والتطور الذي حصل في الاقتصاد العراقي كان عام ١٩٦٤، إذ تم تأميم قطاعي البنوك والتأمين، كما اممت بعض الشركات الصناعية والتجارية، وهذا ادى الى اتساع رقعة تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية، وزادت قدرتها على التحكم في المتغيرات الاقتصادية.[٢]

وتميزت هذه المدة بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تتماشى مع صيغة المرحلة الجديدة، اي مرحلة ما بعد الثورة، لذا اتخذت جملة من القوانين والقرارات التي تهدف للتحول نحو الاشتراكية، فأصدرت قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ في ١٩٥٨. وكان الهدف منه القضاء على الاقطاع ووضع حد أعلى للملكية الزراعية وايجاد نظام تعاوني من اجل خدمة الدولة والفلاح وتنظيم العلاقات الزراعية.

---

[١] صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، مصدر سابق، ص١٦٠.
[٢] فليح حسن خلف، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص١١٧.

وبرزت الدعوة الى تحقيق التصنيع في سبيل التقدم وتحقيق التنويع الاقتصادي خلال ١٩٥٨،واكتسبت فكرة التنويع الاقتصادي اسنادا" متناميا" وامتد الى تشجيع الحركة الصناعية والتجارية، وفي تلك المدة انحسر دور القطاع الخاص لمصلحة القطاع العام واتهم بكونه قطاعا" استغلاليا وغير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية، وقامت الحكومة بتأميم اغلب الاستثمارات الخاصة ولاسيما في القطاع الصناعي. واستمر القطاع الخاص على الرغم من الظروف التي كانت في تلك المدة بانقياده للنشاط العام.

وكان للتوجهات الفكرية التي جاءت بعد عام ١٩٥٨ دور كبير في تهميش القطاع الخاص بحجة انه قطاع مستغل، وان الدولة قامت في عام ١٩٦٤ بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة، وظل القطاع الخاص مقتصرا" على الصناعات الصغيرة التي هي عبارة عن وحدات صناعية ذات رأسمال محدود وعدد قليل من العمالة.

وفي عام ١٩٦٨ توجهت الدولة في خططها وبرامجها الاقتصادية نحو انتهاج اسلوب شامل للتخطيط يجري فيه التأكيد على تنمية كل من القطاعين الزراعي والصناعي ضمن مبدأ النمو المتوازن في تخطيط التنمية، والتوجه الى زيادة درجة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، سواء كان(قطاعاً صناعياً او زراعياً او تجارياً او خدمياً). وذلك عن طريق القيام بمشاريع ونشاطات جديدة تتولاها الدولة والتي من ابرزها مشاريع التنمية الاستراتيجية.[١]

بلغت نفقات وايرادات مجلس التخطيط منذ تأسيسه، (٤٠،٦ مليون دينار) والتي تتمثل بالمصروفات الفعلية، ويضاف اليها مبلغ (٥٣،٤ مليون دينار) وتشمل القروض التي قدمها مجلس التخطيط لدوائر الدولة، ليكون مجموع مصروفاته ٩٤ مليون دينار' في حين بلغت ايراداته ٣١،٩ مليون دينار، يضاف لها مبلغ ٨١،٤ مليون دينار من العام الماضي لتبلغ بذلك الإيرادات (١١٣،٣مليون دينار) وهذا يعني ان الموجودات المدورة لدى المجلس بلغت (١٩،٣ مليون دينار).[٢]

---

[١] فليح حسن خلف، مصدر سابق، ص١١٧.

[٢] عبدالله شاتي عبهول، تجربة عبدالكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، بغداد، ٢٠١٢، ص١٦٢.

وان اثر النفقات والإيرادات قد يتغير بحسب اتجاه الدولة في إنفاق حصيلتها، وبحسب اتجاهها في جمع إيراداتها. وبالتالي فان الايرادات العامة في العراق تتكون من المصادر الاتية وهي (ايرادات النفط وهي تشكل حصة الحكومة العراقية والبالغة ٥٠% من ارباح الشركات النفطية الاحتكارية الى الميزانية الاعتيادية)

وباعتبار أن العراق هو البلد الأكثر اعتمادا على النفط في العالم[١]. وان القطاع النفطي يهيمن على الاطار الاقتصادي والسياسي، اذ يعد العراق رابع اكبر مصدر للنفط في العالم ،ويعد النفط احد مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدرا" للموارد الاجنبية التي تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية. ونلاحظ ذلك من خلال الجدول (٣) الذي يبين المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي. ولتعزيز هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني ، وكانت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة الى عام ١٩٦٣ اي بحوالي(٤٨٤)، واذ شرعت الدولة قوانين التأميم،[٢] ومنها قانون (٩٩) لسنة ١٩٦٤ والخاص بتأميم البنوك والمصارف التجارية، وقانون (١٠١)لسنة ١٩٦٤ والمتضمن تنظيم توزيع الارباح والشركات، وقانون (٩٨) لسنة ١٩٦٤ الخاص بإنشاء المؤسسة الاقتصادية، اما في عام ١٩٦٨ فان الناتج المحلي الاجمالي شكل حوالي (١٠٣٤,٥) وبحسب الجدول (٣)، اما بالنسبة للإيرادات العامة والانفاق الحكومي للمدة (١٩٥٨-١٩٦٨) فتوضح بالارقام المشار في الجدول (٣) و في الجدول (٤) مصادر الايرادات العامة.

---

[1] world bank group, report iraq systematic country diagnostic, february 3,2017, p 13.

[٢] سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص٢٠.

جدول (٣) الناتج المحلي الاجمالي و تغطية الايرادات للنفقات في العراق- بالاسعار الجارية ١٩٥٨-١٩٦٨ (مليون دينار)

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العجز أو الفائض	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي
1958	1	2	3	2-1	3l4
1959	131.2	137.2	484	6	1.2
1960	100.2	89.7	509	10.2-	2.1-
1961	114.3	103.6	565	10.7-	1.9-
1962	119.2	120.7	615	1.5	0.2
1963	128.4	114.7	658	13.7-	2.1-
1964	149	126.7	670	22.3-	3.3-
1965	180.1	146	761	24.1-	4.5-
1966	187.5	179.1	880	8.4-	1.0-
1967	192.4	198.6	888	33.8-	3.8-
1968	205.5	210.4	882	4.9	0.6-
1969	241.9	220.4	1034.5	21.5-	2.1-

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الانفاق العام والايرادات، الشعبة الفنية للفترة(1958–1968)

اما مساهمة الايرادات الضريبية وبحسب الجدول (٤)، ، ففي المدة ١٩٥٨ شكلت حصيلة الايرادات الضريبية (٦٢,٢٤٤)مليون دينار بنسبة (20.8%) من اجمالي مصادر التمويل، وكانت عام (١٩٦٨) تشكل بحوالي (١٦٢,٧٠٣) مليون دينار وبنسبة (24.8%) من اجمالي مصادر التمويل بوصف المرحلة هي (بداية تنمية ريعية). اما مساهمة الايرادات النفطية فأنها كانت تشكل حوالي(١٨٥,٥)مليون عام ١٩٥٨، في حين تشكل النسبة المئوية بحوالي (62.0%)في المدة نفسها، في حين تشكل حوالي(٣٤٤,٢مليون دينار)وبنسبة(52.4%)عام ١٩٦٨ .

جدول(٤) مصادر ايرادات التنمية الحكومية والخاصة المحلية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨

(مليون دينار)

السنة	ايرادات الضرائب	المساهمات الاجتماعية	الاقتراض الداخلي	استثمار القطاع الخاص	ايرادات النفط
1958	**62.244**	**1.095**	---	**42.6**	**185**
1959	**70.546**	**1.352**	---	**51.2**	**201.7**
1960	**78.142**	**1.924**	---	**68.4**	**222.6**
1961	**82.235**	**2.251**	---	**77.6**	**223.1**
1962	**90.481**	**2.841**	---	**61.1**	**223.7**
1963	**96.251**	**3**	---	**50.6**	**259.0**
1964	**102.521**	**3.451**	**36**	**55.0**	**281.8**
1965	**115.351**	**3.920**	**60**	**63.2**	**293.6**
1966	**129.367**	**4.154**	**75**	**65.5**	**3.8.9**
1967	**139.367**	**4.287**	**85**	**56.2**	**273.6**
1968	**139.100**	**4.632**	**82**	**63.0**	**344.2**

المصدر:- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار-الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٥.

وفي تلك المرحلة تغيرت نظرة الحكومة الى التنمية الاقتصادية، واصبحت الاخيرة تعد عملية اجتماعية تهدف الى الاهتمام بالإنسان من خلال الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليم وتوفير السكن بوصفها أساسا للتنمية، ومن اجل تحقيق ذلك تبنت الحكومة وضع الخطط على وفق مبدا التخطيط المركزي من خلال المشروعات والاعمال الاستثمارية التي تقوم بها الدولة بوزارتها المختلفة[١]، توسعت الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى بسرعة كبيرة،

[١] صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص١٥١.

وبنيت مستشفيات جديدة، وزاد عدد الاسرة في المستشفيات بنسبة ٥٥% ما بين عامي ١٩٥٨-١٩٦٣، وبذلت محاولات حثيثة لزيادة عدد الاطباء وذوى المهن الصحية.[١]

وكان الاهتمام بالتعليم كبيرا"، وقد شهدت البلاد تقدما" واسعا في هذا القطاع خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٢، إذ زاد عدد الطلبة في جميع مراحل التعليم، وزادت ميزانية التعليم بالإضافة الى الزيادة في عدد الابنية ومن خلال الجدول (٥)

جدول(٥) اعداد الطلبة والمعلمين والمدارس ١٩٦٠-١٩٦٣

السنة	المدارس الابتدائية					المدارس الثانوية					عـــــدد المعلمين
	ذكور	%	اناث	%	المجموع	ذكور	%	اناث	%	المجموع	
1960-1961	556442	73.2	204021	26.8	760463	111380	80.1	27644	19.9	139.24	25130
1961-1962	595232	72.9	220990	27.9	816222	127360	80.2	31497	19.8	158857	27292
1962-1963	610191	71.8	239491	71.8	849682	135616	78.6	3736	21.4	172652	29325
معدل النمو	9.7		17.4		11.7	21.8		34.0		24.2	16.7

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء،بغداد،ص٢٢٥-٢٢٦.

اما الخدمات الصحية والاجتماعية في العراق فقد توسعت في تلك المدة بشكل كبير، فبنيت المستشفيات الجديدة، وزاد عدد الأسرة بنسبة ٥٥% خلال تلك المدة، وبذلت محاولات في زيادة عدد الاطباء والممرضين وظلت منخفضة على الرغم مما بذلت من جهود في تلك المدة، واصاب بعض المؤشرات الصحية تدهور بفعل العنف والاضطراب السياسي، وكثرت عدد الوفيات.

وبالنسبة لقطاع الاسكان، فان من ابرز الانجازات في تلك المدة في مجال الاسكان لذوي الدخل المحدود، وتم تزويد العمال بالأراضي والقروض اللازمة لإنشاء الدور، وشرع بالعمل لإنجاز مشاريع اسكانية كبيرة في مناطق مختلفة من البلاد، وقامت المشاريع وخاصة بالقرب من قناة الجيش.

وكان لهذه السياسة اثار جانبية سلبية، اذ تدفق المزيد من المهاجرين الى بغداد و بنوا صرائف جديدة، املا" في أن تشملهم نعم الاسكان الجديد، وهربا" من العنف المتصاعد في الريف في اعقاب تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، وفي الجانب الاقتصادي ادى الى زيادة الاراضي المستصلحة وزيادة غلتها باستعمال طرق المكننة الحديثة في الانتاج الزراعي، والهدف العام لهذا القانون هو زيادة مساحة الاراضي الزراعية بمحاصيل (القمح والشعير والرز) من (١١،٢) مليون

[١] كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي. العراق(تاريخ اقتصادي)، الجزء الخامس، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٧، ص١٥٣.

دونم في عام ١٩٥٧ إلى (١٢) مليون دونم في عام ١٩٦٣، الاّ ان المفارقة انه لم تحدث زيادة في الناتج الزراعي جراء تلك الاجراءات وانخفض الناتج لتلك المحاصيل إلى (١،٤) مليون طن ولم يحافظ على (٢،٥) مليون طن للمدة نفسها، ويعلل ذلك التراجع إلى تفتيت الحيازات الزراعية الكبيرة، وما ترتب عليها من فقدان مزايا الانتاج الكبير اضافة إلى عجز الملكيات الصغيرة بسبب استخدام اساليب المكننة الحديثة، فضلاً عن قلة الكوادر الزراعية المدربة، ولأسباب فنية أخرى تتمثل في محدودية استعمال الاسمدة، وقلة التمويل المالي للقطاع الزراعي وقلة الاستثمارات المطلوبة للتنمية الزراعية في العراق وبحسب تقديرات خبراء منظمة الامم المتحدة للزراعة والتغذية آنذاك قدرت الاحتياجات بحوالي (٤٠) مليون دينار سنوياً خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٥) وفي الواقع إن تلك التخصيصات قدرت بحوالي (٢٢) مليون دينار[١].

وقد وصل عدد المهاجرين الجدد الى بغداد عام ١٩٥٨ الى حوالي ١٢٠ الف نسمة، وارتفعت في تلك المدة بدلات الايجار وقد استقروا في صرائف غير صحية الى جانب المهاجرين الذين سبقوهم فتوسعت مناطق استقرارهم، واتخذت الحكومة اجراءات في محاولة منها لتجميع اصحاب الصرائف، وبذلك قررت وزارة الاسكان توزيع الاراضي على اصحاب الصرائف، وقد بلغ عدد الاراضي الموزعة في عام ١٩٦٢ حوالي ١٧ الف قطعة سكنية وتوزعت على المناطق المختلفة، ومن دون ان ترافقها مشروعات تتناسب مع مساحة المنطقة من خلال ما يقدم من الخدمات العامة والمياة الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء، مما دفع الى المزيد من الضغوط على الحكومة بالاضافة الى الضغوط التي يعاني منها ابناء المنطقة التي باتت تعاني لظروف الفقر والحرمان.

واستمرت مستويات المعيشة بالانخفاض ولكن التحسن بدأ ببطء وخلال المدة ١٩٦١-١٩٦٢، واشارت دراسات اجريت عام ١٩٦٢ على عمال الطابوق الذين يشكلون ٢٠% من مجموع العاملين في الصناعات في بغداد إلى زيادة الانفاق الشهري للاسر في البيوت او الصرائف.

---

[١] عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، النفط، التنمية الحروب، التدمير، مصدر سابق، ص ٦١ .

أما دور القطاع الخاص العراقي في عملية التنمية الاقتصادية، فكان للتوجهات التي جاءت بعد ثورة عام ١٩٥٨ دور كبير في تهميشه بحجة انه قطاع مستغل، فقامت الدولة في عام ١٩٦٤ بتأميم معظم الشركات الخاصة الكبيرة، وظل القطاع الخاص مقتصرا" على الصناعات الصغيرة [١] حاولت الدولة بعد عام ١٩٥٨ ان تتقاسم معه هذا الدور نتيجة زيادة عوائد النفط. بحيث شكلت المساهمة بحوالي (٤٢،٦) عام ١٩٥٨، في حين شكلت النسبة عام ١٩٦٨ بحوالي(٦٣،٠).

والدعم الحكومي بصبغته الاقتصادية كان متوجها" في هذة المدة على تصحيح الطبيعة التي شوهت الاقتصاد العراقي ،و كذلك الزيادة في المساهمة للقطاعات الاقتصادية التي كانت تتسم بالضعف ، وان النسب المساهمة القطاعين وهما(الصناعة والزراعة) في تكوين الناتج القومي بنسب (9,45,4,23%،) على التوالي عام (١٩٦١) وخلال العام (١٩٦٤)(كانت (٣،٢١، ٩،٤٢%) على التوالي ، و(٩,١٢% و٣,٨٨%) على التوالي عام ١٩٦٦، وهي نسب مساهمة متدنية مقارنة بارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج القومي التي بلغت (٧٦,٨% و٧٩,٦% و٧٥,٩%) على التوالي خلال السنوات ١٩٦١ و١٩٦٤ و١٩٦٦.[٢] كما لم يسهم الدعم الحكومي في تطوير القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد العراقي.

واما في حالة اذا كان الدعم يقوم على صيغة او سياسة اجتماعية جديدة والتي ادت في البروز لشكل جديد وهو يتمثل (دعم الخدمات الاجتماعية والرواتب التقاعدية) وكذلك تقدم دعم العناية بالاطفال بالاضافة الى الخدمات الخاصة والتي من ضمن واجبات الدولة وهي (خدمات التعليم والصحة).

---

[١])احمد عمر الراوي،دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق ،ص٢٢٣.

[٢] عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه تم تقديمها إلى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص١٧١.

ويوضح الجدول ادناه وحسب الارقام الواردة فيه مدى المساهمة والدعم المقدم ونسبة من الانفاق الجاري وحسب الجوانب المقدم لها الدعم .

جدول (٦)الإنفاق الجاري وتقسيماته الرئيسية للمدة ١٩٥٩– ١٩٦٧ (ملايين الدنانير والنسب المئوية)

السنة / الإنفاق	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967
الإنفاق الجاري	**100.2**	**114.3**	**119.2**	**128.4**	**149.0**	**180.1**	**180.1**	**192.4**	**205.5**
الإنفاق على الدفاع	**37.7**	–	**45.1**	**49.3**	**61.3**	**53.9**	**53.9**	**83.6**	**90.6**
كنسبة من الإنفاق الجاري%	**37.6**	–	**37.8**	**38.3**	**41.1**	**29.9**	**29.9**	**43.4**	**44.0**
الإنفاق على التربية والتعليم	**20.2**	**24.5**	**29.0**	**32.4**	**33.3**	**37.8**	**37.8**	**48.5**	**50.5**
كنسبة من الإنفاق الجاري%	**20.1**	**21.4**	**24.3**	**25.2**	**22.3**	**21**	**21**	**25.2**	**24.5**
الإنفاق على الصحة	**5.4**	**6.3**	**6.8**	**7.5**	**7.1**	**7.4**	**7.4**	**9.0**	**9.9**
كنسبة من الإنفاق الجاري%	**5.3**	**5.4**	**5.7**	**5.8**	**4.7**	**4.1**	**4.1**	**4.6**	**4.8**
الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والبلدية	**7.7**	**5.6**	**6.6**	**7.8**	**8.9**	**1.9**	**1.9**	**9.0**	**1.4**
كنسبة من الإنفاق الجاري%	**7.6**	**4,8**	**5.5**	**6.0**	**5.9**	**1.0**	**1.0**	**4.6**	**0.6**
الدعم والمنح والتقاعد	–	–	**7.3**	**8.3**	**9.8**	**10.7**	**10.7**	**12.6**	**14.0**
كنسبة من الإنفاق الجاري%	–	–	**6.1**	**6.4**	**6.5**	**5.9**	**5.9**	**6.5**	**6.8**

المصدر :–تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

١– عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة في العراق ،بغداد،١٩٧٢ ،ص٣٨،ص٩٥،ص٤٠٦،ص٤٠٨.

٢–خالد حيدر، تطور النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية في العراق للمدة ١٩٨٠–١٩٩١، رسالة ماجستير تم تقديمها إلى كلية الادارة والاقتصاد –الجامعة المستنصرية ،بغداد ،١٩٩٤،ص٥٨،ص٧١

من الجدول (٦) يمكن ملاحظة تزايد النفقات الدفاعية على الرغم من سياسة الحكومة المتجهة نحو تزايد الدعم، فمازالت النفقات الدفاعية تستأثر بالجانب الأكبر من الإنفاق الجاري، إذ زادت من (٣٧,٦%) عام ١٩٥٩ إلى (٤١,١%) عام ١٩٦٣، لتصل إلى (٤٤,٠%) عام ١٩٦٧، على حين استحوذ الإنفاق على التربية والتعليم على (٢٠,١% و ٢٢,٣% و ٢٤,٥%) على التوالي خلال الاعوام المذكورة، ليستحوذ على المرتبة الثانية بما يستحوذ من الإنفاق الجاري، إذ منحت الحكومة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها الجامعية (بغداد والبصرة والموصل) ٤,٥ مليون دينار سنة ١٩٦٤. وكذلك المنح التي قدمت الى الجهات المحلية وذلك من خلال مؤسسات تعليم الأطفال والمدارس الابتدائية و مدارس محو الامية وقدرت هذه بحوالي(٢٥،٥) مليون في العام ١٩٦٦.

وفي حالة توجة الانفاق في اتجاه (التقاعد والمنح) فكان له ان يحصل على مرتبة ثالثة في الانفاق الجاري ولهذا فان نسبته ازدات من (٦،٥% في عام ١٩٦٣) الى ان وصلت في ١٩٦٧(٦,٨) . وفي جانب الانفاق على (الخدمات الاجتماعية) فكان في المستوى الاخير في الانفاق الجاري وهذا مع الانخفاض في ماكان يخصص في الموازنة لهذة الخدمات

فقد تزايدت اهمية الدعم الحكومي الموجه إلى الخطة الاقتصادية القومية (١٩٦٥-١٩٦٩) إلى ٢٤٠,٦ مليون دينار بما يشكل ما نسبته (٢٧,٨%) من الإنفاق العام و (١٠,١%) من الدخل القومي، استحوذ فيه التعليم العالي والبحث العلمي على ٦٣,٤% من اجمالي الدعم الحكومي ، على حين جاء الضمان الاجتماعي معبراً عنه بالدعم المخصص صوب التقاعد بالمرتبة الثانية وبأهمية نسبية بلغت ١٩,٨% من اجمالي الدعم، ثم الخدمات الصحية بنسبة (١٣,١%)، أما الدعم السعري الذي لم يشكل أكثر من ١,٧% من إجمالي الدعم الحكومي ، فقد تمثل في مبالغ نقدية تم تقديمها لبعض المنشآت والمؤسسات المنتجة والمستوردة لتغطية جزء من الخسائر الناجمة عن نشاطها أو كلها من دون أن يحدث لها فصل مستقل في الموازنة.

وان الدعم المقدم للتعليم والصحة والمرتبات التقاعدية والتي يستفاد منها سكان الحضر اكثر من سكان الريف ،كان هذا الامر يتنافى مع العدالة الاجتماعية مما ادى الى بروز الاختلالات بين المدنية والريف ،كذلك ادى الى ظهور عجز دائم في الميزانية الجارية للمدة (١٩٥٨- ١٩٦٧) لتصل الى حوالي (١٠،٥% عام ١٩٥٩) و ٣٣,٨% عام ١٩٦٦ ونتيجةً لتزايد الإنفاق الجاري من دون ان يرافق ذلك الزيادة المماثلة في الايرادات العامة، وبهذا الاعتبار وابتداء من عام(١٩٥٩)كان ذلك من خلال سياسات الاقتراض من البنك المركزي ، وكذلك القيام بإصدار الحولات الخزينية وسندات القروض وكل هذا عمل على الاخفاق في سياسات الدعم الحكومي من تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية[١].

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية في ظل النظام المركزي (١٩٦٨-٢٠٠٣)

[١] خالد حيدر، مصدر سابق، ص٦٢-٦٣.

أولاً: التأميم وتوافر الموارد لأغراض التنمية (١٩٧٣-١٩٨٠)

تعد المرحلة التي بدأت عام ١٩٦٨ من المراحل المهمة وكان تتميز بالسيطرة المطلقة للدولة ، وان التخطيط المركزي برز بقوة كبيرة خلال تلك المرحلة، وكان شمولها على مختلف انشطة الحكومة ، ولها الأثر الكبير في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وكانت خطط التنمية في هذة المرحلة مستندة إلى استراتيجية وفلسفة اقتصادية، وهي تهدف الى تحقيق العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ساندها في ذلك حصول زيادة كبيرة في الموارد المالية، والتي كانت على خلفية القرارات الخاصة بتأميم شركات النفط الاجنبية، وهو ما اسهم بشكل كبير بنقل دور الدولة من مجرد التدخل الى منتجة وكان ذلك عبر قطاعها الاقتصادي مستهدفة في ذلك قيادة العملية التنموية [١]. وهذا اريد له ان يتحقق عبر خطتين:

الخطة الاولى: الخطة الاقتصادية ١٩٧٠-١٩٧٤ والتي تميزت بمراجعتها للخطط السابقة، ووضعت منهجاً للمؤشرات الاقتصادية المطلوب تحقيقها، ومنها تنمية الدخل القومي بمعدل نمو سنوي (٧,١%)، والتركيز على تنمية قطاعي الصناعة والزراعة لتحقق معدلات نمو (١٢% للصناعة و٧% للزراعة)، كما انها اولت القطاع الصناعي اهتماماً واضحاً، وبلغت تخصيصات خطة التنمية القومية ١٩٧٠-١٩٧٤ مبلغ (١١٤٣,٧ مليون دينار)، كما ان برامجها اتسمت بالعمل على زيادة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

الخطة الثانية: خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٠ وهذه الخطة كانت أكثر نضجاً وادق توجهاً، لا سيما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والتخصيصات لقطاعات (الزراعة والصناعة والنقل والمباني والنفقات الاخرى)، والتي توزعت بنسب (١٩,٠،٢٠,٢،٤،١١،٦،١٤,٨،٣٤)% على التوالي، ومصدر تميزها هو فيما حققته من معدلات نمو سنوية في الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الدخل الفردي.

والتي أدت بوضوح الى تغير في بنية الاقتصاد الوطني (شكل٧).

(شكل٧) معدل النمو السنوي في مختلف القطاعات الاقتصادية

---

[١] **عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق،مصدر سابق، ص١٦٨.**

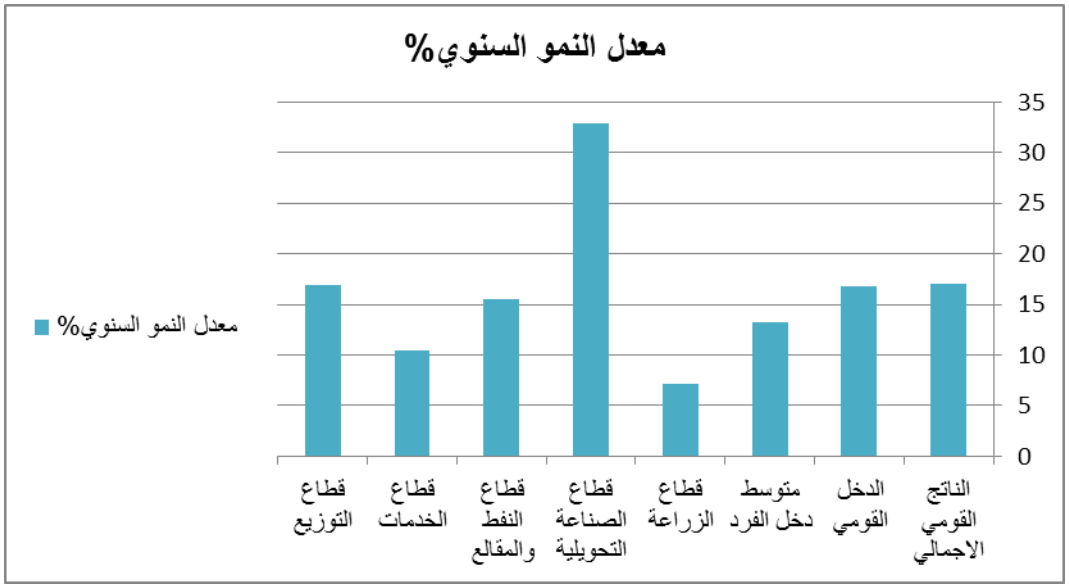

المصدر: صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه وتطبيقاته واجهزته للمدة من ١٩٢١-١٩٨٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨١. ص١٩٩.

ان اهم ما كانت تتميز به لما تتميز به خطط التنمية لهذة المرحلة ، هو التركيز الكبير على القطاع الصناعي وعدته قطاعاً رئيساً، من اجل مواجهة الاعتماد المتزايد على قطاع واحد قابل للنضوب وهو النفط، ولقد بدا واضحاً سعة تدخل الدولة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، وتعظيم الموارد المالية من اجل دعم الموازنة العامة وزيادة التخصيصات الاستثمارية لبرمجة أهداف التخطيط التي ترمي الحكومة لتحقيقها، وكان لمنهج الدولة المركزي تأثير في زيادة الانفاق الحكومي، هو ما يتعلق بتحقيق شيء من الرفاهية الاجتماعية من خلال رفد الصحة والتعليم ودعم اسعار السلع الأساسية، وتقدر الاهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي الى الانفاق العام للسنوات (١٩٧٠-١٩٧٤) بحوالي (٢٢,٩%)، والاهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي للقومي (١٠,٢%).

ويوضح الجدول ادناه مدى تغطية الايرادات للنفقات وخلال هذة المدة.

جدول (٧) تغطية الايرادات للنفقات في العراق للمدة (١٩٦٨-١٩٨٠)مليون دينار

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العجز أو الفائض	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي	تغطية الايرادات للنفقات
	١	٢	٣	٢-١	٣/٤	(٢/١)١٠٠*
1968	241.9	220.4	1034.5	21.5-	2.1-	91.1
1969	288.5	250.6	1074.2	-37.9	3.5-	86.9
1970	302.2	293	1171.9	10.6-	0.9-	96.5
1972	341.4	345	1366.4	3.4	0.2	101.0
1972	345.3	271	1369.5	74.8-	5.5-	78.3
1973	454.9	598	1555.2	143	9.2	131.4
1974	921.4	1400	3400.9	478.9	14.1	152.0
1975	753.1	996	3974.3	243.2	6.1	132.3
1976	1466	1712	5243	246.3	4.7	116.8
1977	1364	1587	5858.2	222.5	3.8	116.3
1978	1937	2118	7017	181.2	2.6	109.4
1979	2639	2567	11167.2	72.5-	0.6-	97.3
1980	7669	7197	15770.7	471.8-	3.0-	93.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية.

من الجدول اعلاه نلحظ أن سياسات الحكومة العراقية في الجانب الآنفاقي بقيت متزايدةً، في حين كان هناك تفاوت واضح في الايرادات ومن خلال الارقام الواردة في الجدول (٨) وبالذات في الايرادات غير النفطية، وبالتالي تبعاً لذلك فإن التنمية اتسمت بانهأ تنمية ريعية اقيمت على انعاش الاقتصاد من خلال الريع النفطي، وهو ما يعكسه ضخامة الانفاق الحكومي عبر خطط التنمية والمخصص للموارد البشرية، بهدف تكامل مساري التنمية في رأس المال المادي والبشري، لتطوير قدرات الانسان العراقي، وتبين ذلك مستويات الانفاق الحكومي والتي بلغت (٢٤١,٩) مليون دينار عام ١٩٦٨، لتصبح (٧٦٦٩) مليون دينار في عام ١٩٨٠.

وما يخص الايرادات الحكومية ،ولاسيما الايرادات الضريبية،وخلال السنوات(١٩٧٣-١٩٧٩)، والتي بدأ فيها النظام الضريبي في العراقي بالتلاشي، وذلك مع التراكم الريعي ،والزيادة في القدرة المالية للدولة، وفي تلك المدة تم التمهيد لأعادة في الصياغة للعقد الاجتماعي ، وبهذا اصبحت الدولة هي المالك والمدير الرئيس لأموال النفط، وانخفضت الحاجة الضرورية الى فرض الضرائب ،ولم يعد له أي دور في ادارة البلد الاقتصادية ،كذلك الاعادة في توزيع الدخل ،وكذلك دعم التكافل الاجتماعي .

واعتبرت الموارد التي تأتي من مواطنيها مبالغ قليلة وبالمقارنة للمتحقق من عوائد النفط (شكل ٨) وهي سمة تتصف بها اغلب الدول الريعية.

جدول (٨) مصادر تمويل التنمية في العراق ١٩٦٨-١٩٨٠

(مليون دينار)

السنة	ايرادات الضرائب	المساهمات الاجتماعية	ايرادات الشركات المملوكة للدولة	الاقتراض الداخلي	استثمار القطاع الخاص	ايرادات النفط
1968	162.703	4.632	---	82	63.0	344.2
1969	150.360	4.820	---	92.9	65.3	367.6
1970	114.0	5.100	23	108.9	84.0	367.6
1971	123.25	5.421	22	107.9	89.9	526.2
1972	120.65	5.752	19	107.9	102.4	421.3
1973	123.67	6.812	20	107.9	99.7	511.7
1974	124.8	6.532	20	102	123.1	1943.0
1975	258.13	7.400	39	101.2	140,2	2522.70
1976	324.78	8	46	102.464	224.1	2635.50
1977	389.9	8	50	101.960	245.8	2880.40
1978	390.2	8.245	64	101.455	369.8	3075.80
1979	413.9	8.700	80	103.377	449.6	1838.7
1980	579.2	9	132	3.321	780.4	4333.1

المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الاتية:

١. عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار-الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٥. للمدة (١٩٥٢-١٩٧٤)(١٩٧٩-١٩٩٠) .

٢. عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨- ١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٠. للمدة (١٩٧٥-١٩٧٨).

٣. المجموعة الاحصائية للسنوات (٦٦-١٩٧٠)/ص٢٨٤. للسنوات (١٩٧٠-١٩٧٣)، ص٣٣١، للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٠)/ ص١٢٧.

الشكل (8)مصادر تمويل التنمية للفترة من (١٩٦٨-١٩٨٠)

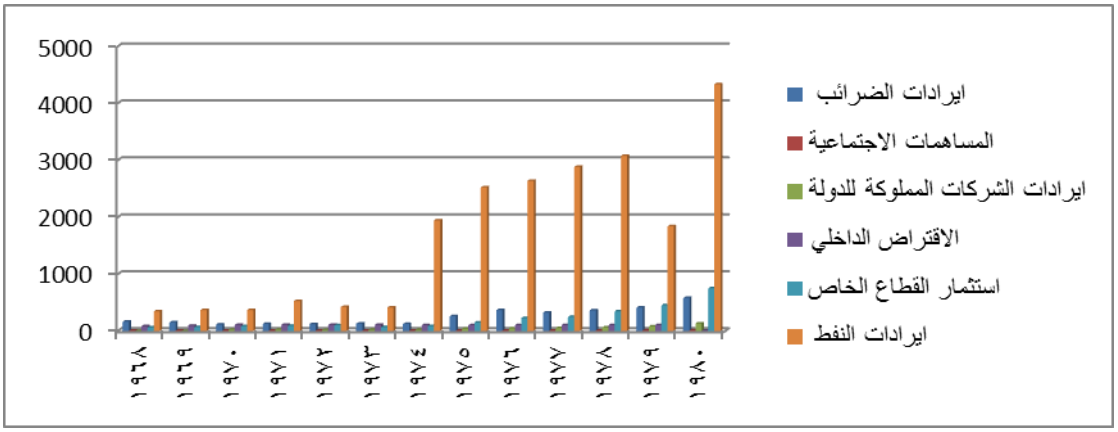

بالاعتماد على المصادر الاتية:

٤. عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار-الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٥. للمدة (١٩٥٢-١٩٧٤)(١٩٧٩-١٩٩٠) .

٥. عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨- ١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٠. للمدة (١٩٧٥-١٩٧٨).

٦. المجموعة الاحصائية للسنوات (٦٦-١٩٧٠)/ص٢٨٤. للسنوات (١٩٧٠-١٩٧٣)، ص٣٣١، للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٠)/ ص١٢٧.

وخلال المدة (١٩٧٣-١٩٨٠) فقد شهدت الإيرادات النفطية زيادة كبيرة في عوائد النفط، وكان هذا نتيجةً للزيادة في الانتاج والاسعار، وأن القطاع النفطي استطاع من ان يحل مشكلة التمويل ،وتسخير العوائد النفطية لخدمة التنمية، وتغطية متطلبات الانفاق العام المتزايدة[١]،وصولت إلى ٤٣٣٣,١ مليون دينار عام ١٩٨٠، فارتفعت وتيرة الانفاق الاقتصادي والاجتماعي وزادت مشاريع البنى التحتية والصناعات التحويلية. وعند بواكير عقد الثمانينيات أصبح العراق واحداً من البلدان العربية،التي ولجت التنمية بقوة، إلا أن نشوب حرب الخليج الاولى ، ترتب عليه تراجع في هذه الجهود التنموية نتيجة عسكرة الاقتصاد والمجتمع، وتراجع العوائد النفطية إلى (4.3) مليار دينار عام 1980، وعليه يمكن القول ان عقد الثمانينات هو عقد دمار التنمية شكل (8).

[١] **فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، جامعة عمر المختار البيضاء، ٢٠١١، ص٧.Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/28371**

وبالعودة إلى دور الدولة ومساهمتها في ما توفره من خدمات، فقد شهد القطاع الصحي اهتماماً كبيراً، وهو ما تعكسه المؤشرات الصحية، التي تدل على حجم الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة لرفع المستوى الصحي للمجتمع، ومنها العمر المتوقع عند الولادة ، فان العمر المتوقع للولادة قد ازداد من (٥٥-٦٢) سنه وذلك للسنوات (١٩٧٠-١٩٨٠) [١]، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١،٣%و١،٢)) من أجمالي المدة الأولى والثانية على التوالي .

أما فيما يخص المؤشرات التي تعبر عن الأمن الصحي، مثل معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف طفل، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة[٢]. فإن مؤشر وفيات الأطفال الرضع لكل (١٠٠٠) طفل شهد تغيرات ايجابية، حيث انخفض عدد وفيات الأطفال الرضع من (٩٠) طفل عام (١٩٧٠) إلى (٨٠) طفل عام (١٩٨٠)، وبمعدل نمو سنوي سالب مقداره (-١،٢%). وفيما يخص مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) من الأطفال فقد انخفض من (١٢٧) عام (١٩٧٠) إلى (٩٥)عام (١٩٨٠) وبمعدل نمو سنوي بلغ (-٢،٩%).

اما جانب التعليم، والذي يوضح من خلال الشكل أدناه، وأن هذة المرحلة تميزت ببذل جهود كبيرة في مجال تحديث النظام التعليمي في العراق وتطويره، وتوسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها ليشمل أبناء الشعب العراقي، بكافة فئاته ومستوياته المختلفة، من خلال تطبيق مجانية التعليم عام ١٩٧٦ وإلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية عام ١٩٧٨، فضلاً عن إجراءات تنفيذ الحملة الوطنية لمحو الأمية، التي ازداد من خلالها عدد الكبار المتعلمين بشكل ملحوظ، حيث ازدادت النسبة من ٥٢% عام ١٩٧٧ إلى ٨٧% عام ١٩٨٧ [٣].

---

[١] حسن لطيف الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة في منظور التنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (١٤)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد،٢٠٠٧، ص٧٠.

[٢] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٣، ص٥٧.

[٣] أنطوان حداد، نظامي التعليم والصحة في العراق وتحديات إعادة الأعمار، في احمد الكواز وآخرون، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص٢٣١.

وبالنسبة للدعم الذي تقدمة الحكومة، فإن تركيزها كان على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ومن خلال مقارنة الدعم الحكومي للقطاعات المذكورة بالنسبة للاِنفاق الجاري في تلك المدة ،فالذي نلاحظه ومن خلال انخفاض الاهمية النسبية لنفقات الدعم الحكومي الموجه إلى القطاعات المذكورة، بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق الجاري من (٢٦,٧%) عام ١٩٦٨ إلى (١٨,١%) عام ١٩٧٥، لتصل إلى (١٤,٧%) عام ١٩٨٠ في مقابل تزايد الاهمية النسبية للإنفاق على الدفاع من جملة الإنفاق الجاري من (٤٥,٨%) عام ١٩٦٨ إلى (٤٦,٠%) عام ١٩٧٥، لتصل إلى (٤٤,٢%) عام ١٩٧٨،هذة الارقام بالامكان ان تعطينا صورة بان الدعم كان منخفضاً خلال تلك المدة،وهذايعني التوجه نحو الانفاق العسكري.

ثانيا: الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): اقتصاد الحرب وتوقف التنمية

ان تلك المرحلة عدت أسوأ مرحلة وكذلك كانت فيها الانتكاسة الحقيقة للتنمية في العراق والتي كان السبب فيها يعود الى الحرب العراقية الايرانية ، ولاسيما بعد كان الاقتصاد العراقي في الطريق الى الانتعاش الحقيقي،ومن الملاحظ بان هذا المورد المهم والحيوي انخفض بسبب الحرب.

وخلال تلك المدة عدت وبرزت خطتان للتنمية، وهما خطة التنمية القومية للمدة من (١٩٨١-١٩٨٥)، والثانية للفترة من (١٩٨٦-١٩٩٠)، وكانت التخصيصات والمصروفات الفعلية وكفاءة التنفيذ لهما كما يوضح(جدول ٩).

جدول (٩)(خطط التنمية القومية للفترات(١٩٨١-١٩٨٥)و(١٩٨٦-١٩٩٠)مليون دينار

خطة التنمية	التخصيصات	المصروف الفعلي	كفاءة التنفيذ%
خطة التنمية القومية(١٩٨١-١٩٨٥)	**34667,9**	**24980.9**	**72,1**
خطة التنمية القومية(١٩٨٦-١٩٩٠)	**27074.6**	**15690.8**	**57.9**

المصدر: كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي، ٢٠١٣، ص٦٢.

تشكل الموارد التي تسهم في تمويل ميزانية الدولة الأهمية الكبرى في التخطيط للتنمية، وكما هو معروف فإن دالة التنمية في العراق ظلت تعتمد على العائدات النفطية، وكان القطاع النفطي هو المتضرر الأكبر من الحرب، ومن الطبيعي أن تنحدر المؤشرات الاقتصادية والتنموية عما كان متوقعاً لها وتدني مستواها بشكل كبير، واضحت مشكلة نسبة تغطية الايرادات للنفقات في العراق، هي التحدي الاكبر للتنمية .

ففي عام ١٩٨٠ كانت نسبة التغطية ما يقارب (٩٣,٨) وهذه المدة هي ضمن مرحلة التنمية الريعية، إلا أن النسبة انخفضت الى(٥٩,٩) عام ١٩٩٠، لتفصح عن بداية أزمة التنمية الريعية.

جدول (١٠) نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي وتغطية الايرادات للنفقات في العراق ١٩٨٠-١٩٩٠

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العجز أو الفائض	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي	تغطية الايرادات للنفقات
	1	2	3	2-1	4\3	100*(1\2)
1980	7669	7197	15770.7	471.8-	3.0-	93.8
1981	11391	5326	11346.9	6064.9-	53.4-	46.8
1982	14492	4844	12621	9648.4	75.9-	33.4
1983	12126	3725	14550.9	-8401.2	66.6-	30.7
1984	10719	3901	15011.8	6817.8-	46.9-	36.4
1985	10583	4402	14652	6180.9-	41.2-	41.6
1986	10155	3853	17600	6301.7-	43.0-	37.9
1987	11847	4948	19432.2	6899.3-	39.2-	41.8
1988	13363	5394	20407.9	7969-	41.0-	40.4
1989	10934	5592	20407.9	5342-	26.2-	51.1
1990	14179	8491	55926.5	5688-	10.2-	59.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية.

وفيما يخص مساهمة مصادر الايرادات في تمويل التنمية فان الإيرادات الضريبية وخلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ (جدول١١) لم تحقق نسبة مهمة من اجمالي الايرادات، وخلال النصف الاول من هذه المدة لم تتجاوز(٧,٧%)، بسبب ارتفاع حصيلة الايرادات النفطية وزيادة الاعفاءات الضريبية وخفض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية، في النصف الثاني من هذه المدة فقد شهدت الايرادات الضريبية ارتفاعاً وهذه الزيادة تعود الى الزام الحكومة العراقية جميع المنشآت المملوكة لها، بتسديد اكثر من ٨٠% من مبيعاتها الى وزارة المالية[١]، يضاف الى ذلك انخفاض الاهمية النسبية للإيرادات النفطية بعد عام ١٩٨٥، نتيجة لانخفاض كمية الصادرات النفطية وانخفاض اسعار النفط، فقد شكلت حصيلة الايرادات الضريبية نسبة ٤,٨% من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة ١٥,٨% من اجمالي ايرادات الموازنة العامة للدولة .

[١] ضيدان طويرش هاشم، مديونية العراق الخارجية الواقع والاثار للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١٠٦.

جدول (١١) (ايرادات الدولة ١٩٨٠-١٩٩٠)

(مليون دينار)

السنة	ايرادات الضرائب	ايرادات الشركات المملوكة للدولة	استثمار القطاع الخاص	ايرادات النفط
1980	**579.47**	**132**	**748.0**	**4333.1**
1981	**639.46**	**210**	**1009.0**	**1351.4**
1982	**897.35**	**287**	**1122.3**	**1457.8**
1983	**1100.37**	**394**	**819.9**	**1445.3**
1984	**860.02**	**482**	**865.0**	**1815.5**
1985	**1051.37**	**566**	**831.1**	**1927.2**
1986	**1018.71**	**700**	**680.4**	**1147.9**
1987	**951.30**	**1354**	**623.6**	**1745.5**
1988	**1262.94**	**2715**	**623.6**	**1616.6**
1989	**1325.84**	**3168**	**2459.0**	**1765.8**
1990	**1338.72**	**2678**	**3265.9**	**1325.9**

المصدر:

١- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار-الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٥.

٢- وزارة المالية، جمهورية العراق، الهيئة العامة للضرائب، قسم الاحصاء والابحاث.

٣- المجموعة الاحصائية ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٦.

وبالنسبة لمساهمة الايرادات النفطية في تمويل الموازنة والجهد التنموي(بحسب الجدول رقم ١١)، فإنها شكلت حوالي (4333.1) مليون دينار عام ١٩٨٠، فيما شهدت انخفاضاً حاداً لتصل الى (١,٣ مليار دينار) ١٩٨١. مما يعني عدم قدرتها على التكيف مع متطلبات النفقات العسكرية المتزايدة، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

وبالعودة الى الجدول (11) ولنبين به مساهمة القطاع الخاص في هذه المرحلة، والذي شكلت نسبة الاستثمارات الخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي لمتوسط المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) بلغت ١٨%[١]، وان هذا الارتفاع البسيط يعود الى حرب الخليج الاولى، ووصلت نسبة الاسهام بحوالي ٤١% من اجمالي التمويل في اواخر الثمانينيات. وعموما يمكن القول ان هذه المدة شهدت بدايات التدهور والتشوه الحقيقي لأغلب المؤشرات التنموية في العراق .

[١] عماد عبداللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق، مصدر سابق، ص١٩٥.

اما اذا انتقلنا الى الجانب التعليمي، يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى اهتمام الدولة بقطاع التعليم، بوصف الإنفاق على التعليم يعد مدخلاً من مدخلات النظام التعليمي[1]، الا اننا نلاحظ تراجع هذا المؤشر خلال تلك المدة، إذ سجل معدل نمو سنوي سالباً قدره (-٣،٥%)، الأمر الذي يعكس مدى ضآلة الإنفاق التعليمي بوصفه نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت حصة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة من (٥،٥%) عام (١٩٨٥) إلى (٢،٦%) عام ١٩٩٠.

اما القطاع الصحي فارتفعت نسبة الانفاق الحكومي على هذا القطاع قليلاً خلال سنوات الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨)، وهذا يعود الى تأمين متطلبات علاج الاصابات والمشاكل الصحية التي رافقت الحرب.

[1] محمد ابراهيم العصفور، تمويل التعليم والدعم الحكومي، جامعة الملك سعود، الرياض،٢٠١١، ص٢٧.

ثالثاً: العقوبات الاقتصادية والانهيار الاقتصادي ١٩٩٠-٢٠٠٣

ان هذه المدة تمثل بداية العقوبات الاقتصادية والتي فيها ازداد الوضع سوءاً من خلال التعميق لمعظم المشاكل الاقتصادية، وقد فقد البلد ما تبقى من بنيته الاقتصادية والاجتماعية العسكرية والمدنية وخصوصا" الاثار التي تركتها الحرب العراقية –الايرانية

وتعرض الشعب العراقي لفقدان مجموعة من الارواح والتراجع في مستويات المعيشة الى ان وصل الى المستويات الدنيا، وهذا كله ادى الى انهيار كل ما تبقى من سياسات التنمية الاقتصادية في العراق ، التي كان الاقتصاد يعمل عليها، وكان هذا نتيجة واضحة لقصور الايرادات العامة للدولة وانخفاض اهمية او غياب المورد النفطي الا بحدود عمليات التهريب للنفط، فضلاً عن السياسة التي سعت الحكومة العراقية الى العمل بها وذلك بإحلال المنتج الوطني او المحلي محل الاستيراد او المستورد من الخارج [١].

ووضعت الدولة خطة التنمية (١٩٩١-١٩٩٥) قبل غزو الكويت، وقدرت تخصيصاتها بحوالي (169951.1) مليون دينار وما نفذ منها حوالي (141036.6) مليون دينار، بنسبة تنفيذ قدرت بحوالي (٨٣%)، وهي اعلى نسبة تنفيذ تحققت خلال الخطط الاقتصادية في العراق، وهي تعكس الاداء التنفيذي الافضل للمؤسسات الدولة.

---

[١] عبدالحسين العنبكي، الفجوات الثلاث، متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة، دار الايام، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص١٤٥.

وبالتالي سوف نوضح من خلال الجدول ادناه ما يشكلة الانفاق الحكومي ونسبة ما تغطيه الايرادات للنفقات وذلك لبيان دور الدولة .

جدول (١٢) الانفاق الحكومي والايرادات العامة ونسبة تغطية الايرادات للنفقات

السنة	الإنفاق الحكومي	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	العجز أو الفائض	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي	تغطية الايرادات للنفقات
	١	٢	٣	٢-١	٣/٤	(٢/١)١٠٠*
1990	14179	8491	559926.5	-5688	10.2-	59.9
1991	17497	4228	42451.6	-13269	31.3-	24.2
1992	32883	5047	11518.4	27836	24.2-	15.3
1993	68954	8997	321646.9	59957	18.6-	13.0
1994	199442	25659	1658325.8	173783	10.5-	12.9
1995	690783	106986	6695482.9	583797	8.7-	15.5
1996	542541	178013	6500924.6	364528	5.6-	32.8
1997	605802	410537	15093144	195265	1.3-	67.8
1998	920501	520430	17125847.5	400071	2.3-	56.5
1999	1033552	719065	34464012.6	314487	0.9-	69.6
2000	1498700	1133.35	50213699.9	365666	0.7-	75.6
2001	2069727	1289246	41314568.5	780481	1.9-	62.3
2002	2518285	1971125	41022927.4	547160	1.3-	78.3
2003	1982548	2146346	29585788.6	163798	0.6-	108.3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية.

ولاعتبار الايرادات العامة الخاصة بالدولة تعد بمثابة المجال المهم للنشاط الحكومي، ولبيان مدى قدرة الحكومة على تمويل انفاقها الحكومي، وبحسب بيانات الجدول اعلاه وخلال المدة (١٩٩١-١٩٩٥) تمثلت بالانخفاض في الاعتماد على الريع النفطي ،وبسبب حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) والتي اصابت البلد بالدمار وما جاء بعدها من قرارات لمجلس الامن وهي فرض عقوبات على الاقتصاد العراقي وهي تعد اضافة لما تركته الحرب الاولى من دمار الصناعة النفطية والبنى التحتية ، وهذه المرحلة هي ازمة تنمية ريعية، الان انه في عام ٢٠٠٣ وهي عودة التنمية الريعية إذ شكلت الايرادات حوالي (٢١٤٦٣٤٦)

واذا انتقلنا الى الانفاق الحكومي في تلك المدة والتي بدأ (١٤١٧٩) عام ١٩٩٠، وهذه المرحلة هي بداية العقوبات الاقتصادية على العراق الى ان وصلت ٢٠٠٢ (٢٥١٨٢٨٥)، وهذا ينعكس

واضحاً على نسبة تغطية الايرادات للنفقات فإنها شكلت بحوالي ٥٩,٩ عام ١٩٩٠ الى ان وصلت في عام ٢٠٠٢ (٧٨,٣)، وفي هذه المرحلة كانت أزمة هي ازمة التنمية الريعية اتسمت بالاختلال الكبير بين النفقات والايرادات والعجز في الموازنات، بسبب توقف صادرات النفط وحرب الخليج والعقوبات الاقتصادية، ولاسيما في السنوات ١٩٩١-١٩٩٥، وصل متوسط نسبة التغطية الى (٤٤،٩) واذا انتقلنا الى الناتج المحلي الاجمالي ولكون تلك المرحلة هي اشد مدة عصيبة مر بها الاقتصاد العراقي، لهذا انعكست على مجمل النشاطات الاقتصادية ذا شكلت مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠ (٥٥٩٢٦,٥) وحيث شكلت في عام ٢٠٠٢ (٤١٠٢٢٩٢٧,٤).

جدول (١٣) مصادر ايرادات التنمية للدولة في العراق ١٩٩٠-٢٠٠٢

(مليون دينار)

السنة	ايرادات الضرائب	ايرادات الشركات المملوكة للدولة	الاقتراض الداخلي	استثمار القطاع الخاص	دخل ايجار ممتلكات الدولة	ايرادات النفط
1990	1338.72	2678	-	345.4	75	1325.9
1991	712.46	1287	1345.7	355.8	49	2.760
1992	1152.41	1270	1456.2	425.8	66	0.804
1993	2756.87	1838	14789.0	556.2	116	24.418
1994	9490.86	2805	14578.8	568.9	115	133.186
1995	53164.9	6659	1567.8	657.9	344	619380
1995	91948.99	21356	15678.9	678.9	533	795600
1996	160217.41	55421	18769.4	768.9	4638	6751890
1997	224950.03	84636	19876.9	456.8	6111	10999800
1998	393883.31	75658	197870.0	1234.8	6819	23869088
1999	587035.68	142294	15678.9	1345.9	6819	38042230
2000	704414.96	1859.7	17890.9	1456.9	8266	30256365
2001	593678.2	374849	18970.9	1567.2	10255	20352800

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الاتية:

١- عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الادوار-الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٥. للمدة (١٩٥٢-١٩٧٤)(١٩٧٩-١٩٩٠) .
٢- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، الايرادات النفطية للحساب الختامي للسنوات(٢٠٠٣-٢٠١٢).
٣- وزارة المالية، جمهورية العراق، الهيئة العامة للضرائب، قسم الاحصاء والابحاث. للسنوات (١٩٧١-٢٠٠٢).
٤- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، ٢٠١٤، للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٢).
٥- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم الاحصاءات الداخلية، القرض الداخلي للسنوات (١٩٩١-٢٠١٦).
٦- وزارة التخطيط، جمهورية العراق، الحساب القومية. للسنوات (١٩٩١-٢٠١٥).

7- OPEC,Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria, 2007, p13.(1991-2002).

وخلال المدة(١٩٩٠-٢٠٠٢) فقد تميز الربع الاول منها بضعف الحصيلة الضريبية بسبب الظروف التي شهدها العراق نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية مما تركت تأثيرا سلبيا حادا اجتماعيا واقتصاديا على الشعب العراقي وسببت انخفاضا حادا في الاستثمار والاستهلاك العام والخاص، وانخفاضاً كبيراً في الانتاج[١]. أما الارتفاع التدريجي للضرائب بعد عام ١٩٩٢ فانه يعود الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي وليس الى زيادة حصيلة الضرائب، اضافة الى ارتفاع معدلات التضخم[٢]، وفي مرحلة ازمة التنمية الريعية وما تضمنته من فرض حصار على صادرات النفط العراقية والتي انخفضت على اثره الايرادات النفطية من (١,٣ مليار دولار- ٢ مليون دولار) ما بين عامي ١٩٩٠ الى ١٩٩١، ولم يشهد العراق خلال المرحلة انشاء مشاريع تنموية بل كل ما تحمله هو اعادة اعمار ما دمرته الحرب.

وخلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٦ فقد انخفض اسهام القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت الى ٥٤،٤% عام ١٩٩٠ ويعود السبب الى حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية، وكثيرا" ما يواجه الاقتصاد العراقي تفاقما" من الاختلالات الهيكلية نتيجة تعاظم الطبيعة الريعية واحادية الجانب للاقتصاد العراقي والناجم عن سيطرة القطاع النفطي على القطاعات السلعية وخلال المدة اعلاه في تزايد واضح.

اما إذا انتقلنا الى مساهمة كل من دخل ايجار ممتلكات الدولة ولكونها نوعا" من الايرادات الخاصة وتكون عن طريق عقود الايجار مقابل تشغيل مرافق الدولة ويكون التسديد على دفعات مالية، والارقام المدرجة في الجدول (١٣)توضح ذلك.

اما بالنسبة للقطاع الخاص في هذه المرحلة فانه، عندما لم يكن للحكومة القدرة والاستطاعة على مواجهة العقوبات الاقتصادية ،فلابد من ان تبحث عن مساعدة القطاع الخاص وذلك من اجل ان تأمن احتياجات الشعب الضرورية ،وذلك بعد ان لم يكن بمقدور الحكومة ان توفرها،وبالتالي ازداد اسهام القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وذلك بحوالي (٩٣%)عام (١٩٩٥)،الان اسهامه ومبادرته انتهت مايقارب منتصف التسعينيات وكان السبب هو تلاعب القطاع الخاص بالسوق الهشة والتي عرفت(قضية اعدام التجار) وبالتالي اتجهت الحكومة للسيطرة على الاقتصاد فتجلى دور القطاع الخاص وهذا كان مع ثقل الحكومة الاقتصادي بسبب ابرام اتفاقية

---

[١] فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، مصدر سابق،ص١٧.

[٢] حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق،وقائع مؤتمر بيت الحكمة، بناء الدولة بناء العراق، بغداد، بيت الحكمة،٢٠١٢،ص٧٩.

النفط مقابل الغذاء وذلك عام ١٩٩٦ وذلك بقيام الحكومة بتصدير كميات قليلة ومحدودة من النفط من اجل ان تأمن الاحتياجات الضرورية للمواطنين،وبالتالي انخفض اسهام القطاع الخاص بنسبة(٢٥%)عام ٢٠٠٢.

وخلال المدة(١٩٩٠-٢٠٠٢) تميزت بالعسر المالي والتي كان فيها الاعتماد على الايرادات المحلية بعد ان صدر قرار مجلس الامن الدولي والذي كان يقضي بتوقيف تصدير النفط العراقي وهذا ادى الى انخفاض العوائد النفطية ،ووصلت الى حوالي(٣٥١ مليون دولار)عام ١٩٩١ وبقيت هذه العوائد منخفضة الى(١٩٩٥)،والعجز خلال تلك المدة تزايد بشكل مستمر وكبير وبالذات بعد حرب الخليج ،و هذا العجز يعد سمة بارزة بالنسبة للسياسية المالية في تلك المدة في البلد .

وبالنسبة الى مؤشر التعليم، والذي كان يعد من المؤشرات المهمة والتي لها تأثير مباشر على الانتاج، و تزداد اهميته من خلال نشاط قطاع البحث والتطوير، لأن التعليم والتنمية عاملان يشتركان في تطوير بعضهما بعضاً، وذلك لالتقائهما في المخرجات التي تسهم في تطوير المجتمع، بالقدر الذي يخصص في مجالات التنمية في حقل التعليم وتطوره سوف تنعكس على مخرجات التعليم .

وخلال مرحلة العقوبات الاقتصادية حصل تراجع في مختلف جوانب الحياة فيها والتي شملت (الصحة والتعليم)، لأن المستوى المعيشي من اهم الجوانب فانه انخفض انخفاضا" شديدا"وكذلك انعكس هذا على البنى التحتية، وكان هذا الانعكاس على الكوادر العلمية ، إذ هاجر العديد من الكفاءات وترك البلد، ولاسيما بعد فرض العقوبات على العراق فانه حصل تراجع ولاسيما في المدة(١٩٩١-١٩٩٨) فقد هاجر حوالي(٧٣٥٠) عالما" الى الدول الاوربية (وبينهم ٦٧% كانوا استاذة جامعين، وكذلك (٢٣%) يعملون في مراكز أبحاث علمية) بالاضافة الى هجرة (٨٤٠٠٠ طبيب عراقي)، و ان الحكومة العراقية في تصريح لها العام (١٩٩٩)ان عدد اصحاب الكفاءات العلمية الذين تركو البلد ولاسيما بعد فترة العقوبات قدر بحوالي (٢٣٠٠٠ شخص)[١].

وذا انتقلنا الى الجانب الصحي خلال تلك المدة، فقد سببت الحروب المختلفة والعقوبات الدولية والعنف الطائفي وعدم الاستقرار السياسي والضغوط المالية، تدهورا في المؤشرات الصحية وقوضت قدرة العراق على الرعاية الصحية بشدة كما ونوعا، اضافة الى التدهور الشديد في البنية التحتية الصحية (مستشفيات ومراكز صحية) ونقص الموارد البشرية (اطباء وممرضون من كلا الجنسين) في القطاع الصحي واتساع الفجوة التكنولوجية في الميدان الطبي.

---

[١] وديع طوروس، الحصار الاقتصادي، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١، ص١٢١.

وعليه فأن الدولة لم ترتق بالاقتصاد إلى مستويات الطموح لان اجراءاتها كانت ترقيعيه، ويعود ذلك إلى سلوك الدولة في اتخاذ قرارات ارتجالية وعدم اتباع التنظيم المدروس في ادارة الاقتصاد العراقي، ومن ضمن السياسات الخاطئة التي تقوم بها الدولة وذلك في المساهمة المباشرة في رفع اسعار المواد الغذائية وزيادة فجوة التضخم والجذر الاساس في وجود هذه الفجوة هو الحجب في مفردات السلة الغذائية التي اعتمدت في برنامج البطاقة التموينية، وفي ذات فترة المحنة الاقتصادية وتوسع شدتها إلى عام ١٩٩٦، وهو العام الذي شهد اعتماد برنامج الامم المتحدة وتوقيع مذكرة التفاهم مع الحكومة، وأعطت للعراق قراراً بتصدير النفط مقابل الغذاء، وتخصيص جزء من الايرادات النفطية لتمويل الخزينة العامة، ومن ثم اهتمت برامجها في عمل موازنة عامة تخفض من الطلب الكلي لغرض تحسين اداء النشاط الاقتصادي وإبقاء معدلات التضخم في حدودها والحد من ارتفاعها [١].

فخلال المدة الاولى(عام ١٩٥٨ تحديداً)، شهد الاقتصاد توقف الصادرات ولاسيما النفطية، مما جعل صعوبات امام ميزان المدفوعات، وتجمد ارصدة العراق في البنوك الخارجية وانعكس هذا على الاستيرادات كالمواد الغذائية والادوية. وترتب علية التوجه في اعادة الاعمار لما دمرته الحرب نتيجة لانخفاض الانفاق الاستثماري والذي وصل عام ١٩٩٥ الى(١٢،٣%) في حين كان الانفاق الجاري يصل الى حوالي(٨٧،٧%) خلال نفس العام

ولذا شهدت هذه المدة تطور اتجاهات مبالغ الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ تزايدت الاهمية المطلقة لمبالغ الدعم الحكومي صوب القطاع الزراعي من ٤٠,١٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (١,٤) مليار دينار عام ١٩٩١، وبنسبة زيادة (٢٤٦%)، ثم تزايدت إلى (٢٥٩٦) مليار دينار عام ١٩٩٥، وبنسبة زيادة ٣٨٠% عن عام ١٩٩٤، وبما أدى إلى تزايد الاهمية النسبية لمبالغ الدعم للقطاع الزراعي إلى إجمالي مبالغ الدعم من ٧٠,٣% عام ١٩٩٠ إلى ٨٣% عام ١٩٩١ لتصل إلى ٨٤% عام ١٩٩٥، على حين تراجعت مبالغ دعم قطاع الخدمات من ١١,٦% عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٣% عام ١٩٩٥ .

لم تتوقف سياسة الدولة هنا على الدعم بالمنح والعطاء بل انتقلت إلى دعم الاقتصاد الخاص عن طريق تقديم التحفيز له من خلال التشجيع في استيراد المواد الغذائية.

ولأن هذه المدة قد شهدت ارتفاعات مستمرة في الأسعار بسبب لجوء الدولة إلى تمويل الدعم عن طريق عجز الموازنة العامة بسبب انقطاع ايرادات العراق النفطية، وكانت سياساتها العلاجية

---

[١] عبد علي العموري، بسمة ماجد السعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق، ط١، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٦٨ .

من خلال زيادة الدخول الشهرية وذا شكلت النسبة(٨٩، ٨٠، ٧٥%)وخلال المدة (١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٥) [١]وبما انعكس على انخفاض المستوى المعاشي لأصحاب الدخول الثابتة وبما يشير إلى الانخفاض الحاصل في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول المحدودة الذين لا يتمتعون بمرونة كافية لتغير دخولهم النقدية وكذلك قيام الدولة بمهمة جديدة وهي تخفيض اسعار السلع الغذائية وبالاضافة الى توفير كل مايحتاج له المستهلك من المواد الغذائية،. من هنا فقد جاءت البطاقة التموينية لتشكل أهم شبكة حماية اجتماعية للسكان عادت للظهور مرة أخرى بعد أن استخدمت للمرة الأولى في الأربعينات من القرن العشرين، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، لتظهر في تسعينات القرن نفسه من خلال توفير المواد الغذائية لجميع الأفراد وبأسعار تقل عن مستوى الأسعار السائدة في السوق.

والتي ازدادت اهميتها من إجمالي الدعم من (١١,٧%) عام ١٩٩١ إلى (٥٠%) عام ١٩٩٣، لتصل إلى (١٧,٣%) عام ١٩٩٥، لتصبح مسؤولة عن توفير نصيب من الحصة الغذائية للفرد المستهلك بسعر مدعوم بقيمة(٢,٨١٨) مليون ديناراً، على حين بلغ سعره في السوق (٣,٣٤١,٩٥٠) مليون ديناراً، أي إن الدولة تتحمل فرقاً بين السعر المدعوم وسعر السوق للفرد الواحد بمقدار (٣,٣٢١,١) وإن تزايد الدعم المخصص للبطاقة التموينية انعكس على تزايد ما تم تخصيصه من دعم سعري في ضمن جملة الدعم الحكومي الموجه في ضمن الخطة الاقتصادية القومية(١٩٩١-١٩٩٥)، وبنسبة(٦٧,٧%)، ليحتل المرتبة الأولى من جملة تخصيصات الخطة أما الدعم الموجه إلى الضمان الاجتماعي معبراً عنه بالرواتب التقاعدية فقد جاء ليحتل المرتبة الثانية من جملة الدعم ذي الصيغة الاجتماعية وبنسبة(١٦,٠%)، والذي تجري تحويله من الاشتراكات الالزامية للعاملين وأصحاب العمل، ومساهمة الموازنة العامة للدولة، بقصد تحقيق هدف أساس يتمثل في مواجهة مخاطر العجز والوفاة، واصابات العمل، معبرين عنه من خلال الرواتب التقاعدية التي نجد انخفاض مقدارها بالشكل الذي لا يستطيع أن يسد رمق الأفراد، إذا ما أخذنا بنظر الاهتمام العلاقة الطردية بين مبلغ التقاعد وعدد المتقاعدين، بمعنى أن الضمان ذو تأثير طردي على سن التقاعد، فالرغبة في التقاعد المبكر تتناقص عندما يكون الراتب التقاعدي منخفضاً.

وإذا ما انتقلنا إلى الدعم الحكومي ذي الصبغة الاجتماعية نجد استمرار الاهمية الأعلى للبطاقة التموينية فيه بعدّها أهم شبكة للحماية الاجتماعية تمدّ السكان بما يحتاجون إليه من مواد غذائية التي تزايدت حصة الفرد من مفرداتها الغذائية بعد مذكرة التفاهم التي تم البدء بها ببرنامج النفط مقابل الغذاء .

---

[١] المصدر نفسه، ص ١٤٣-١٤٤.

وعند انتقالنا إلى الدعم الحكومي الذي يخصص للتعليم والصحة فانه تميز بمحدوديته خلال الفترة(١٩٩٧-٢٠٠١) ، ولذلك نلاحظ بان الدعم الخاص بالتعليم قدرت نسبته(٤,٩%) من تخصيصات الخدمات الاجتماعية ، وفي الوقت نفسه ان الدعم المقدم للصحة ارتفع ليقدر بحوالي(٥%) وخلال المدة نفسها ، وان نسب الانفاق بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي هو لم يظهر بأكثر من (١%) وفي حين ان انفاق القطاع العام على الصحة لم يكن بأكثر من (٠،٣%)من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي حين بلغ اجمالي نفقات القطاع الخاص (٠,٢٦%) من الناتج المذكور! عام ٢٠٠٣ .

الفصل الثالث

الدولة وإشكالية التنمية

بعد عام ٢٠٠٣

تمهيد

ظل الاقتصاد العراقي منذ نهايات القرن الماضي وإلى الآن، يواجه صعوبات كثيرة لعل ابرزها الصفة الريعية التي طبعت الاقتصاد والمجتمع والنظام السياسي، وصولاً إلى ثقافة المجتمع التي باتت ثقافة ريعية بامتياز تعكس سلوكا ريعياً.

إن الركون الى الريع النفطي بوصفه مصدراً للدخل أعطى للدولة حرية التصرف في الموارد، وفرض قيام نظام مركزي لتوزيع عوائد النفط، وبهذا اضحت وظيفة الدولة (وظيفة توزيعية)، وهو ما يتعارض مع خطاب نظم ما بعد التحرير التي روجت كثيراً للتنمية والتطور، لقد ترتب على ذلك تبديد الموارد المتاحة عندما قدمت الدولة نفسها رب عمل بديل عن القطاع الخاص، ووضعت أهدافاً تتجاوز قدراتها، ومتعارضة مع المنطق الاقتصادي، عندما عملت على تضخيم الانفاق الحكومي على خلفية توسع وظائف الدولة وكبر حجمها وترهل أجهزتها، ناهيك عن الدخول في بناء القدرات العسكرية ومغامرات الحروب، والتي استنزفت الكثير من الموارد المتاحة من دون التفكير العقلاني بكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost).

كل هذا أدى الى تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد نسبة البطالة وشيوع الفقر والتخلف، وعملت ظروف العقوبات الدولية والاحتلال الأميركي للعراق، مع عدم الوضوح في الرؤية الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن يعمل العراق على تجاوز محنته المركبة، لذلك نلحظ انسداد أفق الاداء التنموي، سواء بصيغته المركزية أو القائمة على اقتصاد السوق، وحتى تعافي الاقتصاد العراقي يعد بعيد المنال في الآجل القصير على الأقل، وهو ما يفتح المجال واسعاً لاستمرار الفوضى الاقتصادية وسوء التخصيص الموارد.

المبحث الأول

محددات التحول من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق

أولاً: موروثات النظام الاقتصادي المركزي

إن مواريث النظام الاقتصادي في العراق تعد كبيرة، وتتمثل بقطاعات اقتصادية هامشية، وبنى تحتية مدمرة، وتقادم تكنولوجي، وتدهور تام في قطاعات التنمية البشرية (صحة، تعليم، خدمات ... الخ)، مع فقر وبطالة ومديونية ثقيلة. بجانب ما تعرض له القطاع الرئيس (القطاع النفطي) بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية للبلد. لذلك سوف نتناول تلك الموروثات بما يأتي:

١- **النظام الاقتصادي:** إن النهج المركزي أدى إلى سيطرة القطاع العام على كافة النشاطات الاقتصادية، والتي تمثلت بما قامت به الحكومة في فترة الستينات بتأميم معظم المشروعات الكبيرة للقطاع الخاص، والذي أدى إلى تهميش دور هذا القطاع، وعدم قدرته على خلق بنية اقتصادية تسهم في التشغيل والانتاج . وما يمكن قوله:

أ- ان النظام الاقتصادي في العراق ظل متراوحاً ما بين مركزية شديدة، وما بين ليبرالية منفلتة. وكلا الحالتين لم تخضع للقواعد الاساسية لطبيعة النظام المستهدف.

ب- فشل العراق في العمل على المركزية الشديدة وما سمي بالنهج الاشتراكي، وكذلك اقتصاد السوق بعد ٢٠٠٣، ودلالة ذلك لم يتمكن النظام المركزي من بناء تجربة تنموية يعتد بها[١].

٢- **المديونية الخارجية:** ان مديونية العراق الخارجية جاءت نتيجة استمرار الحرب العراقية-الايرانية التي استنزفت كل الاحتياطيات[٢] ، والتي رافقها انخفاض في صادرات المواد الأولية ومنها النفط، مما أدى إلى تراجع في حجم الايرادات العامة، ولاسيما بعد تدهور قيمة الدولار بسبب التضخم،وما ترتب عليها من استنفاذ الاحتياطي النقدي الاجنبي، وشكلت الأيدي العاملة الوافدة إلى العراق عبأ على الاقتصاد العراقي، وعاملاً رئيساً لتسرب العملة الأجنبية الى الخارج. وما يمكن قوله في مديونية العراق هو الآتي:-

---

[١]) **لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، مصر، ٢٠٠٩.**

[٢])ابراهيم جاسم جبارالياسري،التنمية الاقتصادية في العراق(الواقع والمعوقات)،جامعة ميسان ، بحث منشورعلى شبكة الانترنيت، ص١٢.

أ- مديونية العراق الخارجية بحسب نادي باريس بـ (١٢٠) مليار دولار[١]، ودول خارج نادي باريس والديون التجارية مرتفعة حتى انتهاء الحرب العراقية الايرانية. إلا أن تراكم الفوائد وعدم الالتزام بدفع اقساط الدين (خدمة الدين= الفوائد + اقساط الدين) قد أسهم بمراكمة هذا الدين.

ب-ضغطت الولايات المتحدة بعد احتلال العراق على جميع الاطراف الدائنة للعراق بتخفيض ديونها أو اعفائه، فتم الاتفاق على اطفاء ٨٠% من الديون، سواء لنادي باريس أو غيرها[٢] عدا السعودية.

٣- **غزو الكويت والعقوبات الاقتصادية:** أدى تهور النظام السياسي إلى أدخال العراق في متاهة كبيرة، إذ تسبب هذا الغزو بجملة من القيود والمشكلات لم يتخلص منها العراق هي:

أ- تكبد العراق خسائر كبيرة تقدر بحوالي (٣٠٠ مليار دولار)[٣] في الهياكل الاساسية وسائر الاصول الاقتصادية، فضلاً عن خسائر بشرية وضياع فرصة التنمية. والحال ينطبق على الحرب العراقية الايرانية التي اوقفت التنمية في العراق.

ب- أدت كلا الحربين إلى عسكرة الاقتصاد والمجتمع وتعطيل للموارد الاقتصادية، بجانب دمار للبنى التحتية والخدمات، والتي انعكست سلباً على اوضاع السكان الاجتماعية والاقتصادية.

ت- ساعدت على هجرة الكفاءات العراقية والطبقة الوسطى إلى الدول المجاورة ونزوح لراس المال الخاص. فتكونت رأسمالية عراقية في الخارج، هي أكثر فاعلية وقوة من التي حاولت البقاء في داخل العراق.

---

١) عبد الكريم كامل ابوهات،خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد ٦،العدد ٢ ،٢٠٠٤ ص٤.

٢)فارس كريم بريهي،الاقتصاد العراقي(فرص وتحديات)،دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد ٢٧،٢٠١١،ص٣٩.

٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٥.

٤- **بنية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية:** افصحت عقود التنمية الضائعة في العراق عن هشاشة الاوضاع الاقتصادية، التي تغذت من معين التراكم في الرؤى والقرارات والاوضاع التي كانت معيقة للجهد التنموي، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ- تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، ، وان اساس الاختلال الهيكلي هو هيمنة قطاع النفط ومن هيمنة الحكومة على وارداته[١] واعتماديته على ما تجود به الثروة النفطية، والتي تتحكم بها ظروف السوق النفطية العالمية، مما أدى إلى أنعكاسات خطيرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي.

ب- فقدان المقومات الاقتصادية الكفوءة وخلق التنافسية في الانتاج، مما أدى الى تراجع منتظم ومستمر للقطاعات الاقتصادية، سواء على مستوى الانتاجية أو القدرة على التراكم، ولم تعد المؤسسات قادرة على توليد فرص عمل جديدة، وظلت ترتكز على الدعم الحكومي لاستمرارية وديمومة عملها بدل الاعتماد على نفسها.

ت- التدهور المنتظم في القطاعات المختلفة ومنها (القطاع الصناعي)، الذي كشفت العقوبات الاقتصادية مستويات اعتماديته على السلع الوسيطة ومواد الانتاج الخارجية[٢].

ث- تراجع القطاع الزراعي برمته نتيجة الاهمال الذي تعرض خلال الثمانينات من القرن العشرين، من خلال الاعتماد الكبير على الاستيراد للسلع الزراعية والغذائية. وضعف المكننة وعدم استخدام أساليب إنتاج متقدمة، مما القى بظلاله على تراجع الانتاجية في هذا القطاع.

ج- ضعف قطاع الخدمات ومع العقوبات الاقتصادية وتوقف الاستيرادات، أنهارت الكثير من نظم الخدمات التعليمية والصحية والحياتية (مشاريع الصرف الصحي- الماء الصالح للشرب... الخ).

ح- بالرغم من أن قطاع النفط هو القطاع الجالب للعملات الأجنبية والممول للاستيرادات، إلا أن البنية التكنولوجية له شهدت تقادماً كبيراً، فمعظم المعدات المستخدمة تم استيرادها

---

١) عبد الحسين العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، مطبعة دار الصنوبر، ٢٠٠٨،ص١٦١.

٢)عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٤٨.

خلال عقدي الستينات والسبعينات، ولم يشهد أي تعزيز تكنولوجي له، بسبب ضغط النفقات العسكرية ومن ثم قيود العقوبات.

٥- **ضعف التراكم الرأسمالي:** بسبب الانخفاض في مستوى الدخول وارتفاع نسب الاستهلاك يكون من الصعب خلق تراكم وتكوين رأس المال الضروري بشكل واضح[١]،مما ترك ضعفاً بنيوياً في القدرات الاقتصادية للعراق.

٦- **المشكلات الاجتماعية:** أضحى العراق نتيجة تراكم الاوضاع السياسية والاقتصادية التي عصفت به طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٨٠، وهي ما بين حرب وعقوبات. يعيش أزمة اجتماعية كبيرة مترافقة مع الأزمة الاقتصادية المزمنة.

ونتيجة ضعف الامكانات المتاحة فضلاً عن الفساد ، ويجب اعتماد سياسات لمعالجة الاوضاع، بدل من الاتكاء عليها وجعلها ملاذاً لتبرير فشل السياسات في مجال التشغيل والتوظيف والتحفيز الاقتصادي.

٧-إدارة مؤسسات الدولة: بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، كان مؤملاً أن يجري الاعتماد على الكفاءة والقدرات في ادارة مؤسسات الدولة، بوصفها حالة مناقضة لادارة الدولة بناءً على الولاءات، إلا أن الحال لم يكن بأفضل مما سبق، فقد جرى اسناد الوظائف المتقدمة في الدولة وادارة المؤسسات في ضوء المحاصصة الحزبية والطائفية، وهو ما أنتج للعراق جهازاً ادارياً ضعيفاً وغير كفوء، مما أضر بأهم عملية اقتصادية، وهي (تخصيص الموارد)، وتفشي المحسوبية والمنسوبية والفساد والهدر في المال العام. قابلها انعدام المسؤولية وإهمال وضعف الرقابة .

ثانياً: إشكالية رأسمالية الدولة الوطنية

---

[١]) فارس كريم بريهي،الاقتصاد العراقي(فرص وتحديات)،دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية،مصدر سابق،ص٤٨.

ان اطلاق مفهوم رأسمالية الدولة الوطنية في بعض تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث، أريد منها التناغم مع عدم وجود طبقة رأسمالية فاعلة، وكذلك عدم وجود طبقة عاملة، ولتكون الدولة الوطنية هي رب العمل، ولكن بتوجهاتها الاشتراكية، لذلك فإن فائض القيمة المتحقق من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية في المجتمع يذهب إلى الدولة، التي تقوم هي الأخرى بتدويره لصالح بناء الاشتراكية، وفق منظور الاحزاب الماركسية أو لأغراض التطبيقات الاشتراكية في دول الاطراف.

بجانب ذلك فأن ضعف وعدم قدرة القطاع الخاص المحلي من قيادة التنمية والبناء، في بلدان العالم الثالث، جعل لأزماً أن تتولى الدولة الوطنية (دولة ما بعد الاستقلال)، مهمة حشد الموارد وتوجيهها صوب المشروعات وخاصة البنية التحتية.

وهكذا جرى نسج علاقة خاصة بين التوجهات التي تعني بها رأسمالية الدولة (الحكومية)، والرأسمالية الخاصة، فالتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه أغلب دول العالم الثالث، هو الذي دفع الدول لتجميع الوسائل الإنتاجية في يدها في شكل ملكية الدولة، لتقوية موقعها في السوق العالمية، ورأسمالية الدولة هذه خطوة إلى الأمام، عندما شرعت بأعمال التنمية والبناء وبدا واضحاً ملامح لجهد تنموي، وقد جرى تبني هذا الشكل من التطبيقات التنموية، كل من العراق ومصر والجزائر ودول عدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مدفوعة بالانتصار والتأثر بإنجازات الاشتراكية، وتعبيراً للتناغم الشعبوي.

والرأسمالية الوطنية في العراق[1] وبحسب المكون الاجتماعي والثقافي لها، والتي بدأت في السبعينيات واستمرت الى بداية الثمانينيات، لم تكن تدرك مهامها التاريخية في تحقيق التطور الرأسمالي، فهي على مستوى متدنٍ من القدرة على الممارسة للدور الريادي، ولقد كانت منذ صيرورتها هامشية في الادوار على المستوى التراكم الرأسمالي، وفي علاقات الانتاج، من خلال إطار تقسيم العمل الاجتماعي، كانت الذي يفرض عليها الذيلية لرأس المال الأجنبي، من خلال ما تقوم به من اعمال الوساطات والوكالات التجارية لها، ومن خلال المزاولة للنشاط التجاري.

لذلك ظلت هذه الطبقة خاضعة إلى تأثيرات مختلفة منها طبيعة توزيع السكان، كما ان التأثيرات السياسية ادت دورها، لهذا لم تشهد المناطق الوسطى والجنوبية للعراق ظهوراً يذكر للرأسمالية الصناعية، وعلى الرغم من كون البنية الاجتماعية- الاقتصادية في العراق، تعد

---

١)لمزيد من التفاصيل راجع:-

-عصام الخفاجي،رأسمالية الدولة الوطنية،دار ابن خلدون،بيروت،الطبعة الاولى،١٩٧٩،ص١٤٣-١٦٠.

بنية تتمتع بمستوى ممتاز من الوجود الطبقي الرأسمالي، لأن البورجوازية والطبقات الوسطى والبيروقراطية تشغل حيزاً مهما من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية.

هذه الطبقة لم تكن على المستوى التاريخي للطبقة الرأسمالية الوطنية العراقية، التي توافرت لها أسباب النمو والديمومة، على الرغم من أنها في فترات تاريخية شهدت تراجعاً حد التلاشي، ولا يعني هذا أن الرأسمالية كانت لا تمتلك المهارة والقدرة على تحسين فرص مساهمتها في تراكم راس المال الثابت، والصناعي منه تحديداً. فهي كانت في مراحل تاريخية تمتلك موارد مالية وقدرة.

إلا أن الرأسمالية الوطنية العراقية تلقت من الدولة الدعم وتوليد الفرص وأضحت الدولة راعية لها، وهذا يتسق تماماً مع حال الرأسمالية التجارية الاوربية التي اتكأت على الدولة آنذاك. وعليه استطاعت الرأسمالية الوطنية العراقية مع نهاية الثمانينيات، إن تسجل حضوراً في الحياة الاقتصادية مع ارتفاع نصيبها من تراكم رأس المال.

وكانت هذه الفرصة أوسع في عقد التسعينات وأبان مرحلة العقوبات الدولية، حتى بدأت الدولة تحت اثارها تبدي غزلاً مستتراً مع القطاع الخاص، وتتخلى لحسابه عن العديد من الفعاليات الانتاجية والتجارية، في ظل غياب المنافسة للمنتج الصناعي أو الزراعي العراقي[1].

وإن الشي الذي برز اليوم ، وهو النمو المفرط في المكون البيروقراطي، وذلك بسبب التضخم في الجهاز الاداري، وما انعكس عليه من تضخم في الانفاق الجاري، وإن هذا النمو يوضح ميل الدولة من الافراط في مركزية الدولة، والسيطرة وإزاحة أي دور أو فرصة حقيقية إزاء الطبقة الرأسمالية في العراق، وذلك لأنها لا تحمل معها اليوم المشروع الجاد، في تعديل نمط الانتاج القائم إلى نمط انتاج رأسمالي، وفقاً للمقررات الدستورية الجديدة في العراق.

ثالثاً: إشكالية الصفة الريعية للاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بسيادة الصفة الريعية والتي تتمثل بأحادية الجانب الاقتصادي، والناجم عن سيطرة القطاع النفطي على كامل المشهد الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وكنتيجة طبيعية لهذا لابد من أن يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل

---

[1]) لمزيد من التفاصيل راجع:

– موسى خلف عواد، إشكالية التطور الرأسمالي في العراق (تزاحم الدولة للطبقة)، بحث منشور على شبكة الانترنيت، ص٧–٨.

متعددة، لعل أبرزها تفاقم الاختلالات الهيكلية، للتفاوت الحاد بين مساهمة القطاع النفطي وباقي القطاعات سواء في الصادرات أم الايرادات. مع الضعف الواضح للاقتصاد غير النفطي. فالاعتماد على تصدير النفط، من شأنه أن يعرض البلد لعدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن تذبذب العوائد، بسبب من تحركات أسعار النفط في السوق العالمية. وبات الناتج المحلي الاجمالي في العراق معتمداً بشكل أساس على الانتاج النفطي لإدامة حياة المجتمع والدولة.

وتتجلى هذه الاعتمادية بهيمنة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، والحال نفسه فيما يخص الايرادات، إذ تشكل ايرادات النفط ما يقارب (٩٥%) من أجمالي الايرادات العامة للبلد[١]، وحتى بناء الموازنة للدولة تظل رهناً بتوقعات حال اسعار النفط، مما يجعل حالة عدم التأكد هي الحالة السائدة لدى متخذ القرار الاقتصادي، وهذا الحال تعيشه اقتصادات ريعية أخرى في المنطقة (دول الخليج)، إلا أنها عزمت الأمر منذ عقود من الزمن على بناء صناديق سيادية للأزمات والأجيال القادمة، وهي صناديق استثمارية تستطيع من خلالها لجم الفجوة أو العجز في العوائد النفطية، من دون أن تدخل البلد إلى دائرة الأزمة والاقتراض الخارجي.

إن الاثار التي تمخضت عن إشكالية الصفة الريعية، وعن سيطرة عائدات النفط على العائدات الوطنية وحسب الشكل ادناه، جعل الاقتصاد العراقي اقتصادا غير صناعي، يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، وبالتالي وقوع الاقتصاد بما يسمى بـ المرض الهولندي، الذي ترتفع فيه مساهمة القطاع النفطي، مقابل تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[٢]. وهذا ما يدلل على وجود خلل كبير في هيكل الاقتصاد العراقي، وسيادة الطابع الاستهلاكي المحاكي لأنماط الاستهلاك الغربية، في ظل التدفق الهائل للمعلومات وثورة الاتصالات.

وكانت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي (٦٠،٤%) عام ٢٠٠٤، أزدادت إلى (٧٣,٣%) في عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب هيمنة قطاع النفط الخام على الناتج المحلي الاجمالي، الذي تعود ملكيته للدولة بالكامل، إذ بلغ متوسط مساهمة النفط الخام في الناتج بنسبة (٥٧,٨%) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، الأمر الذي يؤدي إلى أبقاء حركة السوق وأغلب المؤشرات الاقتصادية رهينة السياسات الحكومية في الانتاج والانفاق، ووضع النفط دولياً مما يضعف دور أو مساهمة القطاعات الأخرى في انعاش الاقتصاد[٣].

---

[١] فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مصدر سابق، ص٣٤.

[٢] اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٦، ص٩٣.

[٣] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١١، ص٢٢.

فضلاً عن انخفاض انتاجية القطاعات الحكومية والتي بلغت (٤٣,٨%)، بالرغم من أنها توظف ما يقارب (٩٩%) من اجمالي المشتغلين في الاقتصاد العراقي، مما يدلل على الاداء السيء للقطاعات الاقتصادية، والخلل الكبير في البنية الاقتصادية، والاعتماد بشكل شبه كامل على النفط في توليد القيم المضافة[١].

وبالرغم من كل الاصلاحات التي اتبعت، إلا أن الوضع يشير تجذر حالة الاقتصاد الريعي، وأسهمت بشكل كبير في طرد الكثير من الصناعات الناشئة، التي كانت قائمة إلى خارج السوق، وتحويل العاملين فيها إلى عمال عاطلين عن العمل.

ومن المتوقع أن يزداد هذا الاختلال من حيث الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، لأن جولات التراخيص سوف تؤدي الى تنامي انتاج النفط، بمعدل أسرع بكثير من تنامي الانتاج في القطاعات الأخرى، وهذا الاختلال لا يمكن التخلص منه في الاجل القصير والمتوسط، لان العراق لا يمتلك مصادر لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في القطاعات الأخرى، إلا من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط، الأمر الذي يعمق من شدة الاختلالات الهيكلية في الآمد القصير. اضافة إلى الاشكالية الاخرى وهي لعنة الموارد.

فالحكومة العراقية لم تستغل عوائد النفط في تمويل برامج التنمية الاقتصادية لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية، والمتمثلة بالقطاع الزراعي وتوسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع السياحي، وتحقيق النمو في تلك القطاعات على نحو لا يرتبط بشكل مباشر بعوائد النفط التي تتسم بالتذبذب بين الحين والآخر، وان حدوث الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، أدى الى تراجع الطلب على النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره، الأمر الذي أثر وبشكل مباشر على واردات الدولة، والى تعميق العجز المتراكم في موازنتها، حيث بلغ مقدار العجز في موازنة الدولة العراقية لعام ٢٠١٠ ما يقارب ٢٠ مليار دولار، وهذا ما يدلل على أن الاقتصاد الذي يعتمد في نموه وتطوره على العوائد النفطية يكون أكثر عرضة للتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي[٢].

وبعد تحسن أسعار النفط قامت الحكومة بإعداد برامج استثمارية سنوية، لكن تلك البرامج واجهت مشاكل وإخفاقات وصعوبات في وضع الرؤى التنموية الشاملة المتوسطة وبعيد المدى، إضافة إلى إشكالية تحديد أولويات المشاريع وتكاملها. ونتيجة لذلك تم الاستعاضة عن تلك

---

[١] عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنموية.. خيارات الانطلاق، دار الساقي، ٢٠١٠، ص٩٦.

[٢] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣، ص١٢.

البرامج بإعداد خطط خمسية، إلا أن العراق لم يشهد تغيرات بنيوية في اقتصاده خلال سنوات الخطة، إذ لم يطرأ اي تغير على أولوية القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه هناك توجه من السياسة الاستثمارية باستمرارية أحادية الاقتصاد لفترة من الزمن، من أجل زيادة معدل إنتاج النفط وصادراته وتعزيزا للمركز المالي للعراق بدافع تمويل التنمية وبرامج إعادة الإعمار.

إلا أن ذلك أنعكس بشكل سلبي على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني في انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي تسبب في إحداث تشوهات في البنيان الاقتصادي، وأنعدام تكوين قاعدة إنتاجية متنوعة داخل الاقتصاد العراقي، كما بقي القطاع العام يؤدي دور المستثمر الأكبر في تكوين رأس المال الثابت، حيث ارتفعت نسبة مساهمته من ٩٣,٢% عام ٢٠٠٩ إلى ٩٦,٣% عام ٢٠١٠، وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من ٦,٨% عام ٢٠٠٩ الى ٣,٧% عام ٢٠١٠[١].

رابعاً: غياب فلسفة ومنهج التحول نحو اقتصاد السوق

ان افتقار معظم الدول النامية ومنها العراق الى ايديولوجيات واضحة تؤسس عليها التنمية ادى الى التخبط والضبابية في رسم السياسات الاقتصادية المفترض اتباعها [٢]، وتحويلها إلى واقع تطبيقي يمكن تلمسه مادياً وعينياً، يعد ضرورة لأي عملية اصلاح أو تحول، والغريب في الأمر بشأن العراق، أن القبول باقتصاد السوق والتحول نحوه، لم يترافق مع رؤية واضحة للكيفية والاسلوب، والخطة التي يمكن أن تجري في ظلها هذه العملية، بل تركت مفتوحة من دون حدود او مسارات، لذلك ظلت رهناً برؤى متناقضة وآحياناً متعارضة. مما خلق فوضى في عملية تحول الاقتصاد العراقي من المركزية الى اقتصاد السوق.

لهذا فأن الانطلاقة الفكرية في تحديد شكل النظام الاقتصادي تمنح الاقتصاد الهوية، التي تميزه عن غيره، فالرؤية الاقتصادية الوطنية تولد على أساس قراءة واقعية للأوضاع القائمة، تتبعها مجموعة من المعالجات الافتراضية تحت أطروحة كلية كبرى، وأن الوضع الطبيعي من ناحية تعامل المجتمع والمذهب الاقتصادي، أي المخرجات (out put) للرؤية الاقتصادية، تتغذى من قبل المجتمع، الذي يتلمس منها تحسين أوضاعه، وبذلك يكون الضامن للمصالح العامة، وعندئذ تنسجم الرؤية الاقتصادية المعتمدة مع تطلعات الافراد بما يزيد (الرفاه الاقتصادي).

---

[١] خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٣-٢٠١٧، ص ص١-٢.

[٢] سالم عبد الحسن رسن،إشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول،جامعة القادسية،كلية الادارة والاقتصاد،بحث منشور على شبكة الانترنيت،ص٣.

ومن المؤسف أن تجربة العراق في التحول بعد عام ٢٠٠٣، لم تشهد توجهات واضحة المعالم، نحو تنظير فلسفي اقتصادي يضع الاقتصاد والمجتمع على مسار محدد، إذ يبدو أن تلك الحزم من السياسات والإجراءات الاقتصادية، لم تكون عقلانية، ومحسوبة، وترتكز على قراءة علمية لواقع الاقتصاد العراقي، بل خضعت لقبول رؤى من هنا وهناك بعضها مدفوعة من مؤسسات دولية وأخرى شخصية، مما وضع عملية التحول برمتها تحت طائلة التجريب تارة، والتوظيف السياسي تارة أخرى.

وبذات الوقت تزامن التغيير السياسي في العراق مع أعلان التوجه نحو اقتصاد السوق، هذا ما نص عليه الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ في المادة ١١٢ ثانياً (تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الإقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

بيد أن واقع المرحلة الممتدة من عام ٢٠٠٣-٢٠١٨، لم توفر دلالات لتوجه حقيقي نحو اقتصاد السوق، ولا توجد سياسات فاعلة نحو خلق الشراكة الكبرى ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، بل يبدو للمتابع أن هناك تناقضاً فاضحاً بين طبيعة الاجراءات المعتمدة على الأرض والخطاب الرسمي، وهذا يدفع للتساؤل عما هو عليه شكل النظام الاقتصادي، هل هو مركزي مقنن؟ ليبرالية مقيدة، أو اشتراكية السوق، أو الخيار لم يحسم بعد، وهنا يمكن أن نضع تصوراً عن اسباب هذه الظاهرة، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي[١] :

١- أدت الولايات المتحدة الأميركية بحكم قيادتها لعملية تغيير النظام ووجود الحاكم المدني (بول بريمر) دوراً في الضغط لتبني اقتصاد السوق، وهو ما استحسنته الطبقة السياسية التي تولت السلطة بعد ٢٠٠٣.

٢- إن التوجهات العالمية في مطلع القرن الحالي كانت جميعاً متوجهه صوب اقتصاد السوق، نتيجة لأنهيار النموذج المركزي القائم على التخطيط.

٣- إن أوضاع العراق بعد الحصار والاحتلال، وما لحق به من دمار شمل معظم بناه الاقتصادية، فضلاً عن المديونية والتعويضات، كانت بحاجة إلى المؤسسات الدولية والولايات المتحدة، وهما من الداعمين والمروجين لاقتصاد السوق.

---

١) حامد رحيم جناني،معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،بحث تحليلي مقارن في ضوء معطيات التجربة الماليزية،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،٢٠١٦،ص٦٥.

٤- وجود القطاع النفطي بقوة في الحياة الاقتصادية العراقية،أستلزم وجود مركزية فيما يتعلق بتوزيع موارد النفط والقيام بالاستثمارات.

٥- ضعف البرامج الاقتصادية للقوى السياسية التي أستلمت مقاليد السلطة، وغياب الرؤية لعملية الاصلاح والتحول.

٦- التناقض فيما بين تبني اقتصاد السوق والذهاب إلى الليبرالية ووجود دولة متضخمة ومترهلة نتيجة ازدياد أعداد العاملين فيها.

وبين هذا وذاك اصبح المسار التنموي يشير إلى أن بلدنا العراق يفتقر إلى فلسفة اقتصادية واضحة المعالم، وذات اتجاه محدد ومرسوم، ومن هنا تتبدى الأشكالية الكبرى، كيف نصنع التنمية الاقتصادية في بلد تسكنه متلازمة التدمير والفساد، اللذين يشكلان أداة كبح لتلمس طريق التنمية الاقتصادية.

خلاصة القول أن العراق وللسنوات ما بعد عام ٢٠٠٣، وبرغم التغيير السياسي واعتماد الحرية والديمقراطية، فإن اقتصاده ظل في مواجهة للعديد من المشاكل، التي بات يواجهها ربما لزمن ليس بالقصير، واستمرار عاقة النمو والتراجع من شأنه ان يضيف تحديات جديدة، يصبح معها الخروج من الركود، الذي يعيشه يتطلب إمكانات كبيرة وزمن أطول بجانب كلف اجتماعية واقتصادية باهظة.

المبحث الثاني

واقع التنمية الاقتصادية في ظل اعتماد اقتصاد السوق

أولاً: واقع القطاعات الاقتصادية

١- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

ان القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لها مساهمة كبيرة ،والتي توضح مساهمتها وبحسب جدول(١٤)، والتي تبين كيف أن للظروف والاحداث السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ التي مرت على البلد أثراً في التراجع في الاهمية لما يقدم للقطاع الزراعي، وكذلك الصناعي ، وسوف توضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي في الجدول ادناه:-

جـدول (١٤) التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)(%)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٣-٢٠١٧
الزراعة والغابات والصيد	9.5
التعدين والمقالع	44.1
النفط الخام	43.9
الانواع الأخرى من التعدين	0.2
الصناعة التحويلية	2.8
الكهرباء والماء	1.5
البناء والتشييد	3.8
النقل والمواصلات والخزن	3.1
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	5.9
المال والتأمين وخدمات العقارات	12.8
البنوك والتأمين	1.3
ملكية دور السكن	11.5
الخدمات الشخصية	1.3

المصدر:-

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

وبحسب النسب التي يشار لها في الجدول اعلاه، والتي تعطي صورة واضحة لمدى المساهمة التي تقدمها القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، حصل قطاع الخدمات الاجتماعية على النصيب الأكبر،فإنها لم تقدم ولن تحقق الخدمات المطلوبة والانجازات، التي بالإمكان تحقق مستويات في الناتج المحلي الاجمالي والذي نلاحظه في الشكل أعلاه وإن نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧.وهي بحسب الانشطة الاقتصاديةوبحسب التوزيع النسبي في الجدول (١٤)، فكأنت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي تشكل حوالي (٩,٥%)، أما قطاع التعدين والمقالع فأن نسبته (٤٤,١%)أما الصناعة التحويلية فأن نسبتها (٢,٨%) ،وقطاع البناء والتشيد فأن نسبته (٣,٨%)،أما قطاع التجارة فإن نسبته (٥,٩%)،أما قطاع الكهرباء والماء فإن نسبته (١,٥)، وقطاع النقل والمواصلات فأن نسبته شكلت بحوالي(٣,١%) وأما قطاع خدمات التامين وخدمات العقارات فأن نسبته(١٢,٨%)، ومن خلال هذة البيانات والتحليل لها يتضح لنا أو يعكس اختلالاً واضحاً في الاقتصاد العراقي، واعتماداً كبيراً على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي خلال تلك المدة، وهذا إن دل فأنه يدل على اعتماد الاقتصاد على قطاع ضروري، ومهم لكنه لايملك القدرة في اشباع الطلب الكلي،إلا أنه يجب استخدامه في التهيئة للصناعات التحويلية المخفضة الاسهام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،وكما وأن قطاع الزراعة الذي يعتبر من القطاعات الحيوية، و تشكل عصب الأمن والغذاء، نسبه منخفضة جدا" وبالاضافة إلى الصناعة والقطاعات المتميزة الأخرى، ولذلك فان النسب المنخفضة في مختلف القطاعات، والذي كان فيها يلبي الاحتياجات المختلفة للطلب المتزايد.

٢- نسبة مساهمة النفط في الناتج والصادرات والايرادات

يعّد العراق من أكثر الدول التي يهيمن النفط على الإطار الاقتصادي والسياسي فيها، ويعد أحد مرتكزات الاقتصاد ومصدراً للعملة الأجنبية، والذي يسهم في تمويل التنمية، وإذ يعد العراق رابع أكبر مصدر للنفط في العالم، وإن مسارات هذا القطاع وانجازاته التنموية أتسمت بالتذبذب، لذلك كانت نسبة مساهمة قطاع النفط، في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٤،٢%) عام ٢٠٠٥ بينما اصبحت (٤٥،٧%) عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٥ (٤٥،٢%)، مما يؤشر إلى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتضح من الجدول أدناه:

جـدول (١٥) الايرادات النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

(مليون دينار بالأسعار الجارية)

السنة	ايرادات النفط	نسبة مساهمة قطاع النفط للGDP%
2004	**15725478**	**53.6**
2005	**32585085**	**54.2**
2006	**39363454**	**49.2**
2007	**46534311**	**32.1**
2008	**51701301**	**45.7**
2009	**75358291**	**42.6**
2010	**48871708**	**41.6**
2011	**63594168**	**42.7**
2012	**98241562**	**42.4**
2013	**109808784**	**41.5**
2014	**104671111**	**41.7**
2015	**97072400**	**45.2**
2016	**51790118**	**44.1**
2017	**69773400**	**45**
2018	**668934500**	**45.6**

المصـــدر: اعـد الجـدول بالاعتمـاد علـى: بيانـات وزارة التخطـيط، والبنـك المركـزي للإحصـاء للسـنوات (٢٠٠٣-٢٠١٧) .

ومن بيانات الجدول تبدو نسبة مساهمة قطاع النفط تميل إلى الانخفاض التدريجي، فقد انخفضت من (٥٣،٦) عام ٢٠٠٤ إلى (٤١،٧) عام ٢٠١٣، سبب ذلك تزايد الاهمية النسبية

للقطاعات الأخرى غير النفطية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، والسبب الحقيقي ليس بارتفاع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، بل بسبب زيادة مساهمة قطاع الخدمات، الذي بات يشكل (٢٢%) عام ٢٠١٣، وفي حال استبعاد القطاع النفطي، عندئذ سيشكل قطاع الخدمات نسبة مساهمة (٤١,٣%) من الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤشر أن الاقتصاد العراقي لم يعد اقتصاداً ريعياً فقط، بل بات ايضاً اقتصاداً خدمياً توزيعياً ضعيف الانتاج.

يعّد العراق من أكثر الدول التي يهيمن النفط على الإطار الاقتصادي والسياسي فيها، ويعد أحد مرتكزات الاقتصاد ومصدراً للعملة الأجنبية، والذي يسهم في تمويل التنمية، وإذ يعد العراق رابع أكبر مصدر للنفط في العالم، وإن مسارات هذا القطاع وانجازاته التنموية أتسمت بالتذبذب، وإن أغلب موارد الدولة تأتي من الايرادات النفطية، فارتبط الناتج المحلي الاجمالي ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات النفطية، التي تخضع لتداعيات اسعار النفطية العالمية، التي سيكون لها دور بارز في رسم خارطة الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، فبينما شكلت الايرادات النفطية حوالي (٩٤،٦٩%) في موازنة عام ٢٠٠٧، انخفضت هذه المساهمة إلى(٨٥،٣٢%) عام ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض اسعار النفط بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم تصاعدت هذه المساهمة مجدداً إلى (٩١،٧٠%) عام ٢٠١١ بسبب ارتفاع اسعار النفط، وعادت للهبوط بشكل أشبه بالانهيار عام ٢٠١٤، مما شكل (**صدمة سعرية سلبية**) عام ٢٠١٥ فانخفضت مساهمته إلى (٧٧،٢%)[١].

وفي مرحلة عودة التنمية الريعية، اتضح أن العراق سيحقق زيادة كبيرة في ايراداته النفطية، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الشعب العراقي، الذي تعاني الشريحة الأعظم منه من مشكلات الفقر، وإعادة اِعمار بناه التحتية، وتطوير قدرات الاقتصاد العراقي، غير أن هذه التوقعات لم تكن دقيقة وحصل النقيض من ذلك[٢].

والذي لاحظناه من أن الموارد التي حققت في العراق وخلال المرحلة السابقة ،لم تستثمر في تمويل التنمية وإقامة المشاريع والتي بإمكانها تنويع الاقتصاد العراقي ،بل على العكس هدرت تلك الموارد بسبب الفساد المالي والاداري والتخلف في المشاريع الانتاجية،الى جانب الانفاق الكبير على (العصابات الارهابية) .

---

[١] **لمزيد من التفاصيل :-**
-عبد الحسين العنبكي، تقييم استراتيجية الموازنة ٢٠١٠-٢٠١٢.
-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠١٥.

[٢] عبد الجبار عبود الحلفي و نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات إلى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠٠.

ومنذ عام ٢٠٠٣ انشغل العراق بمختلف الصراعات، الأمر الذي أدى إلى تلكؤ انتاج النفط، نتيجة ضعف الاستثمارات، ولم يزداد حجم الانتاج إلا قليلاً[١]. والجدول (١٦)يوضح تطور الصادرات النفطية والاستيرادات من خلال نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي :-

جدول(١٦) مساهمة الصادرات والاستيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي %	صادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي%	الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي %	التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي% (حد ادنى)
2003	**28.5**	**4.36**	**28.54**	**57.04**
2004	**36.91**	**0.23**	**37.75**	**74.66**
2005	**32.07**	**0.16**	**27.20**	**59.27**
2006	**31.70**	**0.24**	**19.57**	**51.27**
2007	**35.35**	**0.16**	**14.90**	**50.25**
2008	**48.70**	**0.24**	**23.17**	**71.87**
2009	**35.32**	**0.11**	**29.35**	**64.67**
2010	**36.64**	**0.13**	**26.50**	**63.14**
2011	**41.6**	**0.01**	**21.25**	**62.85**
2012	**44.7**	**1.97**	**22.73**	**67.43**
2013	**38.42**	**1.12**	**25.5**	**47.92**
2014	**37.37**	**1.12**	**23.7**	**48.27**
2015	**38.34**	**1.23**	**24.12**	**48.33**
2016	**39.33**	**1.23**	**25.13**	**49.35**
2017	**40.33**	**1.25**	**25.16**	**40.32**

المصدر: نشرة البنك المركزي للسنوات(٢٠٠٣-٢٠١٧) العمود الأخير اعداد الباحثة بالاستناد إلى العمود الاول والثالث.

من الجدول (١٦)، يتضح التفاوت في نسب الصادرات النفطية والاستيرادات والتجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة (٢٨,٥%) أزدادت عام ٢٠٠٤ إلى (٣٦,٩١%)، وهو متأتي من الارتفاع في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي، وأستمر هذا التفاوت في السنوات اللاحقة، إلى أن وصلت في عام ٢٠١٧ إلى (٤٠,٣٣%)، في حين بلغت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي (٢٨,٥٤%) عام ٢٠٠٣، وصلت عام ٢٠١٤ إلى (٢٣,٧%). وظلت المساهمة الكبيرة التي يؤديها قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي هي الملمح الأساس.

[١] دانيا ظافر فضل الدين، النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الاقليمية، مجلة دراسات عالمية، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد ١١٣، ٢٠١٤، ص٧.

٣- الضرائب ومساهمتها في الايرادات

وبالنسبة لمساهمة الضرائب فإنه بعد ٢٠٠٣ لم يختلف الأمر عما سبقه، فكانت نسب المساهمة في إجمالي إيرادات الدولة العامة تعد متدنية، وأن مساهمة الايرادات الضريبية كانت متدنية جداً بعد عام ٢٠٠٣، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في الموازنة العامة، الأمر الذي دفع إلى تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية، وكذلك السبب يعود إلى عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي أثر في ضعف القدرة المستحصلة في جباية الضرائب، وكذلك القوانين والتشريعات الجديدة التي كانت تتضمن المزيد من الاعفاءات الضريبية لبعض المكلفين وتخفيض معدل الضريبة لدخول المكلفين،وانتشار التهرب الضريبي وضعف الرقابة الضريبة، إلا أنه لغاية ٢٠٠٧، حصل تحسن طفيف، وهذا يعود الى الاستقرار في الوضع الأمني ،إذ في تلك السنة وصلت النسبة(٢،٤%)[١]، ، وهو ما بينته النسب في الشكل اعلاه، والملاحظ هو التذبذب في النسب لغاية ٢٠١.

[١] لمزيد من التفاصيل مراجعة بيانات وزارة التخطيط.البنك المركزي للاحصاء للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧).

في الجانب الآخر الذي يجب أن اوضحه وهو ما يخص دور الدولة من حيث كيفية تحديد حجم نفقاتها، وفي أي جانب تنفق،فإنها سوف توضح بحسب الجدول أدناه:-

جدول (١٧) حجم الانفاق بشقية(النفقات التشغلية والاستثمارية)(مليار دولار)

السنة	حجم الانفاق العام (مليار دولار)	النفقات التشغيلية %	النفقات الاستثمارية %	المنفذ من الاستثمارية %
2004	**13.4**	**85**	**15**	**52.4**
2005	**19.2**	**79**	**21**	**74.6**
2006	**19.7**	**82**	**18**	**50.1**
2007	**42.5**	**76**	**24**	**60.7**
2008	**74**	**71**	**29**	**74.5**
2009	**67**	**78**	**22**	**88.2**
2010	**72.35**	**72**	**28**	**77.5**
2011	**82.6**	**69**	**31**	**49.25**
2012	**100.5**	**60**	**40**	**50**
2013	**118.3**	**66**	**34**	**50.2**
2014	**71.7**	**70**	**30**	**51**
2015	**88.2**	**75**	**34**	**52**
2016	**99.1**	**80**	**31**	**45**
2017	**105.1**	**88**	**33**	**48**

المصدر / اعد الجدول بالاعتماد على:- ١-كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، نظرة في التحليل الاستراتيجي ، ٢٠١٣ ،ص ٣٢٨ – ٣٢٩.
٢- البنك المركزي العراقي .
٣-وبارق شبر ، مؤشرات الاقتصاد الكلي ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، iraqieconomists.net.

إن الانفاق العام الحكومي بعد ٢٠٠٣ كان مرتبطاً بشكل أساس بالايرادات النفطية وبمستوى عالٍ جداً ، اي بمعنى أن سياسة الانفاق العام تكون او تتميز بسياسة توسعية، وهنا تتميز بأن تكون ليس بالاتجاه معين أو غير نوعي ،وهذا يكون مع الترجيح لكفة النفقات التشغيلية على حساب الجوانب الاستثمارية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة .

وبالتالي يتضح لنا ومن خلال الجدول أعلاه، وبحسب النسب الواردة فيه هو التنامي المتواصل في حجم الانفاق الحكومي ،ومع الحساسية الواضحة للايرادات النفطية، ويكون ذلك عن طريق الانخفاض ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و٢٠١٤،والذي تزامن مع الأزمة العالمية والانخفاض في أسعار النفط ،وإن هذا الارتفاع والانخفاض بالانفاق بسبب اسعار النفط يبن لنا ويؤكد بأن التدخل الحكومي كمي وليس نوعياً ،أي أنه لايكون أولاً ويملك أتجاهاً محدداً، وبحسب الارقام الواردة في اعلاه ، الملاحظ بأنه يكون التفوق الواضح جداً للجانب التشغيلي على الاستثماري، وأنه عندما يكون الطلب الحكومي هو مايشكل جزءاً من الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي ،وأن هذا مؤشر على التنامي المستمر في الطلب الكلي الاستهلاكي،وهذا يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد،وهذا يعرقل عملية التنمية، وأن تقدم الانفاق التشغيلي على الانفاق الاستثماري ومن خلال مستوى التخصص والتنفيذ الفعلي، وأعطنا صورة واضحة عن الأسباب التي تؤدي الى التراجع في البنية التحية للاقتصاد العراقي،وهذا يودي بعد ذلك،إلى تراجع متواصل في ركيزة الاقتصاد، ويعد مبرراً واقعياً لما يتميز به من الضعف في الاقبال للاستثمار في البلد،وكذلك القطاع الخاص العراقي أو الاجنبي وهذا يعد معرقلاً للتنمية الاقتصادية.وبالاضافة الى عدم القدرة على تحقيق استدامة مالية، وذلك لكون النفقات لا تعود بشي للحكومة، وذلك لأن جوانب الاستثمار فيها ليس في بناء البنى التحتية أو لدعم القطاع الخاص فأن هذا يترتب عليه عائد للحكومة، وبالتالي فأنه هنا يعد عائقاً للتنمية الاقتصادية.

ثانياً: مؤشرات التنمية البشرية

١- التعليم

التعليم هو الهدف الأساس للتنمية الاقتصادية، و يعد الانفاق على التعليم واحداً من الفرص للاستثمار طويل الأجل،من ضمن الفرص المتاحة للحكومة،وكذلك للافراد جوانب متعددة(عدالة توزيع ،ومنفعة اجتماعية،وتكوين رأس مال بشري،وعائد شخصي)، وبحسب ما أثبته النتائج في الانفاق على التعليم بأنه يتصف بالضعف في العراق [1]. وبالتالي تحسن النوعية في التعليم وكذلك طرق التعليم ولمختلف الفئات الدراسية ،واعطاءه نسبة زيادة في

---

[1] Hallak , Jacques and Muriel Poisson , Corrupt Schools , corrupt universities: What can be done , UNESCO , Paris , 2007 ، p104 .

الانفاق على التعليم، والشكل **(8)** يوضح نسبة الانفاق على التعليم في العراق إلى إجمالي الناتج الاجمالي، وكالآتي:-

الشـــكل (9)يوضـح نسـبة الانفـاق علـى التعلـيم مـن إجمـالي النـاتج المحلـي الاجمـالي(٢٠٠٣-٢٠١٧)

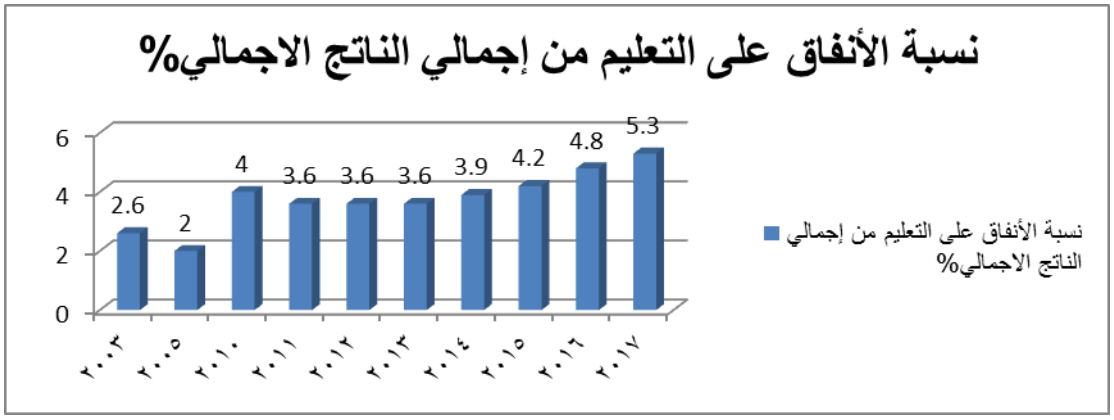

المصدر:-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الحسابات القومية

والواضـح مـن الشـكل أعـلاه النسـب منخفضـة، وذلـك بسـبب التراجـع والتـدمير الـذي تعرضـت لـه البنـى التحتيـة فـي هـذا القطـاع ،وبسـبب ظـروف البلـد خـلال تلـك المـدة فـإن حصـة هـذا القطـاع فـي الانفـاق أنخفضـت مـن حصـة الانفـاق الحكـومي، وهـو مـن الأمـور التـي يجـب أن تعطـى لهـا أهميـة فـي التنميـة، وأن تحـدد لهـا نسـبة مـن الانفـاق وخاصـة تخصيصـات خـلال(٢٠٠٤-٢٠٠٨) ،إوأن بعـد هـذه المـدة كـان هنـاك تحسـن ايجـابي، لكنـه بشـكل متذبـذب، وان هـذا التذبـذ فـي أهميـة الانفـاق يعـود إلـى السياسـة غيـر المتكاملـة فـي إعـادة تأهيلـه مـن خـلال خطـط مدروسـة، وخـلال(٢٠٠٨-٢٠١٧) كانـت النسـب منخفضـة وهـذا لايـؤدي الـى النهـوض بـالواقع التعليمـي وتطـورة وإذا قارنـاه ببـاقي الـدول المجـاورة ،أهمـال هـذا القطـاع سـوف يكـون بالنتائج السلبية التي تعيق عملية التنمية البشرية.

ومن خلال المسح الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٧ في العراق ظهرت فجوة كبيرة بين الحضر والريف ولاسيما في التعليم بين الذكور والاناث وبالذات في المرحلة الدراسة (الاعدادية والمتوسط)فمثلاً في مرحلة الدراسة المتوسطة(١٦،٦ الى الذكور ،و٢٨،٨ للإناث) بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٤،٥% من الذكور و٧،٢% من الإناث في الريف[١].

فضلاً عن تفشي ظاهرة البطالة بين الخريجين، فإن نسبة البطالة لحملة الدبلوم بلغت ٩،٨% موزعة بين ٨،١% للذكور و١٣،١% للإناث ولحملة البكالوريوس بلغت ١٣،٩% موزعة بين ١١،٢% للذكور ١٩،٧% للإناث لعام ٢٠٠٧[٢]. وعليه يتطلب زيادة أنفاق الدولة على الأبواب التي

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لسنة ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٢٥٢.

[٢] مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.

تخدم عملية التنمية أو التوزيع من التخصصات التي تقدم في الموازنة، وترتب أبواب التوزيع لها، مما يقدم هذا لاستراتيجية واضحة في تقديم الخدمة التربوية،ويكون عن طريق تطوير الأبنية والمستلزمات التربوية، وبما يخدم عملية التنمية، وهذا يكون من خلال دور واضح ومحدد للدولة، وبحسب الفسلفة التي تختارها وبما يحقق التطور.

٢- الصحة

إن الإنفاق على الصحة يعد من الأمور المهمة جداً ، بسبب أولويات الأهداف التنموية ونوعية العقبات التي تواجهها تلك الدولة، وتعد الصحة مكملة للاستثمار في التعليم، لأن الانفاق على الصحة يزيد من الانتاجية فى المستقبل، وذلك بزيادة معدلات توقع العمر، وبهذا سيكون الاتجاه نحو التعليم أعلى، وإن الكثير من الدراسات أظهرت أن لمتوسط دخل الفرد علاقة طردية قوية مع الانفاق الحكومي.

ويعد مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات المهمة، التي تبين مدى الرعاية والاهتمام من قبل الدولة في تنمية هذا القطاع . وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الميزانية ما تزال نسبة الإنفاق الصحي على الفرد منخفضة جداً مقارنةً بدول أخرى، والجدول (١٨) يوضح النسبة المئوية للإنفاق الحكومي في الصحة من اجمالي الناتج المحلي وكالآتي:

جـدول (١٨) نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

السنـة	الأنفاق على الصحة (مليون دينار)	نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي %
2003	1.104.62.1	2.7
2005	1.469.86.2	1.9
2010	3.823.56.5	2.3
2011	3.910.804.6	1.7
2012	4.364.781.7	1.7
2013	5.173.71.0	1.8
2014	4.516.493.7	1.7
2015	5.423.451.2	1.9
2016	5.655.234.4	2.5
2017	6.234.231.4	2.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الحسابات القومية .

يلاحظ من الجدول (١٨) أن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في العراق من اجمالي الناتج المحلي ، قد انخفضت من(٣,٣%) عام ٢٠٠٤ إلى (١,٧%) عام ٢٠١٤، وهكذا استمرت وتيرة الانخفاض عاكسة تدهور الوضع الصحي في البلد، وقد يرجع الانخفاض في تلك النسب إلى الاوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها البلاد، وايضاً نتيجة ارتفاع الانفاق على الجانب الأمني، وإن ارتفاع هذه النسب وزيادتها مؤشر جيد، يدل على أن قطاع الصحة يحظى بأهمية متزايدة لدى الدولة عبر الزمن، ولكن ما تزال هذه النسب منخفضة في العراق وبحاجة إلى تطوير في المجال الصحي، بما يضمن الحصول على مستوى صحي يليق بالإنسان العراقي. وتجدر الاشارة هنا على الرغم من الاهتمام المتزايد بالواقع الصحي، إلا أن دوره كان محدوداً في تحقيق الاستدامة، نتيجة تذبذب نسب الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) .

وتوجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية، فالصحة تؤثر بشكل مباشر في النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، إذ إن الشخص ذا الصحة الجيدة يبذل مجهوداً أكبر خلال وحدة الزمن نفسها، والعمل لوقت أطول خلال اليوم نفسه، ويعيش حياة إنتاجية أطول وكل هذا يساعد في زيادة الانتاج .

وأما في العراق فيعد الوضع الصحي حالة استثنائية بسبب ما تعرض له القطاع الصحي من الاهمال لسنوات طويلة، بسبب الحروب والعقوبات الدولية والتدمير للبنى التحتية والاقتصادية والبيئية، وإدت العقوبات الاقتصادية خلال العقد الماضي إلى الضعف الشديد في الخدمة والرعاية الصحية،ونتيجة لانخفاض القدرات الطبية والامكانيات الصحية..

وكذلك تعرض النظام الصحي للانهيار بعد أن كان هو الأفضل بين دول المنطقة، إذ هاجر معظم الاطباء من البلاد، اضافة إلى وجود نقص في الادوية التي يحتاجها العراق، على الرغم من وجود برنامج النفط مقابل الغذاء، ، وازداد الوضع سوءاً بعد احداث عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى انتشار الامراض المعدية ووفيات الاطفال والامهات بشكل لم يسبق له مثيل في البلد، ومازالت اعداد كثيرة من اطفال العراق واقعين في فخ مرض سوء التغذية ومضاعفاتها، ويعزى نحو نصف وفيات الاطفال دون سن الدراسة بصورة مباشرة إلى ترابط سوء التغذية والامراض المعدية، يعد الوضع الصحي في العراق منخفضاً اذا ما قورن بالدول المتقدمة والنامية، وبوجه عام يتصف الوضع الصحي في العراق حالياً بكثرة حالة الوفيات وانخفاض نسبة طول العمر وارتفاع نسب سوء التغذية بين الاطفال في العراق

لذا يتطلب زيادة الإنفاق على قطاع الصحة لرفع الخدمات المقدمة للمواطنين، وعليه يتطلب الأمر تصحيح التشوه الهيكلي في موازنات الصحة والاهتمام بزيادة النفقات الرأسمالية، ولاسيما المختبرات والأجهزة الطبية، لرفع واقع المستوى الصحي إلى مستوى يليق بالإنسان العراقي.

٣- نصيب الفرد من الدخل

يعد نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصاديّة، التي تدل على تطور أو تدهور المستوى المعيشي للأفراد، وعلى الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد ، قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، في حالة وجود معدلات تضخم مرتفعة أو اختلال ميزان المدفوعات، فضلاً عن عدم عدالة التوزيع، ومع ذلك فإن أدبيات التنمية تعده مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصاديّة والاجتماعية للبلد، إذ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد [١]، والذي يمكن أن يعبر عن مستوى التنمية الاقتصاديّة في العراق، ولأن بعض من المؤشرات التنموية الاقتصاديّة منها (مؤشرات الحاجات الأساسية التي تتحدث عن أمدادات الماء والكهرباء والتعليم والصحة) هي تعد بالأصل من خدمات البُنى التحتية، وهذا ما يدل على مدى أهمية هذه الخدمات، فهي تعد من مؤشرات التنمية، وأحد ادوات أو وسائل أي عملية تنموية .وعلى الرغم من الارتفاع في نصيب الفرد العراقي ، إلا أنه لا ينفي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين، والفوارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف، أو فوارق الدخل بين الجنسين، إذ يتلقى أفقر ٢٠% من الأسر أقل من ٧% من إجمالي دخل الأسر العراقية، في حين يتلقى أغنى ٢٠% ما نسبته ٤٤% من إجمالي دخل الأسر العراقية، أي (٦) أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة[٢]. مما يدل على سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع،والجدول التالي يوضح نسب مساهمة نصيب الفرد من الدخل.

---

[١] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١١.

[٢] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٤٤.

جـدول (١٩) متوسط نصيب الفرد

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) بالمليون دينار

السنة	متوسط نصيب الفرد
2004	2
2005	2.60
2006	3.30
2007	3.80
2008	5.10
2009	4.10
2010	5.10
2011	5.0
2012	7.40
2013	7.80
2014	7.60
2015	5.50
2016	5.40
2017	6.10

المصدر:

- البنك المركزي العراقي،نشرات للسنوات(٢٠٠٤-٢٠١٧)

وبحسب بيانات الجدول (١٩) فقد شهد متوسط نصيب الفرد القومي تحسناً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣. والذي نلاحظة بانه وخلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨)شهد تزايداً وذلك يعزى الى رفع العقوبات الاقتصادية بالكامل عن العراق،والذي يدوره أدى الى استئناف تصدير النفط العراقي وزيادة عوائدة، والذي انعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد وبمعدل نمو سنوي(٢٩،٤%) خلال المدة من (٢٠٠٣-٢٠١٧).

ثالثاً: أشكالية التنمية الاقتصادية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق

أولاً: تبديد الموارد

يعد تبديد الموارد في الاقتصاد العراقي، أحدى أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، والتي يبرز دور الدولة فيها في المحافظة على الموارد الاقتصادية وتوجيهها في خدمة الاقتصاد العراقي، لما له من دور تنمية اقتصاده، ومن أجل أن ينمو الاقتصاد لابد من وضع أسس تنموية صحيحة، معتمدة على طرق تمويل مضمونه ومواجهة المشكلات المختلفة ولاسيما في جانب توظيف الموارد الاقتصادية، بالشكل الذي يسهم في تنشيط مساهمة جميع الموارد، مما يخفض من درجة الاعتماد على مورد واحد (الاحادية) في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: الفساد

لم يعد الفساد سمه تتعلق بدولة ما، إذ بات الفساد مظهراً شائعاً، في عالمنا المعاصر، إلا أن حدته ونمط الاجراءات المكافحة له تختلف من بلد إلى آخر. وظواهر الفساد بأنواعها نمت في العراق،وانتشرت بشكل كبير لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة لعل أبرزها غياب الدولة بكافة مؤسساتها لمدة ليست بالقليلة، وغياب المساءلة والشفافية، واهتزاز منظومة القيم والاخلاق داخل المجتمع العراقي، بجانب الضعف في تطبيق القانون وهشاشة الدولة، ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية المعنية بكشف ومراقبة الفساد في العالم، كانت مؤشرات ادراك الفساد في العراق متقاربة، إذ لم تتجاوز(٢,٢)، مما يؤكد وجود نسب عالية من الفساد المالي والاداري، ولازالت الجهود في مكافحته لا ترتقي إلى مستوى كبحه، مما يجعله ظاهرة مستمرة لأجل ليس قصير.

ثالثاً: البطالة والفقر

إن ظاهرة البطالة تعد مشكلة تطال التنمية البشرية التي باتت تعاني منها مختلف المجتمعات، وفي العراق أضحت تعبيراً عن حالة قائمة لم تستطع الاجراءات التي اعتمدت ما بعد عام ٢٠٠٣، من الحد من تأثيرها وأتساعها، وعدت من البرامج المكررة في البرامج الانتخابية للأحزاب، ففي ظل ضعف الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة السياسات الاقتصادية غير الناجعة، فضلاً عن بيئة التناحر وعدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود الآليات الصحيحة للانتقال صوب اقتصاد السوق، هذه جميعاً تسببت بضعف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، مما أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل تتناسب مع حجم البطالة ونموها سنوياً.

إن الشروط المقدمة من قبل(البنك الدولي ،وصندوق النقد الدولي)أسهمت في تنفيذ وصفة الاصلاح الاقتصادي، والترتيبات الساندة لاتفاقية (SBA) المبرمة بين الحكومة العراقية وصندوق

النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٠٠٥/١١/٢٣، لغرض إعادة جدولة الديون وتسويتها ضمن نادي باريس، لخفض الديون العراقية المستحقة على العراق[١]، وإن هذة الاتفاقيات من قوة ملزمة لصناع السياسة والاقتصاد في العراق، من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، ومن هذه الالتزامات الكف عن دعم المنتوجات النفطية، والبطاقة التموينية، والتجهيزات الزراعية.

كل هذه الأسباب فاقمت من مستويات البطالة في المجتمع العراقي، وإن التوقف الاجباري الذي فرضته قوى الاحتلال الأمريكي بعد العام ٢٠٠٣ للمعامل والمصانع الحكومية، والتي كانت مسؤولة عن تشغيل حوالي (٨٠٠٠) عامل، وأضيفت إليها أعداد أخرى من المسرحين من الجيش والاجهزة الأمنية للنظام السابق، وأفراد التصنيع العسكري، وايقاف العمل بقانون الخدمة الإلزامية، الذي كان يستوعب الكثير من الشباب في القوى الأمنية.والشكل الآتي يوضح نسب البطالة في العراق

شكل (١٠) تطور معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

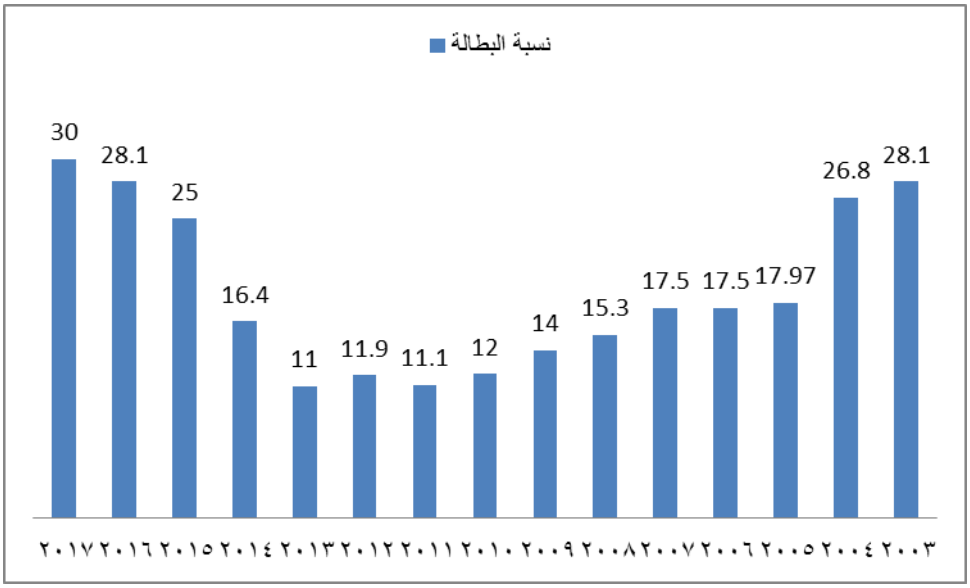

المصدر:-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ومسح معرفة العراق ٢٠١١. ونتائج مسح التطور السريع للسنوات من (٢٠٠٣-٢٠١٧).

يلاحظ من الشكل أعلاه نسب ومستويات البطالة خلال المدة، وابتداءً من عام ٢٠٠٣ إذ تشكل النسب حوالي (٢٨%) ووصلت عام ٢٠٠٥ الى (١٧،٩٧%) ،وبسبب الوضع الامني المتدهور والاختلالات الهيكلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،لذلك اتجهت الحكومة للمعالجة وبصورة جزئية من خلال التوجة الى انخراط جزء من العاطلين في الجهاز الحكومي، وذلك من خلال التوجة الى اعادة البناء للقوات المسلحة والقوات الأمنية، وبالتالي كان للمؤسسات ولاسيما من فئات التعليم ومن غير المتعلمين لتوظيف الآلاف منها، على الرغم من عدم امتلاكهم للكفاءة في الجانب الأمني،وإن هذة المعالجة سببت في تراجع معدلات البطالة من

[١] عبد الله البندر، السياسة الاستثمارية للعراق للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص٦-٧.

(٢٠٠٤)إلى (٢٠٠٦) فكانت النسب وبحسب الشكل أعلاه(١٧%) ، وهذا لتراجع يعد من النسب المهمة الا انه لايعد معالجة حقيقية لهذة الظاهرة،وذلك لأن أغلب العمال الذين يجب أن يوظفوا لاتستوعبهم ،مختلف القطاعات الاقتصادية،وإنما يتوجهون للاجهزة الامنية وذلك لايعد تقدماً حقيقياً للاقتصاد العراقي في القضاء على هذة الظاهرة.

أما التنويع الذي حصل في الاستخدام خلال المدة(٢٠١١-٢٠١٣) وكان نتيجة الاستخدام في الجهاز الحكومي، وفي مجال البناء والتشييد، وهذا يعود الى الوضع الأمني المستقر في السنوات الأخيرة، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على العمل خلال تلك المدة، وكان للاستخدام الحكومي بنسبة(٥٥%) مسؤولاً عن هذة الزيادة، وإن الغالبية لهذا التوسع كان استخدامه في التعليم والصحة والقوات المسلحة[١].

وفي عام (٢٠١٤) ونتيجة لتعرض البلاد لحرب (العصابات الارهابية) داخل الاراضي العراقية مما أدى الى اعاقة جهود التنمية في العراق ،مما سبب في تقليص فرص العمل وكذلك توقف النشاط الاقتصادي في أغلب المناطق المسيطر عليها من قبل التنظيم، مما اضطر الحكومة إلى التخفيض في بعض النفقات غير الامنية بشكل كبير، وذلك للأنفاق على الحرب،وهذا كله كان مع تراجع كبير في ايرادات النفط ، ومما سبب هذا في ارتفاع معدلات البطالة، والتي توضح من خلال الشكل أعلاه .

ولقد كان لارتفاع اسعار النفط بعد هذا العام، أثراً في انعاش قطاع البناء والتشييد، والذي كان المسؤول عن توظيف (١٣،٦٣%) من العمالة، وكذلك انتعاش قطاعات التجارة وتجارة التجزئة، وهو الآخر كان مسؤولاً عن توظيف(١٥،٦١%) من العمالة، وانتعاش قطاع النقل والمواصلات، المسؤول عن توظيف (١١،٤٣%) من العمالة، وانتعاش غيرها من القطاعات الاخرى، التي ساعدت على تخفيف وطأة البطالة، وجعلها بحدود (١٥%) من ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٤ [٢].

وعليه اعتمدت الدولة العراقية بعض البرامج لمساعدة الفئات الهشة والفئات الاكثر تضرراً في المجتمع، لتخفيف حدة البطالة ووطأة الفقر، من خلال برامج شبكة الحماية الاجتماعية والقروض الميسرة.

---

[١] علي مرزا، العراق: الواقع والافاق الاقتصادية، مصدر سابق، ص١٣.

[٢] تقرير البنك الدولي، الفقراء والاحتواء والرفاة في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٧ ، ص٢٧.

رابعاً: الديون

تعد الديون العراقية من الاشكاليات الكبرى التي تعيق عجلة الاقتصاد، على الرغم من أن العراق يصنف ثاني بلد في العالم من حيث امتلاكه للاحتياطي النفطي، إلا أنه بقي مثقلاً بالديون، فالديون المعلن عنها وفق مصادر عراقية، كانت قد حددته بنحو (٦٥) مليار دولار، أما البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقد قدر الديون بنحو(١٢٧) مليار دولار، وتعود(٣٥) مليار دولار إلى قروض من الدول الخليجية، و(٤٠) مليار دولار تعود إلى دول أوروبية، أما باقي الديون فلا توجد معلومات دقيقة عنها، ولهذا تعد الديون من المشاكل التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

وضعت مشكلة الدين العراقي المتضخم على طاولة الحل بعد تبنيه لشروط صندوق النقد الدولي، لذا فقد أعد الأخير دراسة تهدف إلى تخفيض الديون الخارجية للعراق بنسبة تتراوح بين(٩٠-٩٥%)، ليتمكن من مواكبة نموه الاقتصادي، وقد اتفقت الدول الصناعية السبع على تخفيض الديون في نادي باريس، الذي عقد في أواخر عام٢٠٠٤ وإلى مده ثماني سنوات، وعلى ثلاث مراحل، إذ يتم في المرحلة الأولى وفي الثانية تخفيض نسبة(٣٠%)،

أما في المرحلة الثالثة فيصل التخفيض إلى نحو(٢٠%). إن هذه الإجراءات التي تشمل تخفيض الديون كانت قد أخضعت العراق لمجموعة من الشروط منها أن يخضع العراق لتأدية وصفات الصندوق النقدي الدولي الإصلاحية، والهادفة إلى تحول الاقتصاد العراقي وإدماجه مع اقتصادات المنظومة الرأسمالية الدولية.

وهناك ارتفاع في الدين العام الداخلي والخارجي، وأقساط خدمة هذا الدين التي بلغت حوالي ٥,٦ تريليون دينار(٤,٧٥ مليار دولار)، وهذا ما رفع حجم الإنفاق وفرض اعتبارات إضافية على الموازنة والاقتصاد معا. فقد أرتفع الدين الداخلي من ٩,٥٢٠ تريليون دينار عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٣٢,١٤٣ تريليون دينار نهاية عام ٢٠١٥، وبذلك فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من٣,٧% إلى ١٦,٨% للعامين المذكورين. واستمرار هذه الاتجاهات خلال عام ٢٠١٧ مع استمرار السندات وحوالات الخزينة لسد العجز، إذ تضمنت الموازنة إصدار سندات للجمهور بقيمة ١,٢٩ تريليون دينار، وسندات وحوالات خزينة إلى المصارف الحكومية تخصم لدى البنك المركزي بقيمة ٥,٥ تريليون دينار، وبذلك يصبح المجموع ٦,٧٨٦ تريليون دينار أي حوالي ٥,٧ مليار دولار[١].

[١] البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٥، ص ١٦

خامساً: الخدمات

أما بالنسبة لمستقبل قطاع الخدمات في العراق في ظل التحول الاقتصادي، فإن هذا القطاع امامه الكثير من أجل النهوض من جديد، وذلك لأن هذا القطاع عانى من الكثير من المشاكل ولايزال يعاني بسبب الظروف القاسية، والتي مرت عليه بسبب الحروب والعقوبات الدولية والاحتلال والتي أنهكت البنى التحتية، وشملت عدم تقدم الخدمات في جوانب(الكهرباء ،والطرق والجسور ،والخدمات الصحية وكذلك التاثير السلبي للقطاعين الزراعي والصناعي.

وتعتقد الباحثة أن قطاع الخدمات يحتاج إلى جملة من الاصلاحات للتهيئة والانفتاح نحو اقتصاد السوق، من هذه الإجراءات الاهتمام وبشكل جدي بقطاع الكهرباء، فذلك من شأنه تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد.

سادساً: غياب الحكم الصالح

ترتكز علاقات الحكم الجيد على قيمتين لهما أهمية خاصة، وهما التضمينية والمساءلة، فالتضمينية تعني المساواة بين الجنسين، ولا فرق بين الفقراء والأغنياء، وسكان الريف والمدينة والمشاركة في ادارة الحكم، أي ادارة الحكم تضمينياً وليس حصرياً ضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، ومن ضمن هذه الحقوق الانصاف والتسامح بين أفراد الشعب نفسه، وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة.

أما القيمة الثانية فإنها المساءلة والتي تنبع من التمثيل الشعبي، لذا فإن المختارين للحكم خاضعون للمساءلة من قبل الشعب على فشلهم والمكافأة على نجاحاتهم، ومن ثم ترتكز على الشفافية ضمن آليات الحكم المرتكزة على التنافسية في اختيار الموظفين العامين، مما يدفعهم للعمل من أجل الصالح العام[1].

إن من العوائق الأساسية أمام التنمية البشرية في الوطن العربي، ربما تتمثل باللامساواة واللاعدالة، وبالشكل الذي تتحول فيه حقوق الإنسان والمواطنة والحريات الأساسية، إلى مساحات للاتهام والتجويع والتعذيب والسجن والاختطاف والنفي والتهجير والقتل والاضطهاد والابادة والتدمير، وترفع ذلك في شعاراتها الزائفة وتروج لها عبر المؤسسات الإعلامية المختلفة، ويتصاعد الظلم والفساد المؤسساتي والقانوني والامني والاخلاقي، والذي يهدد بانهيار كبير يطال مختلف مكونات المجتمع،وبالتالي لاتكون تنمية مع البؤس الإنساني والاضطهاد[2].

---

(1) البنك الدولي الحكم الجيد من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تحسين التضمينية والمساءلة، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ايلول/٢٠٠٣، ص٢.

(2) ابو القاسم المشاي، التنمية وحقوق الانسان بين الفشل المؤسساتي والوعي الاجتماعي، مقال منشور في الانترنت، ٢٠٠٤.

اما في العراق فان الحكم الصالح هو الذي يتبنى تطبيق الديمقراطية، والتي تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه من خلال المشاركة في العملية السياسية، إذ تعني الديمقراطية المشاركة والمساواة والتسامح السياسي والقبول بالتعددية والقيم الأساسية في الحرية والعدالة والتبادل السلمي للسلطة، ويجب ان لايكون بعدم الاحترام لحقوق الشعب وسيادته ،وخصوصاً من نادت به الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ ،الا انه في الواقع لم يطبق بالقيم الاساسية ولاتوجد مشاركة حقيقية من قبل ابناء الشعب العراقي .

---

www.amanjordan.org/amanstudies/wmview.php?

المبحث الثالث

مناهج ومسارات تنموية مقترحة في العراق

أولاً: الدور الاقتصادي الجديد للدولة في العراق (الشراكة مع القطاع الخاص)

تعد الشراكة في الدولة الريعية هي من الأساليب الواقعية للانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وجعل النفط والايرادات في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر، وإعادة هيكلة القطاع العام واطلاق يد القطاع الخاص[١].

إن العمل على تطوير القطاع الخاص العراقي والعمل على زيادة كفاءته، يجب أن يبدأ من تدخل الدولة في الأسس والبنى المؤسساتية، فضلاً عن منظومة التشريع الخاص بالاستثمار وتسهيل اجراءاته، لكي يأخذ هذا القطاع دوره في المساهمة في التنويع للاقتصاد العراقي، وتصاحب هذه الاجراءات اعتماد سياسة اقتصادية من شأنها أن توفر أفضل بيئة ومناخ لتعظيم أداء القطاعات الاقتصادية بمعاونة وشراكة القطاع الخاص.

وهذا يتطلب اصلاح أعمال الجهاز المصرفي والمالي، من أجل أن يعمل بآلية تسهل عمليات التمويل والاقراض، وتقديم خدماته في مجالات الاعتمادات المستندية والمقاصة. ويتكلف هذا القطاع بتسهيل اتجاهات التشارك والمخادمة بين القطاع العام والخاص، في مشروعات انتاجية (حقيقية)، عبر برنامج خاص لتوفير فرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للعمل مع الشركات العامة [٢].

ويمكن للدولة أن تنشئ صندوقاً وطنياً تموله الدولة والمجتمع، لدعم الانتاج الوطني والاستثمار وتشجيع القطاع الخاص، أو الذهاب إلى إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص، أو كلاهما لضمان الاستثمار الخاص، وبالذات في المشاريع الانتاجية التي تسهم في تشغيل أكثر عدد ممكن من العمالة، وتوفير حماية جمركية مشروطة لمنتجات القطاع الخاص أو قطاع (الشراكة- المساهمة)، ومحاربة حالة اغراق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة، وكذلك عدم الاستيراد للبضائع التي تنافس المنتج المحلي [٣]. لاسيّما وأن استثمارات القطاع الخاص المحلي والاجنبي كانت متواضعة في القطاعات غير النفطية، وشكلت (٨%) من إجمالي

---

[١] **مظهر محمد صالح قاسم، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق (رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن)، بغداد، ٢٠١٣، ص١٢٣.**

[٢] جمهورية العراق، مجلس الوزراء، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠، ص٤-٥

[٣] كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52727

الاستثمارات غير الحكومية خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١)، وتركزت في قطاعات البناء والتشييد والنقل والاتصالات [١].

لقد افصحت المرحلة السابقة عن ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الاجمالي، وما يحتاجه العراق التركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، وفي مجالات انتاجية بغية دعم العرض الكلي، لتقليل الاعتماد على دالة الاستيرادات في تلبية الطلب الكلي، وهذا يحتاج إلى توفير جملة حوافز تشجيعية للقطاع الخاص (المحلي والاجنبي)، ولعل مساهمة الدولة في هذه المشروعات، مع اشتراط انسحابها الهادئ من هذه المشروعات ورويداً مع النمو والنضج وتحقيق الارباح، يعطي طمأنينة لهذه الاستثمارات من الولوج بيسر إلى قطاعات انتاجية.

إن ما تتضمنه الاهداف الأساسية للخطط التنموية وللرؤية الاقتصادية المعتمدة على استراتيجية تطور مساهمة القطاع الخاص للسنوات (٢٠١٤-٢٠٣٠)، من خلال العمل في تحقيق تنويع اقتصادي في الاقتصاد غير النفطي، يظل رهناً بجملة اجراءات حكومية وركائز تطويرية، من الممكن مع الأخذ بها تحسين البيئة الخاصة بالأعمال للمؤسسات، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة التي بمقدورها رفع قدرتها التنافسية أسهل بكثير من المشروعات الكبرى، مع إعداد الخطط الخاصة لإدخال القطاع الخاص مع القطاع العام في المشروعات الكبيرة، واعطاء القطاع الخاص فرصة الادارة والتخطيط وتخصيص الموارد، بغية تحقيق مستويات مقبولة من الانتاجية وممكنات أكثر من القدرة التنافسية [٢].

لقد عمدت الحكومة العراقية في سياق تطوير الاقتصاد العراقي، والبدء بتنمية البلد على استراتيجية أرادتها مقدمة تمهد لأداء تنموي حقيقي، من خلال خطة طموحة أرادت منها أن تكون المرحلة الأولى، والتي تبدأ من ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي مرحلة لم يتم تنفيذها بسبب الحرب مع العصابات الارهابية وانهيار اسعار النفط، لذلك يمكن القول بوضوح إنها لم تر النور، فيما يجري التعويل على المرحلة الثانية، والتي تبدأ من ٢٠١٨-٢٠٢٢، والتي تقودها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص، وتتضمن إعادة الهيكلية لكل الشركات العامة، وإدخالها في شراكات تكاملية مع القطاع الخاص، أما المرحلة الثالثة من ٢٠٢٣-٢٠٣٠ والتي

---

[١] علي مرزا، مقترح موازنة ٢٠١٤ الانفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق ، ٢٠١٤، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، http://iraqieconomists.net/ ، ص٧.

[٢] جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤- ٢٠٣٠، ص٤-٦.

يقودها القطاع الخاص، والذي يراد منه أن يسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل[١].

ومع هذا فإن البيئة المتردية للعمل والاستثمار، وتجاهل سياسة الاغراق السلعي، أدى إلى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

ثانياً: إعادة التفكير الاقتصادي من اقتصاد السوق الى اقتصاد السوق الاجتماعي

لم يعد ممكناً مع أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بالبطالة والفقر، قبول مخرجات وأفعال اقتصاد السوق، وما يؤدي إليه من تحويل المجتمع نحو (مجتمع السوق)، والذي لا يمكن لدول الغرب الرأسمالية تحمله من دون تدخل الدولة، بحسب زعم جون كينيث غالبريث[٢].

وفي ما يخص العراق فإن إعادة التفكير الاقتصادي والتحول من اقتصاد السوق إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، يعد أمراً لابد منه من أجل تقييد الليبرالية، ومخرجات الانفتاح والحرية الاقتصادية، وهو ما يعطي الدور للجانب الاجتماعي في تخفيف هذه الاثار، التي تركها اقتصاد السوق على المجتمع. ولكن الأساس الذي يقوم علية اقتصاد السوق الاجتماعي، هو أن يكون تدخل الدولة في توجيه الانفاق والاستثمار، من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية الاجتماعية وكذلك تقليل الفارق الطبقي بين افراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لذا فإن فكرته تقوم على التفاعل بين الاسواق، من خلال حركتها، والدولة بالتوجيهات التي تقدمها لخدمة المجتمع، أي بمعنى أن تكون دولة رفاه اجتماعي، وبالتالي يكون اقتصاد السوق الاجتماعي مفهوماً نظامياً ذو بعد اقتصادي مجتمعي، والذي يقوم على التوزان المتجدد بين نظام السوق، والذي يكون من خلال التفاعل بين الطلب والعرض في ظل المنافسة وتحقيق الربح، وزيادة رفاهية اجتماعية وتنمية القوى البشرية، وكذلك تحقيق تنمية اجتماعية.

ومن خلال مؤشرات التنمية البشرية في العراق، وهي التعليمية والصحية ونصيب الفرد ...الخ، والتي تفصح عن تراجع مخيف، ولعل ابرزها ازدياد مستويات الفقر والبطالة والتهميش، فضلاً عن مؤشرات الادمان على المخدرات والامراض الاجتماعية، والتي كان العنف والارهاب جزءاً من مسبباتها وعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي، كل هذا أدى إلى عدم تحقيق مقومات التنمية والضعف الحاصل في السياسات الاجتماعية، وعجز الدولة وعدم توفير فرص العمل، وكل الظروف التي مر بها البلد، والتي خلقت آثاراً نفسية واجتماعية، أدت إلى التفكك في وحدة تماسك النسيج الاجتماعي.

---

[١] المصدر السابق نفسه، ص٦.

[٢] جون كينيث غالبريث، اليمين ليس هو الحل؟، مجلة المنار، العدد (١٤)، باريس، ١٩٨٩. ص ٣٣.

وإن اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد مختلط، يعمل على الجمع بين الدولة والقطاع الخاص، وهجين بين السوق والمجتمع، والذي يأخذ كل مقومات السوق، وكذلك من التنمية الاجتماعية، إلا أن آلية التطبيق تختلف بين الدول، لكن المشكلة هي مشكلة خيار اقتصادي ويجب أن يجمع بين آلية السوق التنافسية المعتمدة على الربح، وأهداف أو غايات التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية.

ثالثاً: نحو منهج جديد للتنويع الاقتصادي في العراق

يعرف التنويع الاقتصادي (economic diversification) وبحسب خبراء الاتحاد الأوربي، وهو الذي يتم من خلاله الانتاج، بأعتماده على مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية، وبالتالي ممكن أن تؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن

النفط من جهة ثانية [1]. والذي له دور أساس ومؤثر في عملية التنمية.

والتنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد على مصدر واحد، وتنويع القاعدة الانتاجية بعيداً عن القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما له من دور في تطوير عجلة التنمية الاقتصادية.

وترى الباحثة بأن التنويع الاقتصادي (هو التخلص من الاعتماد والاتكال على قطاع النفط والتوجه إلى تطوير الاعتماد على القطاع الصناعي والزراعي والسياحي وذلك لخلق اقتصاد متطور ومتنوع يستطيع تلبية الاحتياجات المختلفة ومواجهة مختلف الازمات التي يمر بها البلد وتطوير جانب الصادرات والتقليل من الاعتماد على الاستيرادات الا للحاجة الضرورية).

وإن عملية التنويع من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والتي تشمل قطاع الصناعة والزراعة، وكذلك تطوير القطاعات التوزيعية والخدمية، والهدف من التنويع هو التخلص من الاحادية للاقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط، والتوجه إلى اقتصاد متنوع، والذي يعطي دوراً لباقي الايرادات لتمويل الموازنة العامة، وليس فقط بالاعتماد على الايرادات النفطية، وإنما اعطاء دور للإيرادات الضريبية لأجل التنويع في مصادر التمويل، لذلك يجب الاهتمام بواقع الزراعة والصناعة والسياحة.

والاقتصاد العراقي يعاني الكثير من الاختلالات واعتماده على قطاع واحد، وهو النفط في تكوين ناتجه المحلي من خلال مسيرة التنمية والتذبذب في باقي القطاعات، على الرغم من أن

---

[1] EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development ,Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to 16 -17 May 2006, Germany,P2.

الاقتصاد العراقي يمتلك ثروات وموارد اقتصادية، بالإمكان لو تم استغلالها بالشكل الأفضل ليصبح مثالاً يحتذى في التطور لباقي الدول المتقدمة، فمثلاً يمتلك قطاعاً زراعياً وما يتميز به من الاراضي الخصبة والصالحة للزراعة والظروف الأخرى التي يحتاجها هذا الجانب. فضلاً عن القطاع الصناعي، والذي يعد من القطاعات الضرورية والمهمة في الاقتصاد، ويتحقق من خلاله الاهداف الاجتماعية، والذي يحرك النشاط الاقتصادي، والذي في النهاية يسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

إلا أن هذا القطاع عانى في العراق من مشاكل كثيرة، والتي كانت سبباً في عدم تطوره، وهذا مما أدى إلى التوجه إلى الاستيراد من الخارج، وترافق هذا مع الانهيار الذي حصل في البنى التحتية، وكذلك حالة الانفتاح على الخارج، و كان هذا السبب في انهيار الصناعة المحلية، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وشكل هذا بأن يكون عبءاً مالياً على الدولة، وذلك بسبب عدم الكفاية لباقي المشاريع في تحقيق الايرادات الضرورية. وبالرغم من أهمية هذا القطاع، إلا أنه عانى من غياب الدعم الحكومي في تنمية هذا القطاع.

أما بالنسبة لقطاع السياحة وعلى الرغم من امتلاكه المراقد والعتبات الدينية، وهي غير مستغلة بالشكل الجيد، فلو استخدمت بالشكل المطلوب لكان بإمكانها أن تحقق موارد اقتصادية، توفر للدولة مرونة كبيرة ومؤثرة في التنمية الاقتصادية.

و من القطاعات التي لا تقل اهمية هو قطاع الخدمات، ولاسيما الجانب السياحة، نظراً لما يمتلكه هذا القطاع من موارد، وبالذات في جانب السياحة الدينية، لو استغلت بشكل أفضل والحال كذلك في قطاع التجارة الخارجية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي كثير الموارد، فلو تم الاهتمام بقطاعاته وخاصة القطاع الزراعي، سوف يكون بمقدوره تصدير الفائض منها إلى دول الخليج، إلا أن الاهمال لهذا القطاع أدى إلى تدمير بنيته، مما أفقد العراق ممكنات انتاج الكثير من السلع الزراعية، لا سيما الرز والتمور والحمضيات ... الخ.

وهناك تجارب الدول في هذا الجانب ومنها التجربة السعودية، والتي مرت بشوط كبير في هذا المجال، من خلال تشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي فيها يكون عدد العمال أقل عن ٤٠ عاملاً، والتي تمثل نسبة ٧٢% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في السعودية، فضلاً عن معيار رأس المال المستثمر، في تصنيف المشروع الصغير، والبالغ (١٠) مليون ريـال بوصفة مشروعاً صغيراً.

وعلى وفق هذا المعيار شكلت المشاريع الصغيرة فيه حوالي ٥٢% من جميع المشاريع المرخصة في السعودية، إذ اتخذت مجموعة من الإجراءات المشجعة لانتشار هذه الشريحة من المشاريع، وذلك بأسعار مدعومة، وتمنح قروضاً مالية لهذه المشاريع تصل إلى (٥٠%)

من إجمالي التكاليف، وبمدة سداد تتراوح (٥- ١٠ سنوات) مقابل رسوم إدارية (٢,٥%) تستخدم من قيمة القرض والإعفاء من الضرائب، وكذلك إعطاء الحكومة الافضلية للشراء للمنتج الوطني على الأجنبي في مشترياتها، وكذلك الاعتماد على التدريب المجاني للعمال وحماية المنتجات الوطنية، من خلال اعتماد سياسة في رفع الرسوم الجمركية وتحديد الكميات المستوردة. ولديها قطاع خدمات متميز لاسيما في جانب السياحة، ومستغلة بالشكل المتميز وحققت انجازات وموارد في هذا الجانب.

وحقق قطاعها التجاري صادرات متميزة ، لكون اقتصادها يعمل بكفاءة. وكذلك بالنسبة للإمارات فإنها طورت القطاع السياحي بشكل غير اعتيادي، مما جعلها وجهة سياحية عالمية، ومن خلال ذلك ازدادت الايرادات من عام ٢٠٠٣، وبالتالي فان الرؤية التوزيعية التي تعتمد عليها الامارات وباعتمادها على هذا القطاع، أدى الى زيادة الأهمية النسبية للإيرادات السياحية، بالنسبة لإجمالي الإيرادات الكلية في الاقتصاد، وهذا لو قارنا بالاقتصاد العراقي، فإنه بالمقابل يمتلك إمكانات سياحية متنوعة في جوانبها الاثارية والدينية، وحتى الصحية. فضلاً عن وجود العتبات لكن لم يستغل هذا القطاع بالشكل المطلوب مثله مثل استثمار دول مماثلة.

ويمكن ملاحظة مسيرة تنويع الاقتصاد في إيران على الرغم من العقوبات المفروضة عليها، والعداء الذي تعلنه دول الخليج لها، فقد عملت على تخفيض حصة مساهمة النفط في الحياة الاقتصادية، إذ عملت على الاهتمام بباقي القطاعات وحفزها على وفق تخطيط مستمر، لزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما يمثل تجربة قريبة يمكن للاقتصاد العراقي أن يحذو حذوها، وحذوا الاقتصادات الريعية الأخرى في المنطقة.

هذا يتطلب من متخذ القرار الاقتصادي العراقي، وضع برنامج يتسم بأفق واسع وبحشد الامكانات، لإعادة استغلال الموارد المتاحة لتفعيل دور القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي، حتى وأن تم من خلال الاعتماد على عوائد القطاع النفطي، من خلال تخصيص نسبة منها لدعم هذه القطاعات، والبدء بالقطاعات التي يمكن للعراق أن يحقق فيها نجاحات مضمونة، ومنها القطاع الزراعي، وكذلك قطاع السياحة لما تملكه من مميزات في باقي القطاعات بالإمكان استغلالها وتطويرها.

وبحسب اشارة صبري زاير السعدي[١]، (فإن رأسمالية الدولة تفضل دائماً الحلول المالية السهلة والتي هي من اعراض نقمة النفط)، والتي تكون متلازمة في الدولة الريعية، والتي

---

[١] صبري زاير السعدي، المشروع الاقتصادي الوطني في العراق (مقاربة في برنامج صندوق النقد الدولي)، المستقبل العربي، اذار/ مارس، ٢٠١٨.

يصاحبها بشكل دائم حالتي الاستبداد والفشل الاقتصادي، وفي مشروع كهذا تكون تعبئة الايرادات كافة، في تمويل الاستثمارات الحكومية في مشاريع انتاجية، والتي تسهم في عملية التنويع الاقتصادي، فضلاً عن التخلص من سيطرة الريع النفطي على مفاصل النشاط الاقتصادي، ويساعد على التخفيض من مساهمة القطاع النفطي الى ٣٠% وخلال خمس سنوات.

وعلى الرغم من أن التنويع الاقتصادي يمكن تحقيقه بالاعتماد على تنويع مصادر الانتاج والدخل، إلا أن هذا ليس كافياً ولابد من أحداث التنويع في باقي المتغيرات والفعاليات الاقتصادية الاخرى، والتي تكون مرتبطة بالإنتاج والدخل، كالواردات والصادرات والعمالة وايرادات الدولة وتكوين رأس المال، لكون التنويع الاقتصادي لا يقتصر في تكوين الناتج المحلي ومدى اسهام القطاعات الاخرى في تكوينه، وانما لابد من وجود متغيرات اقتصادية واجتماعية، تساهم في هذا التحول.

إن هدف التنويع الاقتصادي هو خلق نمو اقتصادي مستدام، بالاعتماد على القدرات المتوفرة في اقتصاد البلد الوطني، وبالقدر الذي يحقق نقله نوعية وكمية في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، مع الحرص على أن يتحقق معدل نمو اقتصادي بالشكل الذي يتجاوز الزيادة السكانية، وبما يحقق زيادة في متوسط دخل الفرد، بغية تحسين مستويات المعيشة للسكان. كما أن السير في برنامج التنويع سيصاحبه شيئاً فشيئاً تراجع في مستويات الانكشاف الاقتصادي، والاعتماد على الخارج، فالاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يمكنها أن تحقق استقراراً اقتصادياً بدرجة أو أخرى.

وعلى الجانب نفسه يتطلب الأمر القضاء على الفساد المالي والاداري،والتخلص من بيروقراطية دوائر الدولة، وخلق نظام ضريبي متطور، مع احترام زمن التحول بحيث يكون بشكل تدريجي. وأن التنويع من شأنه تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي، ويكون من خلال الاعتماد على القاعدة التصديرية التنويعية، بدل الاعتماد على سلعة تصدير واحدة، والذي يمكن أن يحقق شيئاً من الاستقرار الاقتصادي وضمان السير في التنمية الاقتصادية.

وكذلك بحسب رأي الدكتور مظهر محمد صالح[١]: (آنه على السياسة المالية في العراق تعزيز الجانب المالي في الأمدين القصير والمتوسط، وتنويع مصادر الدخل عبر برامج انمائية في الأمد البعيد).

---

[١] مظهر محمد صالح، التعزيز المالي للعراق: رؤية للأعوام ٢٠١٨- ٢٠٢٠، منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٧، ص٢

رابعاً: مسارات اصلاح العلاقة بين الدولة والتنمية في العراق

١- الحكم الصالح منهجاً للإصلاح

إن مهمة الاصلاح في أي بلد تكون من خلال تأكيد العمل المؤسساتي، والمتضمن المساحات المحددة لثلاثية: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويعد الحكم الصالح من أهم مؤشرات التحول للنظام القائم صوب اقتصاد السوق، والحوكمة هي التعبير عن التوجه الأساس نحو المساءلة والمحاسبة.

وتم تعريف الحكم الصالح من قبل صندوق النقد الدولي، على أنه يتضمن الشفافية في تخصيص الموارد، والحسابات العامة للدولة وفاعليتها في الادارة، وتعمل من أجل دعم واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص[١]، ويهيئ المناخ المناسب لوجود سياسة قوية، من شأنها أن تدعم بمؤسسات المساءلة العامة، مما يهيئ لضمان وجود نظام يجري فيه تطبيق القواعد لجميع الاطراف، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمتمثلة بحماية حقوق الملكية الخاصة، والاجراءات ضد الاحتكار، بجانب السياسات التي تخص حماية التنافس وتنفيذ العقود، وانظمة الحوكمة للشركات والمؤسسات، والشفافية في المعلومات والقوانين.

فضلاً عن ذلك فإن الحكم الصالح يقوم على توفير الوسائل التي تمكن رجال الاعمال، من المشاركة بفاعلية لإعداد سياسات عامة متعلقة ببيئة القطاع الخاص، والتي تضمن المشاركة فيها بالتساوي من جميع الاطراف، من خلال ايجاد نظم تحكم العلاقات بينها .

وعند تفعيل دور القطاع الخاص في تكوين دولة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ليكون مشاركاً للقطاع العام ومنافساً له، والأمر الذي يجعل الحكومة ترتكز وبصورة عقلانية ورشيدة، على ما يمكنها القيام به، وبالشكل الأفضل من خلال اعطاء بعد اجتماعي للتنمية، وأن تقدم الخدمات بأفضل المستويات والجودة والتفويض الاعمال التي لا تستطيع القيام بها إلى القطاع الخاص، وبهذا تعد دولة منفتحة، والتي تكون من خلال تحقيق تنمية متكاملة مرتكزها الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[٢].

وهذا يستلزم اصلاح دور الدولة، وذلك لتمكين القطاع الخاص بما يضمن أفضل الأساليب لتقديم الخدمات، وبسبب الفساد الاداري والمحسوبية والرشوة والوساطة بكل أشكالها، وإن نشاط

---

[١] كمال رزوق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، مجلة علوم انسانية، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، ص١٢-١٣، على موقع شبكة الانترنيت .www.ulumisanin.net

[٢] وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الاساسية، مصدر سابق، ص١٢.

القطاع الخاص لن يتحقق له النجاح المطلوب، من أجل تنمية الاقتصاد العراقي، اذا لم يتوفر له الدعم المطلوب من قبل الدولة، وإن أحد أهم أوجه التعاون الحكومي، هو تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، والتعرف على حالة السوق، من أجل أن يتمكن القطاع الخاص لأجراء التحليلات اللازمة والقرارات الصحيحة.

أما المجتمع المدني فإن عمله يكون من خلال تقديم خدمات مجانية أو بمواصفات ذات جودة عالية، وهذه خاصية من شأنها إفادة الاقتصاد العراقي، كما أن المنظمات غير الحكومية تسعى دائماً الى المراقبة والمطالبة بشفافية المعلومات، وبالتالي فإنها بحكم قربها من الناس، تكون أكثر دراية بالاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي.

٢- نحو دور تنموي للدولة في العراق

إن الانطلاقة الحقيقية من أجل التنمية، تتطلب مجموعة من المقدمات، التي لابد منها لتحقيق النجاح فيها، ومن خلال ما يتحقق على أرض الواقع، ولابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون أفاق التنمية ذات بعد شمولي، وتعمل على تحقيق متطلبات الالفية الجديدة، وهذه تتجاوز المعايير المادية إلى معايير ذات بعد إنساني عميق.

وبالتالي فإن الشروع بالجهد التنموي الذي بمثابة الفعل المعاكس لإنتاج التخلف، ومن خلال استغلال الفرص المهدورة وتطوير القطاعات المعطلة، والتي لم تكن مستغلة بالشكل الأفضل، بجانب الدور الأساس للقيم الاجتماعية، بوصفها فاعلاً أساساً في دفع التنمية وإعاقتها، والذي يتطلب تخفيف حالة التنافر بين القيم الاجتماعية وبين أفكار التنمية الشاملة، والتي تتطلب النهوض بدور المرأة.

إن ايلاء الملف الاجتماعي والآثار التي يخلقها في تحقيق التنمية، يستلزم خلق إطار تفاعل حقيقي بين التنمية والمجتمع، ويكون عن طريق الحكومة، لكونها ممثلة للفئات الاجتماعية ومن خلال مشاركة الجماهير في خلق التنمية، وعن طريق الدولة، وهذا العامل له أثر إيجابي من خلال تبني المجتمع لتلك التوجهات، ومن خلال المحافظة على الطبقة الوسطى الاجتماعية وتعزيز دورها، وهذا له دور محوري في خلق التنمية، واصلاح المؤسسات الداعمة للتنمية، وكذلك استثماراً في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المستمر، ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون العمل وفقاً لمبدأ اللامركزية، نظراً لامتلاك العراق امكانيات بشرية ومادية مؤهلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نلاحظه في لغز التنمية للاقتصاد العراقي، الذي يكمن في سوء الادارة وسوء تخصيص الموارد، مما يتطلب ادارة اقتصادية تعتمد برنامجاً اصلاحياً مؤسسياً وشاملاً.

خلاصة ذلك ومن خلال تتبعنا للدور الاقتصادي الذي لعبته الحكومة العراقية منذ ١٩٢١وهو تاسيسها ولغاية ١٩٥٨ وهو الدور التنظيمي ،ولكن بعد هذه المدة اصبح دورها انمائياً وياخذ مداه ولاسيما بعد أن أصبح النشاط الاقتصادي يشكل الجزء الأساس في المهام التي تقوم بها ، وانها أخذت بالقيام بوضع الخطط الاقتصادية، وبها أخذ القطاع العام يتسع ،وأصبح دور الدولة أكثر تدخلاً ولاسيما خلال السبعينيات ومطلع الثمانينيات ،ولكن لم تستمر إلا انها اتجهت بالأخذ في المسارات الجديدة، في تدخلها في النشاط الاقتصادي ،فأوقفت العمل بالخطط الاقتصادية ،وبدأت المؤسسات الدولية وهي (صندوق النقد والبنك الدولي)تتدخل لكن بصورة غير مباشرة، وذلك أما بدعوة خصخصة المؤسسات العامة بأسم ما عرف في حينها(الثورة الإدارية)أو(عمليات ترشيق الجهاز الحكومي)، وأستمر الوضع حتى أحداث عام ٢٠٠٣ (الاحتلال)،إن تبعات وتراكمات الحقب السابقة والعقوبات الدولية على العراق أنعكست على الحياة الاقتصادية وأدت الى نتائج اجتماعية واقتصادية خطرة ، فالناتج المحلي الاجمالي بقيمته الحقيقية بدأ ينخفض ،بينما يتزايد بقيمته الجارية بسبب التضخم ،ولكن الإنفاق الحكومي سار باتجاه الانخفاض خلال المدة (١٩٩٢- ٢٠٠٣)لأن الحكومة أخذت منحى آخر في سلوكها الاقتصادي ،إذ بدأت بإجراءات الخصخصة وترشيق الجهاز الإداري تجاوباً مع الظروف المستجدة ،لاسيما بعد دخول الكويت وما ترتب على ذلك من نتائج أنعكست على الاقتصاد العراقي وازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد أحداث عام ٢٠٠٣(الاحتلال) وارتفعت النفقات العامة بعد عام ٢٠٠٤،بسبب إجراءات الحماية ضد الإرهاب ولم تشكل المساعدات الدولية المقدمة للعراق، إلا جزءاً محدوداً،مع محدودية الناتج المحلي الاجمالي الذي ظل أسيراً للعوائد النفطية التي لا تتناسب مع إمكانيات العراق الاقتصادية ،وخلال الاعوام التالية والى وقتنا الحالي بقيت الاوضاع على ماهي عليه ،ولم يكون للدولة أي دور ولا سياسة واضحة تحقق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

اولاً:-الاستنتاجات

١-من خلال دراسة العلاقة الجدلية بين الدولة والتنمية في العراق،نستنتج فشل الحكومات المتعاقبة(الدولة)سواء في النظام الاشتراكي أو مرحلة أقتصاد السوق الحالية في تبني نظام قادر على خلق أقتصاد متطور متنوع وفي أيجاد قطاع خاص فاعل وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

٢- **أن** تعثر جهود التنمية جاء لغياب الرؤية الاقتصادية الوطنية وغياب المشروع السياسي والاقتصادي الوطني وعدم وضوح الاليات الموضوعة عند صانعي القرار الاقتصادي.

٣-لم يزل دور القطاع الخاص غير واضح في الاقتصاد العراقي وضعيفاً بمختلف الجوانب المتعلقة فيه، ومنها القوانين الخاصة بالاستثمار وحماية المنتوج الوطني، وبالتالي انخفاض مساهمته في النشاط الاقتصادي.

٤- ومن خلال تتبع الادوار التي قامت بها الحكومة العراقية ،فأن البلد عانى من الكثير من المشاكل والاختلالات في مختلف الجوانب (البنى التحتية والطرق والجسور والتخلف في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في العراق

٥- بسبب الظروف التي مر بها العراق، والتي تمثلت بالحروب المستمرة واثارها الاقتصادية والاجتماعية والتشريعة وانعكاس هذا على مساهمتها في نصيب الفرد من الدخل وبالتالي في انخفاض المستوى المعاشي لأغلب الشرائح في المجتمع.

٦- ان الملاحظ من المساهمات المختلفة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة جداً، وذلك بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي واهمال باقي القطاعات و على الرغم من امتلاك البلد لكثير من الموارد غير المستغلة بالشكل الافضل.

٧- لمؤشرات التنمية الاقتصادية الدور الاساس في بيان الدور الذي تمارسه الدولة من خلال الخدمات التي تقدمها للشعب، ولكن الملاحظ هو اهمال قطاعات التربية والتعليم والصحة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

٨-لازالت الطبقة السياسية والحكومات التي تنبثق عن توافقاتها بعيدة عن رؤية إنمائية وطنية متفق عليها وتمتلك آليات لتنفيذها.

٩-تقديم الحكومة للبرنامج الحكومي بشقهٍ الاقتصادي من دون بيان الاجراءات والسياسات التي يتطلبها هذا البرنامج،وتحديد توقيتات لتنفيذها.فلايمكن معالجة المشكلات المزمنهٍ لذلك نلحظ ترحيلها من حكومة الى أخرى.

١٠- ليس مناسباً اعتماد الآليات الرأسمالية لاعادة اعمار بلد مدمر وقطاعات شبة غائبة عن اهمية في الناتج المحلي الاجمالي،لذلك كان مفترضاً أن تكون هناك مدة انتقالية ونظام مركزي.لحشد الموارد والامكانات لإعادة اعمار العراق والبدء بالتنمية.

ثانياً:-التوصيات

١- يجب القبول بدولة ذات مسؤولية اجتماعية في ظل ظروف العراق من (البطالة والفقر والاعالة).وما بين دور داعم ومحفز للقطاع الخاص.

٢-لا مفر للعراق إذا ما أراد أن يحث السير بأتجاه التنمية الا بالمشاركة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص لمرحلة منظورة.

٣-لابد من وقفة مسؤولة بإزاء الفساد الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع، وعدم الاكتفاء بتشكيل اللجان والهيآت.

٤- التنويع في الايرادات العامة ويكون من خلال تحقيق التفعيل الافضل للدور التمويلي للإيرادات الضريبية في الظروف والازمات الاقتصادية ومن خلال تحقيق الاصلاح في النظام الضريبي في مختلف المشكلات التشريعية والادارية والتطويرية والتي تحصل فيه الضرائب بالشكل الذي من الممكن ان يتماشى مع كل ما شهدته الدول المجاورة من تطور في انظمتها الضريبية.

٥- وبالعودة للاهتمام بجانب التخطيط الاقتصادي ولاسيما من المنظور الاستراتيجي ومن خلال محاولة وضع خطة تنموية بعيدة الأمد تتوسطها خطط قصيرة الأمد لمعالجة المعوقات واستثمار الفرص.

٦- لابد من التحول من النمط السائد وهو النمط الرأسمالي للدولة وهو النمط السياسي الاقتصادي الراهن والذي افقد البلد الكثير من الشروط الموضوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى اتجاه ونمط من ديمقراطية السوق وعلى رؤية ماركنتلية جديدة والتي تقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والدولة والتي تتضافر فيها القوة والثروة في ضوء عراق جديد.

٧- ان الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تكون من خلال، أن تقوم الحكومة بالتخطيط والرقابة والتنظيم ،اما القطاع الخاص فان دوره يكون من تنفيذ المشاريع الانتاجية والاستثمارية، ومنظمات المجتمع المدني يكون دورها تقديم المساعدات والاعانات لذوي الاحتياجات والمعاقين.

٨- يجب الالتزام بتوزيع الادوار بين القطاعين العام ويكون من خلال (الاهتمام بالبنية التحتية) والخاص ومن خلال(النشاط الانتاجي).

القران الكريم

- المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب العربية

١- احمد امين،زكي نجيب،قصة الفلسفة اليونانية،مطبعة لجنة التأليف والترجمة،القاهرة، ١٩٧٠.

٢- إبراهيم كبة، تاريخ الفكر الاقتصادي، ج١، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥.

٣- إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، مبادئ، مدرس، أنظمة، دار المنهل، بيروت،٢٠٠٢.

٤- احمد الخلميشي، الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

٥- احمد جاسم الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، دار المعارف، بيروت، ٢٠١٠.

٦- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، الواقع والتحديات، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

٧- إسماعيل بن جماد الجوهري، الصحاح، تاريخ اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٩٠

٨- أشرف الحافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة، الأردن، ٢٠١٠.

٩- أنطوان حداد، نظامي التعليم والصحة في العراق وتحديات إعادة الاعمار، في احمد الكواز واخرون، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤.

١٠- اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة ونشر مركز العراق للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦.

١١- ايمان عطية ناصف، مبادى الاقتصاد الكلي، دار الجديدة،٢٠٠٧.

١٢- براق زكريا، الدولة والشريعة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٣.
١٣- تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة الى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨ – ١٩٧٣، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧.
١٤- جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠١١.
١٥- جوزيف، أ.شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة حسن عبد الله بدر، مراجعة عصام الخفاجي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
١٦- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي الى التاريخ الاقتصادي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٤.
١٧- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٨.
١٨- حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان.
١٩- حسن محمد سلامة السيد، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع الإشارة الى الجمعيات الاهلية، ط١، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
٢٠- حسن نوري الياسري، دراسة في تاريخ الفكر الاقتصادي، من الفكر الاقتصادي اليوناني، الى العولمة، العراق، بغداد، ٢٠١٤.
٢١- حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء.
٢٢- سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، الطبعة الأولى، ١٩٧٧.
٢٣- سمير امين، الدولة والاقتصاد الوطني، مجلة المستقبل العربي، العدد، بيروت،١٩٩٢.
٢٤- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، ١٩٤٥ – ١٩٥٨، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، ٢٠٠٩.

٢٥- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣.
٢٦- صبري زايد السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني، (١٩٥١ – ٢٠٠٦) الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٧- صفوت عبد السلام عوض الله، مبادى الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٥.
٢٨- طه محمد بامكار، التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان، دار عزة، الخرطوم، السودان، ٢٠١٢.
٢٩- الطيب أبو عزة، نقد الليبرالية، الطبعة الأولى، دار المعارف الحكيمة، ٢٠٠٧.
٣٠- عادل المعلم، ألف باء الليبرالية... والشريعة الإسلامية، مصر الجديدة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.
٣١- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي (النفط – السلطة – الحرب – التدمير – الافاق) ١٩٥٠ – ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥.
٣٢- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،٢٠١٠.
٣٣- عبد الجبار العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدانة، دار الحامد للنشر، عمان،٢٠١٠.
٣٤- عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي، فوضى تنموية ... خيارات الانطلاق، دار الساقي، ٢٠١٠.
٣٥- عبد الحسين العنبكي، الفجوات الثلاث، متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة، دار الأيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
٣٦- عبد الرزاق الهلال، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠.

٣٧- عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار المجد عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
٣٨- عبد الكريم كامل أبو هات، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
٣٩- عبد الله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، بغداد، ٢٠١٢.
٤٠- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة الى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العربية السعودية، ٢٠٠٠.
٤١- عبد علي المعموري، بسمة ماجد السعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، ط١، مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
٤٢- عبد علي كاظم المعموري، الطور الجديد للرأسمالية، مقايضة العولمة بالشعوبية ام الانتقال الى ما بعد الرأسمالية، أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية العدد(١٧)،٢٠١٨.
٤٣- عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم (توالد الازمات في الاقتصاد الرأسمالي)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
٤٤- عبد علي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية)، دار روافد، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
٤٥- عبد علي كاظم المعموري، النيو ليبرالية، فخ للشعوب المقهورة، الأردن، دار الحامد، ٢٠١٨.
٤٦- عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ – ١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة ،١٩٨٣، للمدة (١٩٧٥ – ١٩٧٨).
٤٧- عصام الخفاجي،رأسمالية الدولة الوطني ، دار ابن خلدون ،بيروت ،١٩٧٩.
٤٨- عماد عبد الطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الأدوار – الوظائف – السياسات (١٩٢١-١٩٩٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، سنوات متفرقة)
٤٩- عماد عبد اللطيف، العراق (تاريخ اقتصادي) الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠١٤.

٥٠- فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ – ١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧.
٥١- فرانك كنتر، الاقتصاد السياسي للعراق: اعادة التوازن في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع، ترجمة مهند طالب الحمدي، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٥.
٥٢- فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، جامعة عمر المختار البيضاء، ٢٠١١.
٥٣- قادري محمد طاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي: المستقبل ابداع الماضي، ط٤، بيروت، ٢٠١٣.
٥٤- كاظم كامل بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد،٢٠١٣.
٥٥- كامل علاوي الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، العراق (تاريخ الاقتصاد) الجزء الخامس، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٧.
٥٦- كانتربري، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة،٢٠١١.
٥٧- لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة، مصر،١٩٨٦.
٥٨- ليوشتر اوتس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية ترجمة احمد السيد، القاهرة، ٢٠٠٥.
٥٩- محمد إبراهيم العصفور، تمويل التعليم والدعم الحكومي، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١.
٦٠- محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية، ٢٠١٠.
٦١- محمد بوجنال، السياسة، السوق، الديمقراطية، افريقيا الشرق، المغرب،٢٠١٤.
٦٢- محمد حسين فضل الله، فقه الشركة، دار الملاك، ط١، بيروت،١٤٢٣هـ/٢٠٠٢.
٦٣- محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية

٦٤- محمد دويدار، مبادى الاقتصاد السياسي، ج١، مطبعة التونسي، القاهرة،١٩٩٣.
٦٥- محمد عبد العزيز عجيمة وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٢.
٦٦- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي ،الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.
٦٧- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.
٦٨- مظهر محمد صالح قاسم، الاقتصاد الريعي المركزي ومازق انفلات السوق (رؤية في مشهد الاقتصادي العراقي الرهن)، بغداد، ٢٠١٣.
٦٩- موسى خلف عواد،التطور الرأسمالي في البلدان النامية،عمان،الدار المهجية،الطبعة الاولى،٢٠١٦
٧٠- نبيل جعفر عبد الرضا، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان، الطبعة الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ٢٠٠٢.
٧١- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة، (الإطار العام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا") مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
٧٢- نيقولا ميكافيلي، الأمير/ تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، تعريب: خيري حماد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، ٢٠١٣.
٧٣- هيثم غالب، الدولة وخفايا اخفاق مأسستها في المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٦.
٧٤- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الرابع، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى،٢٠١٨.
٧٥- وديع طوروس، الحصار الاقتصادي، المؤسسة الحديث للكتاب، بيوت، ٢٠١١.
٧٦- وصال نجيب العزاوي وسعد صالح الجبوري، الدولة (نظرياتها وخصائصها)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

ثانياً: المجـــلات

١--دانيا ظافر فضل الدين، النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة الاقليمية، مجلة دراسات عالمية، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد ١١٣، ٢٠١٤، ص٧

٢--حسن لطيف الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة في منظور التنمية البشرية، مجلة كلية بغداد، للعلوم الاقتصادية، العدد(١٤)، بغداد،,٢٠٠٧

٣- جون كينيث غالبريث، اليمين ليس هو الحل؟ مجلة المنار، العدد(١٤)، باريس، ١٩٨٩

٤- صبري زايد السعدي، المشروع الاقتصادي الوطني في العراق (مقارنة في برنامج صندوق النقد الدولي) المستقبل العربي، اذار/ مارس، ٢٠١٨.

٥- عبد الكريم كامل ابوهات،خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد ٦،العدد ٢ ،,٢٠٠٤

٦-عبد علي كاظم المعموري، الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد الثاني، السنة الأولى،,٢٠٠٥

٧- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، ٢٠١١، بغداد.

٨-مظهر محمد صالح، نظرية المراحل في التطور الاقتصادي: ماهية التفسير الاقتصادي للبديل السوسيولجي، مجلة الرشيد، العدد الأول، بغداد،,٢٠٠

٩- مازن عيسى الشيخ راضي، وحسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والعولمة (مشاهد محتملة للدولة في العالم الثالث)، دراسات اقتصادية (بيت الحكمة، بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٤، ٢٠٠١,

١٠-وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الأساسية، مقاربات في الفكر والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد(١٩)، بغداد، ٢٠٠٧.

ثالثاً:التقارير الرسمية

١- البنك المركزي العراق، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات المتفرقة،من (١٩٥٨-١٩٦٨)

٢- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الإحصاءات الداخلية، القرض الداخلي للسنوات (١٩٩١ -٢٠١٦).

٣- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية،٢٠٠٧، بغداد، ٢٠٠٨.

٤- المجموعة الإحصائية للسنوات (١٩٦٦ -١٩٧٠) ٢ ٢٨٤. للسنوات (١٩٧٠ – ١٩٧٣) ص٣٣١، للسنوات (١٩٧٦-١٩٨٠٠).

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥

٦- جمهورية العراق،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية ١٩٥٧.

٧- استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ – ٢٠٣٠.

٨- مجلس الوزراء، استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤ – ٢٠١٣.

٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،تقرير،مجموعة احصائية بغداد،

١٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، مطبعة الزهراء، بغداد،١٩٦٠.

١١- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم الإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، ١٩٨٠ – ١٩٨٣ – ١٩٨٦.

١٢- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، الشعبة الفنية، بيانات الانفاق العام والايرادات العام.

١٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧،بغداد،٢٠١٧

١٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجاميع الإحصائية للسنوات (١٩٨٠ -١٩٩٠).
١٥- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، الحسابات القومية، للسنوات (١٩٩١ – ٢٠١٥).
١٦- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠، بغداد ٢٠١١.
١٧- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، ٢٠١٤، للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٢).
١٨- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية، الإيرادات النفطية للحساب الختامي للسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) .
١٩- جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم الإحصاء والأبحاث للسنوات (١٩٧١ – ٢٠٠٢)
٢١- مجموعة اقتصاديين، الموسوعة الاقتصادية، بيروت، دار بن خلدون، ١٩٨٠.

رابعاً:المؤتمرات والندوات

١-حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق،وقائع مؤتمر بيت الحكمة، بناء الدولة بناء العراق، بغداد، بيت الحكمة،٢٠١٢.
٢- سالم توفيق النجفي، التجارب الاشتراكية في العراق واثار تحولها الى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية،مركز دراسات الوحدة العربية،أيلول،٢٠٠٦.
٣-علي مرزا، العراق: الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، ٢٠١٣.

٤- عبد الحسين العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، مطبعة دار الصنوبر، ٢٠٠٨

٥- يوسف خليفة يوسف، نظام مجتمع التكافل الذي اوجده الإسلام وهو مناقشة للدولة الرفاهية ضمن الإمكانات المحدودة، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ٢٠٠٦.

خامساً: الرسائل والاطاريح

أولا: اطاريح الدكتوراه:

١- حسن لطيف الزبيدي، الدولة والتنمية: محاولة لاستباق التغيير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤.

٢- شاكر محمود شهاب، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد ١٩٦٨، أطروحة دكتوراه مقدمة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية – قسم الاقتصاد، ١٩٨٩.

٣- هلال ادريس، دور الدولة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

ثانيا: رسائل الماجستير:

١- حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.

٢- حامد رحيم جناني،معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،بحث تحليلي مقارن في ضوء معطيات التجربة الماليزية،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،٢٠١٦

٣-خالد حيدر، تطور النفقات العامة في الخدمات الاجتماعية في العراق للمدة ١٩٨٠ ١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٤.

٤-ضيدان طويش هاشم، مديونية العراق الخارجية الواقع والاثار للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، ٢٠٠٨.

خامساً:- المواقع الالكترونية:

١-ابراهيم جاسم جباراليا‌سري،التنمية الاقتصادية في العراق(الواقع والمعوقات)،جامعة ميسان .منشور على شبكة الانترنيت.

٢-سالم عبد الحسن رسن،إشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول،جامعة القادسية،كلية الادارة والاقتصاد،بحث منشور على شبكة الانترنيت.

٣-علي مرزا، مقترح موازنة ٢٠١٤ الانفاق العام والاستخدام والقطاع الخاص في العراق، ٢٠١٤. موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، http://iraqieconomists.net/

٤-فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، جامعة عمرالمختار،الدارالبيضاء،٢٠١١،
http://mpra.ub.uni.muenchn.de/28371

٥-كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=52727

٦-كمال رزوقي، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح، مجلة علوم إنسانية، العدد٢٥ ، ٢٠٠٥، على موقع شبكة الانترنت، www.ulumisanin.net
٧-مظهر محمد صالح، التعزيز المالي للعراق، رؤية للأعوام ٢٠١٨ -٢٠٢٠، منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين ،٤,٢٠١٧
٨- -موسى خلف عواد، إشكالية التطور الرأسمالي، بحث منشور على شبكة الانترنيت..
٦-نبيل جعفر عبد الرضا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العراق، الحوار المتمدن،٣٧٠٢، ٢٠١٢، http://www.ahewar.org/debat/show.ar

سادساً:- المصادر الإنكليزية

1- Abdlkader sid Ahmed : croissance et Development, theories et politiques tome1,2 eme edition, opu 1981.
2- Anand, S& ravallion.M. Human D development: means in poor Countries: on the Role of private incomes and public Services "Journal of Economic perspectives, winter 1993, vol.7.NO.1.
3- Ander Gunder ,Barry, K.Gills, world syster Economic Cycles and Hegemonial, Shiift to Europ, The Journal of European European Ecinomic History vol 22, 1993.
4- Claudia Goldin, 2014 Human capital, Department of Economics Harvard University and National Bureau of Economic Research,2014.
5- David m.Kotz, Socialism and capitalism, (U.S.A, university of Massachusetts at Amberst, 2006.

6- EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development, conference to Discuss the Economic Diversification and sustainable Development in developing countries, help in boon for a period to 16 -17 May 2006, Germany.

7- Hansen A. the Rational Expectation Revolution in re45Macroeconomic, journal of Monetary Economic,vol.71,1987.

8- Jerry Taylor sustainable Development, A dubious solution Development, Rio Declaration on analysis, No,44g 2002.

9- John stuart Mill and Jeremy Bentham, Utilitarianism and Other Extays, edited by Alan Ryan (London Penguin Books, 2004)

10- Linda C.Racder, ((spitit of the Age, in: linda C.Rader, John Stuart Mill and the Religion of Humanity (Colurnbia: University of Missouri press 2002.

11- Liwis, Arther, The Principles of Economic Plahwing Unwin University Book , London, 1965.

12- Merks, Karl and Fredrik angles, The communist, New youk, modern reader paper pacs,1964.

13- Michael p. Todaro and smith, Stephen C.,2003,Economic development, Addison – Wesley Higher education growp, 8th Edition.

14- Milton Fridman, Capitalism and freedom, University of Chicago press,1982.

15- Murray N. Rothbard, Keynes the Man Originally Published in (A critical Appraical of Keynesian Economics, (21) Dissetion Keynes: Edited by Mark SK ousen. New youk: praeger (1992).

16- Noel W. Thompson, political Economy and the labor party; the Economics of Democratic socialism, 1884 – 2005, 2ed (London: Routledge, 2006).

17- Opec, Annual statiscal Bulletin, Vienna, Austria, 2007,.(1991- 2002)

18- Pamela Grande Jensen, Finding a new feminism: Rethinking the womon Question for Liberal Democracy (Lanham; Rowman and Litefield, 1996)

19- Paul streeten (1994) Human development: means and ends the American Economic Review 84(2)

20- Rati Ram, Government size and Economic Growth: A new fawmework, economic Review, vol.76,No.1,March 1986.

21- World bank group, Report Iraq systematic country Diagnostic, February 3 , 2017.

Abstract :

The economy of any country is the cornerstone of building the state entity and is a key factor in creating stability, because it represents the infrastructure that contributes to the creation of the values of the state, and represents the political state, as well as economic reform and economic development , It is the fundamental result in determining the nature of the new state and cohesive represented by social values and based on democracy at the political level, Hence, economics is the means and tools.

Our country, Iraq, despite the difficult circumstances because of the structural differences and in turn the country is dependent on the development components and the backward reality of the economy of the country. Therefore, we must reform the economic for a comprehensive development industry. This requires an analytical study of all obstacles to economic development in Iraq, and through the state, and should not be only a theoretical framework, but to benefit from the experiences of other countries, that is to give a role to the private sector as well as the economic diversification of our country, and relying on the Iraqi individual and civil society as well as to diagnose the main obstacles to development in Iraq, Analytical method and by including all the problems facing the development in Iraq, in order to formulate a developmental start to the Iraqi economy because it possesses the important elements and opportunities, which enable us to achieve

development and in order to achieve the goals and objectives of development, we must start with the parts, The reality of the Iraqi economy, until the access to the colleges, and relying on the method of inductive .

Through the Iraqi economy, since the establishment of the Iraqi state, which began the Iran-Iraq war during the eighties and then the economic siege and sanctions imposed during the nineties, and then the war that caused the occupation of Iraq, which led to the destruction of the remainder of the infrastructure In the Iraqi economy and the decline in economic indicators, all this on the path of development in Iraq .

Under the absence of the intellectual approach of the Iraqi economy to the political forces that seized power after 2003, a new stage called the transition phase, which was based on changing the political nature of the system of government and turn the direction of the economy towards a market economy and the program of economic transformation as part of a new development strategy, which included the National Development Strategy and the Charter of the International Covenant , But all development efforts faltered to the point of view of national control and the absence of national political and economic project, and because of the lack of clarity of objective mechanisms of economic decision makers, whose goal is to turn the sector of points of being dominated and financed into a productive sector of wealth by contributing to the stimulation of other sectors .

Ministry of Higher Education
And Scientific Research

University of Al-Qadisiya

College of Administration and Economics

Economics Department

The Dialectic of the State in Economic thought and the Problem of Economic Development in Iraq

A Dissertation submitted

By

Maliha Jabar Abd Al-Kaabi

To

The council of College of Administration and Economics
/ University of Al-Qadisiya
It's is partial of requirements to award PhD. Philosophy in Economics Sciences

Surprised by

Prof. Dr.

Mousa Khalaf Awad

1440A.H. **2019 A.D**